الدكتور إبراهيم مهديد

القطاع الوهراني

ما بين 1850 و1919

دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية



منشورات دار الأديب

إلى جمعية « الموحدية »
المحافظة على التراث و
الثقافة في مدينة ندرومة
وضواحيها .

ندرومة في 22/12/2002

د. محمد براهيم
جامعة وهران
(قسم التاريخ)

الدكتور إبراهيم مهديد

القطاع الوهراني

ما بين 1850 و 1919

دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية

منشورات دار الأديب

منشورات دار الأديب
حي باهي اعمر السانيا وهران
الهاتف: 35 31 58 041
ردمك : 2006–3633
الإيداع القانوني : 6–05–793–9961

الإهــداء

إلى الجزائر أرضا وحضارة،

وإلى الشعب الجزائري تضامنا ووئاما .

الدكتور إبراهيم مهديد

مختصرات

(ج): جزء	
(ط): طبعة	
(ص): صفحة	
(م): مجلة	
نش (نشرة) "….	Bull (Bulletin) « ……..
(صص) من صفحة...إلى صفحة...	p.p de la page à la page
سلسلة "هـ"	Série « H »
سلسلة "ج"	Série « J »
سلسلة "ن"	Série « N »
سلسلة "ر"	Série « R »
(أش.بر) الأشغال البرلمانية	Travaux -Les- parlementaires
(أش.بر.غ.ن) الأشغال البرلمانية، غرفة النواب	Chambre -La- des députés
(أش.بر.غ.ش)الأشغال البرلمانية،غرفة الشيوخ	Sénat -Le-
(أ.ف) إفريقيا الفرنسية	(A.F) Afrique (L') Française
(أ.م.ب.بأكس) أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس (فرنسا)	(C.A.O.M) Centre des Archives d'Outre-mer à Aix-en Provence
(ج.ر.ج) الجريدة الرسمية للجزائر	(J.O.A) Journal officiel de l'Algérie
(ج.ر.ف) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية	(J.O.R.F) Journal de la République Française
(ح.ع.ج) الحكومة العامة بالجزائر	(G.G) Gouvernement (Le) Général d'Algérie

(س.ع.ا.ع.و) سجل العقود الإدارية لعمالة وهران	(R.A.A.O) Recueil des Actes Administratifs du Département d'Oran
(م.ت.ح.و) مجلة التاريخ الحديث والمعاصر	(R.H.M.C) Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine
(م.ج.ع.ق.ا.س) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية	(R.A.S.J) Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques
(م.أ) المجلة الأهلية	(R.I) Revue -La- Indigène
(م.ت) المجلة التاريخية	(R.H) Revue (La) Historique
(م.ف.ع.س) المجلة الفرنسية للعلوم السياسية	(R.F.S.P) Revue Française des Sciences Politiques
(م.م.ع) مداولات المجلس العام	(P.C.G) Publications (Les) du Conseil Général
(م.ح.ع) منشورات الحكومة العامة	(P.G.G.A) Publications (Les) du Gouvernement d'Algérie
(م.أ.و.و) مديرية الأرشيف بولاية وهران	(D.A.W.O) Direction -La- des Archives de la Wilaya d'Oran
(م.م) المفوضيات المالية	(D.F) Délégations (Les) Financières
(ن.ج.ج.ا.و) نشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لعمالة وهران	(B.S.G.A.O) Bulletin (Le) de la Société Géographique et d'Archéologie de la Province d'Oran
(ن.م.ب.م.و) نشرة المجلس البلدي لمدينة وهران	(B.C.M.O) Bulletin du conseil Municipal d'Oran
(م.إ) المجلة الإفريقية	(R.A) Revue -La- Africaine
(أ.م) الأرشيف المغربي	(A.M) Archives -Les- Marocaines

مقدمة

إن حتمية التطور التاريخي التي عرفها المجتمع الجزائري مع عملية الاحتلال الفرنسي- الاستيطاني ومع تطبيق لقرارات مختلفة تعلقت بنزع الأراضي أحيانا والقيام بتجزئة الملكية الجماعية للقبائل والعروش مثل قانون سيناتوس كونسلت (Sinatus-Consulte) لعام 1863، وقانون فارنييه (Warnier) عام 1873، وقوانين 1887 و1897، أدت كلها إلى تفكيك عرى الاتحادات القبلية القوية والعروش، وهي التي صمدت ضد ذلك الاحتلال بثوراتها وانتفاضاتها طيلة عقود القرن التاسع عشر.

ونتيجة هذا التطور التاريخي-الاقتصادي عانى المجتمع الريفي الجزائري تحت ضغط الأحداث. فهذه الانعكاسات الاجتماعية السلبية بانفجار العائلات وتفتيت القبائل أدى إلى تغيير في تنظيم الجزائريين الاجتماعي، كما افقد الأمر الأرستقراطية جل مقوماتها المادية مع تقلص دورها الأساسي التقليدي، الأمر الذي حد من تطورها، فاندثرت بعضها كليا وفُقّرت بعضها.

فالتحقيق الرسمي الذي جرى خلال 1900-1910 والذي أنجز بناء على تعليمات الحاكم العام لبين (Louis Lepine) عام 1898 عن الطبقة الأرستقراطية الجزائرية بمختلف شرائحها الإدارية والسياسية والدينية والاقتصادية من ملاك وتجار، أبرز مدى اندثار العائلات التقليدية الواسعة وانعدام الشروط الصحيحة لتطور الأرستقراطية القديمة. فإذا استثنيت تلك العائلات الدينية في الجنوب الجزائري فإن "الأرشيف والملفات الإدارية" لا تشير إلى ثراء وغنى فئة "الأجواد" و"الشرفاء" الذين فقدوا ملكية العقارات والأراضي. إلا أن بعض العائلات الكبيرة -والانتهازية- استطاعت أن

تحافظ على نفوذها وقوتها المادية بتأقلمها مع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية كما حافظت بعض العائلات الشريفة على دورها الديني المنوط بها.

إلا أن نتائج "تحقيق 1900-1910" أكدت من جهة ثانية ثبات ذلك الإطار التقليدي -نسبيا- بمحافظة العديد من العائلات على نفوذها وقوتها المادية ومكانتها الاجتماعية، برقيها وارتقائها الإداري والوظيفي - تدريجيا- حتى 1900، وهو عامل أساسي سيمكنها من تعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سيساعدها في المستقبل لتشكل قسما مهما من البرجوازية الريفية والحضرية.

فالتطور الذي عرفه المجتمع الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر وخلال العشريتين الأوليتين من القرن العشرين تمخض عن ولادة طبقة برجوازية ريفية جديدة (Néo-bourgeoisie terrienne) كواقع اجتماعي مهم استطاعت أن تستعيد قسما هاما من الأراضي التي ملكها المعمرون، كما خولت لها عمليات الشراء من جزائريين آخرين أن تتمركز عقاريا وسط المجتمع الجزائري كله. أما برجوازية المدن -ونقر بمجازية هذا الاستعمال أثناء التطرق إلى المجتمع الجزائري الحديث، قبيل الحرب العالمية الأولى- فتمثلت في بروز وتطور نواة طبقة مالكة في المدن المتوسطة والكبرى كوهران وتلمسان ومستغانم، والعاصمة وقسنطينة.

فالهيسطوغرافية الفرنسية المبكرة (L'historiographie française) لمحت إلى وجود طبقة وسطى ذات قاعدة اقتصادية متينة داخل "البنية الاجتماعية المسلمة" من مثقفين وإداريين وغيرهم وخصوصا أولئك الريفيين المرفهين ماديا والوافدين إلى المدن والذين "تبرجزوا" خلال فترة امتدت إلى عام 1914. كما أصبحت بعض الفئات الاجتماعية الثرية في المدن قادرة على البقاء والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة مع بداية القرن، فحافظت -دائما- على قاعدتها العقارية التقليدية المتمثلة في ملكية الأرض، إذ استطاعت أن تتحول إلى برجوازية تجارية وبرجوازية أعمال في غالبية الأمر وبصورة أخف كبرجوازية صناعية.

أما الشريحة الأخرى من برجوازية المدن فتتمثل في أولئك المثقفين الجزائريين من أساتذة ونواب وإداريين، وهي شريحة متميزة من ناحية ثرائها وملكيتها ونمط نشاطها الاجتماعي والسياسي لعبت دورها في إيجابية واسعة طيلة العقود الممتدة من 1900 وحتى 1940.

تميزت البيئة الثقافية الجزائرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الغرب الجزائري -على غرار المناطق الأخرى من الوطن- بدأبة المجتمع نحو تثقيف نشأته في المدارس القرآنية الحرة كالكتاتيب وإلى جانب المسجد والزاوية، رغم المضايقات والإجراءات التعسفية ضد أصحابها من طرف السلطات الاستعمارية، قصد التقليل في نشاطها وتأثيرها على السكان الجزائريين، هؤلاء الذين وجدوا فيها متنفسهم الوحيد لتعلم لغتهم العربية والتفقه في دينهم الإسلامي.

ما من شك أن البيئة الثقافية الدينية والجو العلمي الذي عرفه الجزائريون في عمالة وهران قد تأثرت ملامحها بما خلفه الأسلاف من علوم وتراث أدبي وديني ولغوي وفكري. فالتاريخ الثقافي في الغرب الجزائري يشيد في النهاية بدور العواصم العلمية والثقافية كتلمسان ومازونة ومعسكر وتيهرت وبطيوة وغيرها. ويجب أن نراعي منهجيا في هذا الصدد دراسة التواصل والاتصال الثقافي في المجتمع الجزائري وواقعه لاحقا داخل المناخ الوطني مع ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية وتطورها.

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وحلول 1900 قادت حركة النهضة في الغرب الجزائري كلا من النخبة الوطنية التي كانت نتاج "التمدرس الفرنسي" رفقة الصنف الثاني من المثقفين المتشبع بالثقافة العربية الإسلامية أو مزدوجي اللغة، تمثل في عناصر وأطر واعية. وكان لوجود هذه الفئة الثانية من المثقفين داخل تلك النهضة نتائج حاسمة، تمثلت في خلق توازن في القوى السياسية داخل الحركة والنشاط السياسي في هذه المنطقة من الوطن.

لمدينة تلمسان مثلا كانت إلى ما بعد 1900 تقوم بدور هام "كعاصمة دينية في الجزائر"، كما استطاعت "مدرستها الإسلامية العليا" أن تُكوّن دفعات من الطلبة من ربوع القطاع الوهراني -ذلك ابتداء من 1848- متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية وملمة بالعلوم واللغة العربية ومبادئ القانون المدني والجنائي والإداري الفرنسي، وبازدواجية ثقافة ولغة هؤلاء الطلبة، فهم مطلعون على الحالة السيئة التي يوجد عليها المجتمع الجزائري رفقة تلك الشريحة المتميزة من الشبان الجزائريين خريجي المدرسة العربية-الفرنسية وأولئك المدرسين (Instituteurs) وأعوان المدرسين وبعض الطلاب الثانويين وبعض الجامعين والصناعيين.

استطاع الشباب الجزائري أن يخلق بيئة ثقافية-سياسية جديدة مع مطلع القرن الجديد سواء بمطالعتهم للصحف والمجلات الصادرة في الجزائر أو المسموح بدخولها من الخارج أو بنشاطاتهم داخل "الأندية" و"الجمعيات" التي يؤسسونها؛ الأمر الذي سيبلور أفكارهم ويصقل آراءهم وينظم اتجاهاتهم السياسية، أمام .لقضايا المختلفة التي يعاني منها الجزائريون؛ خصوصا بعدما عرف القطاع الوهراني وطنيا، تأسيس كل من صحيفة "المصباح" (جوان 1904) و"الحق الوهراني" (1911-1912) وهو المنبر الذي تحسس ولمس مشاكل ومصير طبقة الشعب السفلى وتميز -كما سنلمسه لاحقا- بخطه الوطني ومواقفه الصادقة في بعض القضايا المصيرية بالنسبة للمجتمع الجزائري مثل "التجنيد العسكري الإجباري" و"الحقوق السياسية" و"التجنيس".

ولنفهم حركة المثقفين الجزائريين المتعددة من محافظين (مثقفون ونواب تقليديون وعلماء مصلحون) وليبراليين (الشبان الجزائريون) تجب الإشارة إلى أحوال الجزائريين السياسية والاجتماعية والعقلية؛ ذلك أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية، ومن المساواة الاجتماعية والاقتصادية مع الكولون، كما أنهم كانوا يعيشون تحت قوانين اضطهادية ثقيلة وإجراءات تعسفية كادت أن توقع بهم الشلل.

فالأنتيليجانسيا المحافظة (أمثال سي أمحمد بن رحال وأبي بكر عبد السلام بن شعيب مع بعض النواب المرموقين من الغرب الجزائري) عارضت التغييرات التي تطرأ على المجتمع الجزائري، خوفا من دمجه، لكنهم يريدون التغيير الذي يتم داخل الإطار العربي الإسلامي للجزائريين؛ لذلك نجدهم يرفضون التجنس والتعليم الإجباري الفرنسي ويطالبون من فرنسا تنظيم المدارس العربية، واسترجاع العمل بالعدل الإسلامي بالنسبة للجزائريين مع طلب المساواة في الحقوق السياسية وهو ما قبلته أغلبية التيار الليبرالي.

فكلا القطبين عبرا عموما على اندفاعهما الوطني الكبير، أكثر من أي قوة سياسية أخرى عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة والجرائد باللغة العربية والفرنسية، مما جعلها تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين وتوعيتهم، وأكسبها ثانية ثقة الجماهير "المطلقة والرسمية". فانطلاقا من هذا فإن اندفاع "المطالب الأهلية" رافقت دائما كبريات الأحداث السياسية في الحياة الجزائرية خصوصا بين 1896 و1904.

إن السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن 20 خصوصا لم تأت بتحسن لحالة السكان المسلمين يستحق الذكر، بل عملت على توطيد وتدعيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمعمرين الأوروبيين في الجزائر (استقلالية المفوضيات المالية عام 1900 مثلا). بالإضافة إلى ذلك هناك أحداث داخلية أخرى وخارجية (أحداث تونس، ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد إيطاليا في طرابلس الغرب) سببت حتما شعورا وتضامنا إسلاميين لدى الجزائريين، أي أن الجزائريين المثقفين سواء بالفرنسية أو العربية كان لديهم شعور تام بقضاياهم وبصفتهم شعبا مستعمرا في بلد مسلم. ففي بداية القرن وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان عدد المثقفين كاف للخروج من وضعهم الجامد وللتطوع في العمل بالصحافة للصراع ضد الواقع الاستعماري الاستيطاني في الجزائر.

اعتبر "الإسلام" بالنسبة للهوية الوطنية بين العوامل الجهوية التي جعلت المجتمع الجزائري أكثر تماسكا وأكثر مقاومة، إذ أنه شكل أداة

فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين. فخلال القرن التاسع عشر والعقود الأربعة التي تلته لم يفصل الجزائريون بين الإسلام كدين وبين العروبة كقومية، فمفهوم "الأمة المحمدية" من ناحية هو عامل ترابط بين الجزائريين أنفسهم، لأن الدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائر وخالط كل صغيرة وكبيرة في الريف والبادية والمدينة من حياة الجزائريين. وهو عامل ترابط أيضا بين الجزائريين والعالم العربي والإسلامي من ناحية ثانية.

وشمل تمسك الجزائريين بشخصيتهم العربية الإسلامية مظاهر مختلفة من الناحية الفكرية والاجتماعية والدينية بتأييد الحركات الإصلاحية السياسية والدينية إن وطنيا أو عربيا -تقاسم مآسي وتطلعات المغرب العربي (تونس، ليبيا ومراكش)- وإسلاميا، -دعوة "الجامعة الإسلامية" التي دعا لها جمال الدين الأفغاني والتي تبناها السلطان عبد الحميد الثاني حتى 1908- أي تأييدهم لأي حزب أو جمعية أو تجمع سياسي وطني يأتي في المستقبل مثل حركة الجامعة الإسلامية وحركة محمد عبده الإصلاحية وحركة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر ابتداء من 1918 أو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو تجمع "المؤتمر الإسلامي الجزائري (1936-1938) أو جمعية نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري "المصالي" لاحقا.

مدخل

السيطرة الاستعمارية والوضع الاجتماعي في الجزائر

1- المعطيات الاجتماعية الاقتصادية

يشكل القطاع الوهراني ذو الطابع الفلاحي والزراعي الكبير، عمالة الغرب الجزائري إلى جانب عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة ومنطقة الجنوب. ويتربع هذا القطاع على مساحة إجمالية تقدر بـ6.780.034 هكتار، يحده من الجهة الغربية "وادي عطية" آخر بلاد "مسيردة" الحاجز بين أرضهم وأرض بني خالد، وهو بطن من قبيلة "بني زناسن" الموجودة شرق المغرب الأقصى(1)، إذ يميل هذا "الوادي" إلى الجهة الشرقية على مناصب واد "كيس" في أطراف أرض "أنكاد" وصولا إلى جبل "مديونة" مقابلا مدينة "وجدة"(2) المغربية وعمالتها. وتحده جنوبا جبال تلمسان مع الكتلة الجبلية المنحدرة لمليانة والونشريس، أما شرقا فهناك واد الشلف حتى المصب في عين كرمان وغليزان مع "الظهرة" والونشريس(3).

وأهم جزء داخل هذه الرقعة الجغرافية يتمثل في منطقة التل الموجودة بين البحر الأبيض المتوسط والسهول العالية السهبية حيث ترتكز كبريات السهول في الهضاب الصالحة لزراعة الحبوب المختلفة.

(1) محمد بن عبد القادر الجزائري، "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر"، الطبعة الثانية، دار اليقظة العربية، دمشق، 1964، ص14.
(2) محمد بن عبد القادر الجزائري، نفس المرجع.
(3) TINTHOIN (R), **L'Oranie, sa géographie, son histoire et ses centres vitaux**, ed Fouque, Oran, 1952, pp 9-13.

يضم القطاع الوهراني إداريا ستة دوائر رسمية(1) وهي دائرة وهران ودائرة مستغانم ودائرة معسكر ودائرة تلمسان ودائرة سيدي بلعباس وأخيرا دائرة تيارت (تيهرت). وتقسم هذه الدوائر كلها إلى 114 بلدية كاملة الصلاحية تغلب فيها الكثافة السكانية الأوربية وإلى 20 بلدية مختلطة، يتفوق فيها العنصر المسلم، وستة مراكز بلدية تُسيّر وفق نظام "الجماعة"(2).

تميز القطاع الوهراني بنجاح السياسة الاستيطانية داخله بوفود الأوربيين، وعنصر الإسبان منهم خصوصا، وذلك بأعداد ضخمة عبر المراحل التاريخية الاستعمارية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين. ففي إحصاء مارس 1921 تصل المعطيات الديموغرافية لدى الأوربيين في الغـرب الجزائـري إلى 358.587 نسمة، بينما مثلت 292.950 في عمالة الجزائر و156.437 في عمالة قسنطينة؛ أما المعطيات الديمغرافية الخاصة بالمسلمين [الجزائريين] فقد ارتفعت إلى المليون نسمة(3).

ومن الناحية الاثنية-الاجتماعية، فإن القطاع الوهراني يتركب أساسا من ثلاثة عناصر بشرية مختلفة، المسلمين والأوربين واليهود. فبالنسبة

(1) Recensement de 1936.

(جدول رقم 1)

الدوائر	عدد البلديات الكاملة الصلاحية	عدد البلديات المختلطة
دائرة وهران	45 بلدية	بلديتان
دائرة معسكر	13 بلدية	4
دائرة مستغانم	26 بلدية	8
دائرة سيدي بلعباس	21 بلدية	بلديتان
دائرة تلمسان	9 بلدية	4
المجموع	144	20

(2) TINTHOIN (R), Op.cit, p40.
(3) Gasser (M.J). & Autres, **Le livre d'or de l'oranie**, édition l'Afrique du nord illustrée, Août 1925, p25.

للأوربيين إن عددهم قد تضاعف 350 مرة من 1833 إلى 1931 إلا أنه انخفض قليلا من بعد ذلك(1).

والتركيب الاثني الأوربي في الغرب الجزائري هو خليط من الفرنسيين واليهود (10% من المجموع) والإسبان الذين ارتكزوا في وهران بالخصوص، والذين هم موزعون كما يلي(2):

دائرة وهران: (45.420 إسباني)، ودائرة بلعباس: (9.331 إسباني)

ودائرة معسكر: (3.770 إسباني)، ودائرة مستغانم: (3.749 إسباني).

ودائرة تلمسان: (3.712 إسباني).

وقد طبع وجود هذا العنصر القوي سكان العمالة الأوربيين، بعاداته وثقافته وأثر في ذهنياتهم ونفسياتهم ووجه سلوكهم الاجتماعي والسياسي بصورة أوضح في فترات هامة من تاريخ المنطقة. أما العنصر اليهودي فهو مندمج بعمق في الحياة الاقتصادية العصرية، ويلعب دوره الكبير في تجارة الجملة والمهن الحرة (30% من الأطباء و30% من المعلمين في مدينة وهران) ونسبة منهم، هم تجار صغار، موظفون في التجارة، محاسبون، خياطون، موظفون وحرفيون. إنهم يحتلون 90% من الأحياء اليهودية في المدن الكبيرة، كوهران، تلمسان، ومعسكر.

وفيما يخص المعطيات الاجتماعية الجزائرية في القطاع الوهراني نجدها ترتبط على الأقل بشكلين أساسيين بديموغرافية السكان الجزائريين العامة في الجزائر، وهما سرعة نسبة النمو وتطوره ابتداء من عقد العشرينيات وظاهرة النزوح من الريف إلى المدن الكبرى؛ وهو ما اصطلح عليه بظاهرة "تعريب المدن" والريف معا؛ نظرا لتزايد حجم السكان وتدفق هجرات المسلمين بأعداد غير طبيعية، هذه الأعداد التي "ظلت هاجسا" عند الأوربيين والتي أخضعتهم لمنطق هذا الواقع وقبوله بمرارة.

(1) **Département (Le) d'Oran**, Encyclopédie d'outre-mer, mars 1955, n°35, p5.
(2) نتائج إحصاء 1936.

ظل تكاثر السكان المسلمين طبيعيا وجد مرتفع سواء في الأرياف أو المدن، في المناطق الشمالية أو الجنوبية. فالكثافة السكانية الإسلامية في البلديات المختلطة -أي في المناطق الريفية- تمثلت بـــ 3 285.700 نسمة في 1906، وارتفعت إلى 3 790.670 في 1936، وبمعدل 15,3%. أما في البلديات الكاملة الصلاحية والتي تحوي كل المدن وعددا كبيرا من المراكز الاستيطانية فقد تطور من 1 329 590 إلى 1 780.600 في 1936، أي بمعدل 33,9%.

وبالنسبة للقطاع الوهراني فإن كثافة السكان المسلمين سترتفع إلى أزيد من مليون ونصف بعد الحرب العالمية الثانية (1 600 000(1)) عما كان عليه في عقد العشرينيات -مليون بالتقريب- رغم أثر الأزمات الاقتصادية-الاجتماعية الفعال في أوساط المسلمين في هذه الحقبة، إضافة إلى مخلفات قانون التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى والذي ضرب المنطقة بعمق كبقية المناطق الجزائرية الأخرى.

والجزائريون هم في معظمهم ريفيون، مزارعون ومربو ماشية (بمعدل 73% وحتى 95%,97% في البلديات المختلطة)(2). ورغم أن أعدادهم الحضرية تتزايد باستمرار، إلا أن أغلب الجزائريين ظلوا على وجه العموم مرتبطين بانشغالاتهم الفلاحية كملاك صغار أو فلاحين (أقل من 10 هكتارات لـــ70% منهم)(3) أو كأجراء (18%) وفلاحين ومزارعي خضر أو حرفيين ريفيين.

بالإمكان أن نأخذ مدينة وهران من بين المدن الجزائرية التي عرفت التوسع العمراني والبشري الكبير مع بداية الثلاثينيات -وقبلها أيضا بفضل الهجرات الداخلية، ونتيجة آثار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بحيث أن هذه الهجرات تشجعت واتضحت كثيرا نتيجة توفر مناصب شغل في ميناء وهران، حيث ظلت الحركة التجارية قوية فيها،

(1) حسب مانتراند "القطاع الوهراني..."، ص15

(2) الموسوعة الشهيرة ما وراء البحار، مارس 1955، ص6

(3) الموسوعة الشهيرة ما وراء البحار، نفس المصدر السابق

وستصبح أول وأهم ميناء على مستوى القطر الجزائري كله(1) عام 1900.

وظاهرة الهجرة هذه، داخلية كانت أم خارجية ستخلق هي الأخرى على مستوى كبريات المدن الجزائرية الساحلية منها خصوصا، ظاهرة نشأة الأحياء القصديرية حول الأحياء العمرانية المسلمة؛ فوهران مثلا ستشهد خلال الفترة المذكورة أحياء "سيد الحسني" و"مديوني" و"حي لبوتي" و"حي الحمري" و"صنيص" (Sananes)، وكارطو وغيرها(2).

والسكان الجزائريون على مستوى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة في القطاع الوهراني، يتوزعون على أنشطة كثيرة ومختلفة؛ 6,5% منهم عمال في ورشات صناعية، وعمال يدويون، وحمالون في الموانئ كوهران، مستغانم، أرزيو، بني صاف والغزوات، أما الحرفيون فيمثلون 4,3% ويوجدون بكثرة في أحياء المسلمين داخل المدن الكبرى، وبوجه أخص في تلمسان، مستغانم، ومعسكر، بينما التجار يمثلون 5% أما معدل الموظفين فلا يتعدى 2,7%(3).

2- السيطرة الاستعمارية حتى 1900.

إن الحاكم العام بالجزائر هو رمز السيطرة الاستعمارية الفرنسية يشرف إداريا على المناطق الثلاث، منطقة الجزائر ومنطقة وهران ومنطقة قسنطينة. وعلى المستوى الإداري فقد انقسمت هذه المناطق -أو العمالات- إلى دوائر يتولاها ولاة (Préfets) ومساعدوهم داخل مجلس العمالة (Conseil Général). وإذا كان الحاكم العام هو ممثل الحكومة في الجزائر فإن هناك بعض المؤسسات والمصالح الحيوية التي ظلت مرتبطة

(1) Cf LESPES (R). **La population d'Oran de 1831 à nos jours**. Direction des Archives de la wilaya d'Oran (D.A.W.O), cote n° 1451, p7

(2) Cf WEILLER (H). **Prolétariat musulman et problèmes sociaux à Oran**. S.L. ،945, 37 pages dactylographiées (D.A.W.O. côte B59)

(3) راجع الموسوعة الشهيرة ما وراء البحار، مارس 1955، ص6

مباشرة مع العاصمة باريس، مثل العدالة والتعليم العمومي والمالية -حتى 1900 ويساعد الحاكم العام مجلس حكومي -ابتداء من 1858- قد اتسع نفوذه فيما بعد، لكنه بقي مؤسسة استشارية تتألف من الموظفين السامين(1).

ومع مرور الحقبات التاريخية المتعلقة بعملية الاستيطان في مناطق الجزائر، حصل المعمرون مع بداية 1871 على مكاسب سياسية مستمرة ظلوا يطالبون بها وهو انتخاب ثلاثة أعضاء برلمانيين "ينوبون عنهم في البرلمان الفرنسي، كما أصبح لهم حق تعيين واختيار أعضاء لهم في المجلس الاستشاري في الحكومة العامة بالجزائر"(2). وبهذا فهم يساعدون الحاكم العام على إدارة البلاد. وعلى المستوى المحلي فالمستوطنون الأوروبيون يختارون مجالسهم البلدية سواء على مستوى البلديات كاملة الصلاحية حيث تكثر نسبتهم أو على مستوى البلديات المختلطة يكون على رأسها أعوان مدنيون -شيخ البلدية (maire) يطلقون "العامل" -أو الوالي- على تسيير شؤون بلدياتهم.

فالعقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت نمو نشاط إدارة المعمرين في تولي حكم البلاد رغم قلتهم -حوالي 750.000 عام 1914، بما فيهم اليهود المتجنسون- مقابل 4 260.000 جزائري(3). ففي عام 1874 صدرت نصوص تشريعية عديدة أقامت نظاما خاصا بالسكان الأصليين -الجزائريين- وذلك بتأسيس سياسة تمييزية، تكبل به القانون العام لتحاصر السكان في سلسلة من العقوبات والتهم حتى يتفادى الوجود الاستيطاني تكرار الانتفاضات والثورات؛ مثل التي قامت في الشـــرق الجزائري بزعامـــة من الشيخ الحداد (1871) وفي غربه تحت لواء بوعمامة (1881)؛ وهكذا صدر قانون الأهالي الجائر عام 1881 الذي عزز مركز الأوربيين؛

(1) LARCHER(A) & RECTENWEL(G), **Traité élémentaire de la législation algérienne**, Paris 1929, p3
(2) LARCHER (A) & RECTENWELD (G), Op.cit
(3) MEYNIER (Gilbert), **l'Algérie revelée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle**,
thèse, imprimerie Genève (Suisse), 1ère édition, 1981, p11

هؤلاء الذين أصبحوا سادة الإدارة والحياة السياسية في الجزائر بالإضافة إلى الحياة الاقتصادية. وهذا التفوق سيزداد رغم إصلاحات 1898 و1900 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر ومنذ البداية اتخذ سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، وترتب من شدة تطبيق السياسة الاستيطانية تدمير كل شيء، مثل سلب أراضي الجزائريين بدون تمييز، واستعبادهم، وانهيار الاستقراطية السياسية والدينية التي نادت بالحرب ضد الفرنسيين. ونتج عن سقوط هذه الأخيرة وانكسارها، تفكك في تركيبة المجتمع، وعجز في الصمود أمام الهجرات الاستيطانية؛ وبافتقاد الشعب لقياداته التقليدية نجده يضيع في أحضان البؤس والفقر. وهددت بالتالي أوضاعه الثقافية وانتشر الجهل في كافة الأوساط الاجتماعية بسبب طبيعة التعليم العربي الذي دخل طور الانحطاط والتدهور بابتعاده عن واقعه التاريخي والاجتماعي الذي عاشه سابقا

ومن جهة أخرى، اختفت برجوازية المدن الصغيرة تحت وطأة ضغط وضربات الاستعمار الإستيطاني "ولم تتمكن من إعادة تكوين نفسها، وببطء وبشكل جديد إلا بعد عام 1900(1) وعقب الحرب العالمية الأولى بصورة أوضح(2).

وكل هذه العوامل التي هددت تراث المسلمين الوطني وانتمائهم القومي وبنيتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولدت أوضاعا دينية وثقافية وسياسية سيئة داخل المجتمع الجزائري خلال القرن التسع عشر والعقود الأولى من القرن التالي. ففي المجال الديني والثقافي ركزت فرنسا على محاربة الدين الإسلامي خشية التمسك به كعائق أمام مطامعها الاستعمارية

(1) AGERON Ch-R, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1919-1954)**, Presses universitaires de France.
Paris, 1979. p496-532
(2) طالع جروند (ش ر) بخصوص العصور المتعلقة "بالمجتمع الريفي والحضري المسلم بين 1920، 1954"، ضمن تاريخ الجزائر المعاصرة 1919-1954، باريس 1979، صص496-532

الاستيطانية، كما كانت تخاف من استحالة تعليماته، ودروسه، وعظاته إلى الإيمان الذي يملؤ نفوس الأفراد والجماعات فتهدد كيان وجودها بالجزائر

وقامت الإدارة الاستعمارية فعليا بتطبيق سياسة للقضاء على الشخصية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك باتباعها أساليب مختلفة قلصت من عدد المساجد واستولت على الأوقاف الإسلامية وقضت على دورها(1) بمراسيم مختلفة أمرت بالاستيلاء عليها حينا، وأعطت الحاكم العام "حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء حينا آخر"، كما احتوت الإدارة العامة وأممت الدين الإسلامي رسميا وأصبحت تسيطر على المساجد المتبقية في الجزائر، معينة أئمتها والمفتين والقضاء وغيرهم من الموظفين الدينيين الذين يتقاضون رواتبهم من عائدات الأوقاف.

وعانى القضاء الإسلامي الجزائري بدوره من التضييقات منذ صدور قرار 10 أفريل 1834، الذي يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي؛ وصدور قرار 28 فبراير 1841 الذي ينزع سلطة القاضي في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية. وكان لصدور مرسوم 13 ديسمبر 1866 ومرسوم 7 جوان 1889(2) وتطبيقهما أثر كبير في تحطيم القضاء الإسلامي؛ إذ فرض على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وحصرت حق القاضي المسلم بالنظر في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والمواريث ليس إلا.

وعندما أصدرت فرنسا قانون 1905 القاضي بفصل الدين عن الدولة(3) لم يشمل هذا القانون في الواقع الدين الإسلامي على غرار الدين المسيحي واليهودي، إذ تفادت الإدارة الاستعمارية إنشاء جمعية دينية حقيقية واحدة تتسلم شؤون الدين الإسلامي، بل أنشأت جمعيات متعددة منحتها في

(1) المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، المطبعة العربية الجزائر (1300 هـ)، ص246
(2) عُدل هذا المرسوم بمرسوم آخر صدر في 25 مايو 1892
(3) جرى تطبيق هذا القانون في الجزائر بموجب مرسوم 27 سبتمبر 1907

الظاهر، حق إدارة المساجد وتسمية الموظفين الدينيين، إلا أنها احتفظت لنفسها بالأوقاف الإسلامية مراعية الاستفادة المادية منها

وعلى المستوى الثقافي فكان من الطبيعي عندما استولت الإدارة الفرنسية على الأوقاف أن يهمل التعليم الوطني، وأن ينحصر نشاطه في بعض المناطق المعنية، كبعض المساجد والزوايا البعيدة عن مراكز الاحتلال، كما انقرض قسم كبير من المدرسين بفعل الحرب والإرهاب وهاجر قسم منهم إلى الخارج واحتفظت المناطق النائية بالبعض الآخر وهم قلة. كما لجأت الإدارة من جهة أخرى إلى ضرب التعليم القرآني، خوفا من عودة انتشاره، فأصدرت بتاريخ 18 أكتوبر 1892 مرسوما يقضي بعدم فتح المدارس العربية إلا برخصة من السلطات الحكومية.

وتذرعت الإدارة بهذا القانون لإغلاق المدارس التي كانت تنشط حينئذ؛ وكانت نتيجته، أن تحول قسم كبير من هذه المدارس والكتاتيب إلى التعليم بالسر وبعيدا عن أعين الإدارة. و"إذا كانت نسبة الأولاد عام 1830 تبلغ وفقا لإحصاء بعض المسؤولين الفرنسيين 20% من مجموع أولاد المسلمين(1) وهي نسبة عالية إذا ما قيست بالمجتمعات المتقدمة في ذلك الوقت فإن عدد السكان الجزائريين المسلمين الذي كان يبلغ ستة ملايين نسمة في سنة 1931، لم يحصوا سوى بـ 543 مدرسة، يؤمها 40.000 تلميذ، بينما الحاجة تقتضي بناء 6000 مدرسة(2).

وتحدث عبد الحميد ابن باديس عن الحالة الثقافية في هذه الفترة المتأخرة دائما، حيث شاهد أن "هذا القطر قريب من الفناء، ليست له مدارس تعليمية وليس له رجال يدافعون عنه ويموتون عليه، بل كان في اضطراب دائم مستمر... كان أبناؤه يومئذ لا يذهبون إلا إلى المدارس الأجنبية التي تعطيهم غالبا من العلم، إذ ذلك الفتات الذي يملأ أدمغتهم بالفلسفة، حتى إذا خرجوا منها جاهلين دينهم ولغتهم، وقد ينكرونها".

(1) VIOLLETTE (Maurice). **L'Algérie vivra t-elle**, paris1931, p258.
(2) ABBAS (Ferhat), **La Jeune Algérien**, Paris 1931, p139

ويكمن الهدف من تنظيم التعليم الرسمي العربي بموجب مرسوم 14 جويلية من سنة 1850 وإنشاء ثلاث مدارس (المدية، تلمسان، وقسنطينة في 30 سبتمبر من نفس العام) تكوين مرشحين لمناصب دينية كالإفتاء والقضاء والصلاة والتعليم في المساجد، وتكوين موظفين كمساعدين قضائيين، ووكلاء وعدول ومعلمين في المدرسة، وبعض الوظائف المدنية "كالخوجة" ومثلت بالتالي هذه الفئة من أبناء العائلات العتية الجزائرية "نواة المجتمع المندمج"(1).

استهدف من جهة أخرى تنظيم التعليم الفرنسي الرسمي إيجاد متعاونين مع القوات العسكرية وتسخيرهم لأغراض سياسية. وإدراكا منه لأهمية نشر التعليم الفرنسي بين المسلمين كوسيلة للقضاء على ثقافتهم الوطنية، وبالتالي تسهيل دمجهم في المجتمع الفرنسي، حاول إنشاء 15 مدرسة حكومية تمول باريس ثلاثة أرباع نفقاتها، وعلى الرغم من معارضة الكولون المستمرة، فإن عدد "المدارس الأهلية" كان في ازدياد ولكن ببطء شديد ولا يتناسب مع ضغط حجم عدد الجزائريين.

وفي سنة 1933 نبه اليساري "موريس فيوليت" (Maurice Viollette) عن فداحة الخطورة التي وصل إليها التعليم بالنسبة لأبناء المسلمين، داعيا إلى ضرورة رفع عدد المدارس لهم. وفي سنة 1926 كان يبلغ عدد المسلمين منه 60.000 تلميذا من أصل 900.000 طفل بلغوا سن الدراسة"(2).

وظلت خطوات التقدم في مجال التعليم بطيئة يعرقل سيره باستمرار الكلون الأوربيون ومؤسساتهم البلدية والمالية التي كانت تهيمن على الحياة العامة في الجزائر. وعلى الرغم من محاولة "فيوليت"، كحاكم عام بين 1926 و1927، لدفع عجلة تعليم المسلمين إلى الأمام، إلا أننا نجدها تصطدم بحجرة تعنت المستوطنين ومعارضتهم له في هذا المسعى

(1) سنتطرق لاحقا إلى هذا الموضوع، بحث حوري "الأرستقراطية التقليدية" و"بورجوازية المدن"

(2) فيوليت (م)، نفس المصدر، ص258

أما سياسيا فإن الجزائريين منذ فشل مقاومتهم المسلحة الأخيرة (بثورة 1871)، ظلوا مقيدين بسياسة الإخضاع التي فرضت عليهم. وتمثلت هذه السياسة أساسا في تطبيق "قانون الأهالي" الرهيب (Code de l'indigénat) الذي اعتبر المسلمين "أهالي معلوبين" لا يستحقون أي حق من حقوق المساواة مع الفرنسيين. واعتبر هذا القانون أقصى إجراء في الوقائع الاستعمارية، يمكن لقوة مستعمرة أن تسنه للضغط على رعيها، ولكنه في وقائع الإنسانية يمكن اعتباره بقية من ظلام العصور الوسطى ومحاكم التفتيش(1).

وضمت هذه القوانين عام 1890، واحدا وعشرين مخالفة(2)، تدعمت وتوسعت، حتى أصبحت 28 مخالفة، نص عليها قانون 21 ديسمبر 1897(3)، ومن بينها:

1 أقوال ضد فرنسا والحكومة 2-رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بها.3-الامتناع عن تموين مساعدين البلديات أثناء جولاتهم للمداشر والقرى والدواوير من غذاء وماء ونقل. 4-عدم تطبيق الأوامر الواردة في نصوص قوانين 26 جويلية 1873 و28 أبريل 1887، و32 مارس 1882. 5-عدم احترام القرارات التي تتخدها الإدارة فيما يخص توزيع الأراضي الجماعية. 6-التأخر لسبب ما في دفع الضرائب. 7-رفض استدعاء القابض. 8 عدم التصريح بالمواد. 9-حجز الحيوانات الضائعة أزيد من أربع وعشرين ساعة. 10-إيواء أي شخص أجنبي لا يملك رخصة تجول. 11-ارتكاب خطأ عند تسجيل الأسلحة النارية. 12-السكن المنعزل خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة في الأماكن المحرمة. 13-الخروج من منطقة البلدية الأصيلة بدون إعلان ومغادرة الإقامة بدون جواز السفر 14-الإغفال عن توقيع رخصة الخروج إلى أماكن تتجاوز

(1) سعد الله (أبو القاسم)، "الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930" بيروت، ط1، 1969، ص103

(2) القدي (أ ب)، المصدر السابق، الملحق "3"، ص382 فارد

Cf NOUSCHI (André), **l'Algérie passé et présent**, Paris II, 1960, pp 396-399

(3) القدي (أ ب)، نفس المصدر السابق

فيها الإقامة أزيد من أربع وعشرين ساعة. 15-التعرض للقانون من طرف كل أهل يصاحب الحيوانات. 16-القيام بالخصومات والشكايات وأعمال العنف. 17-الرفض والتهاون في القيام بالخدمات والأشغال وتقديم المساعدة عند حدوث الكوارث والحوادث والإضرار وكذا أثناء أي انتفاضة. 18-الاجتماع بدون ترخيص لأزيد من 20 شخص في مناسبات "الزيادة" أو "الزيارة" (الحج والأكل الجماعي). 19-فتح أي مدرسة دينية أو تعليمية بدون رخصة. 20-الامتهان لحرفة "درار" -الصبية- (أو معلم ابتدائي). 21-رفض المثول أمام ضابط الشرطة العدلية.

استهدف من صلاحيات هذا القانون منح الإدارة المدنية سلطات زجرية امتدت حتى عقد الثلاثينات من القرن الماضي؛ أعطت من ناحية للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات على الأهالي بدون محاكمة وسلطة للمسؤولين الإداريين قصد سجن المسلمين ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي؛ بحيث أنها لم تلغ إلا في سنة 1927.

ومن ناحية أخرى كانت للمديريات سلطة مطلقة، وصلاحيات لقضاء الصلح، لسجن الأفراد. فلم تلغ هذه الصلاحيات إلا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما سلطة المحاكم الزجرية الخاصة بالمسلمين فقد عمرت طويلا ولم ينته العمل بها إلا عام 1931(1).

في الواقع توجت جميع هذه القوانين الاستثنائية المسلطة ضد الجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بنجاح الأوربيين وذلك بتقوية استيطانهم في الأرض بوجود صلاحيات جديدة للإداريين في البلديات المختلطة -إذ تكثر نسبة الجزائريين، حيث تتوسع بمقتضى هذه القوانين سلطاتهم التي تضمن لهم الحماية الضرورية- ومن جهة أخرى فسوف يستفيد المعمرون من أحكام قرار أفريل 1882 الذي يعيد للحاكم العام مقاليد إدارة السكان المقيمين في أراضي النفوذ

(1) خالع شروح لارمي (أ)، وريكتانويل (ج)، نفس المصدر أعلاه، ص25

الفرنسي(1). يعني ذلك ضرورة إلحاق الأراضي الشاسعة -مستقبلا- في البلديات الجديدة قصد الحصول على الموارد الكافية، ولتحقيق التوازن في الميزانيات المالية دون مراعاة تذكر لفائدة السكان الأصليين في هذا المجال؛ « وكثيرا ما تضحي المجالس العامة -للعمالات في الجزائر بهذه الفائدة لصالح ميزانيات البلديات كاملة الصلاحية. إذ أن قضية اقتراح إلحاق أراضي الأهالي إلى البلديات ما هو إلا لعرض الزيادة المفرطة لمداخيلها »(2).

وفي ظل هذه القوانين الاستثنائية المسلطة ضد الجزائريين، وداخل الإطار الإستيطاني الاستعماري القاسي ضدهم، عانى السكان الأصليون، وخصوصا الريفيون منهم، حيث يشكلون الديموغرافية الهمة، من جراء تطبيق قوانين أخرى تعلقت بقانون الغابات -ابتداء من 1874- وتطوره كأداة من أدوات سلب ونهب الفلاحين، سبقته قوانين نزع الأراضي وتحديد الملكية الخاصة بالجزائريين بموجب قانون 1863 -قانون سيناتوس كونسولت (Sinatus-Consulte)(3). أما تلك القوانين القديمة التي تدخل في باب وجوب دفع "الزكاة" و"العشور" إلى "الخزينة" الاستعمارية فمثلت بحق أداة فعالة وأسلوب قاسي لإفقار المجتمع الجزائري كله وكسر بنيته

فمن جهة، إن أي نشاط تمارسه القبيلة كقطع الحطب وفلاحة القطع الزراعية الموجودة على حافة الغابات أو رعي المواشي داخلها يعتبر من الجرائم في حق حماية الغابة؛ فيجب قمعها؛ علما أن الغابة شكلت على مدى العصور مصدر عيش أساسي للقبائل التي تجاورها. فقطع حزمة أخشاب يغرم بثمن كبش على مرتكب الفعل. أما الذي يفلح أية مساحة من الأراضي المتاخمة للغابات فتفرض عليه غرامة تتراوح ما بين 50 و200 فرنك. كما كانت الإدارة تفرض التغريم الجماعي ضد القبيلة والدواوير

(1) يعد عنونه سياسة "الإلحاق"، بمقتضى قرار 26 أوت 1881، طالع في هذا فيبس ك،
Le Gouverneur Général Tirman et le système de rattachement, Alger, 1956.
(2) نوشي (أ)، الجزائر ماضي وحاضر...، ص395
(3) خاصة قوانين 1879 و 1887 و1897 العقارية.

كلما شبت نيران غابة؛ إضافة إلى ذلك كان السكان القاطنون بجوار الغابات مجبرين على صيانتها خلال فصل الصيف والمواسم الجافة، وتفرض عقوبة السجن أو الغرامة في حالة الامتناع عن تنفيذ هذه السخرة الجماعية.

وعلى مستوى القطاع الوهراني يبين الجدول التالي مدى تزايد عدد "الجنح" المتعلقة بالغابة ضد مرتكبيها وتغريمهم مع بداية القرن العشرين وحتى 1914(1).

السنوات	عدد المخالفات والدعاوي	العقوبات بالفرنك الفرنسي
1902	2981	204.270,18 فرنك
1903	3916	239.323,39 فرنك
1904	3290	233.299,75 فرنك
1905	4260	198.411,24 فرنك
1906	4304	195.906,21 فرنك
1907	5294	183.579,22 فرنك
1908	6144	155.085,98 فرنك
1909	5974	245.574,52 فرنك
1910	6597	206.382,95 فرنك
1911	6496	149.564,06 فرنك
1912	7044	226.642,62 فرنك
1913	9861	192 597,76 فرنك
1914	9107	189 173,82 فرنك

(جدول رقم 1)

فارتكاب هذه الأخطاء والمخالفات من طرف القبائل وسكان الريف له دوافعه الاقتصادية والاجتماعية للبقاء ولتوفير شروط حياتهم المعيشية التقليدية؛ ذلك أن قانون السيناتوس-كونسولت الصغير (سنة 1887) دفع

(1) إحصاء الجزائر العام.

بالقبائل المتاخمة للغابات إلى شن حرب استنزاف مع "إدارة المياه والغابات"، وهو القانون الذي وسع من "أملاك الدولة" الغابية على حساب وجهل القبائل. وحتى هذه الأملاك التي قدرت سنة 1890 بحوالي 850.000 هكتار لم يوجد ضمنها إلا 50% أو أقل من الأراضي المشجرة حقيقة، إذ أن المساحات الأخرى تخفي بسوء عمليات سلب الأراضي لتلك القبائل

وعلى سبيل المثال قمت "مصلحة أملاك الدولة" بموجب ذلك القانون بنزع ما لا يقل عن 11.654 هكتار من الأراضي الغابية لأسرة "عريل" وهي فرع من قبيلة "بني يسنوس"، وهو ما يعادل 60% من أملاكهم التي كانت تصلح لمرعى قطعان معزهم، أساس معيشتهم. وظهرت نتائج هذه الخسارة لدى تلك القبيلة من جراء الغرامات المسجلة ضدها مع نهاية 1897، والتي وصلت 467 954,695 فرنك كما أنها سجلت تناقصا مصيحا بالنسبة لقطعانها(1). وحصلت نفس النتائج بالنسبة لقبيلة "أولاد علي بن الهامل" في سنة 1892 عندما صودرت 28 548 هكتار من أراضيهم الرعوية (40.821) حيث تقلصت مع مرور الأيام إلى 6 595 هكتار فقط. أما بنو عمومتهم "جعاونة" الذين يؤلفون معهم قبيلة "أنقاد" فقد فقدوا من جراء قانون "الغابات" ستة أعشر من أراضيهم التي مثلت 25.736 هكتار(2).

أما في سنة 1911 فقد تضررت قبيلة "بني مطهر" بمنعها من استغلال أراضيها الغابية، ففقدت حينئذ ثلثي ماشيتها، ونتيجة لنفس السياسة عانت قبيلة بني بوسعيد" بمنطقة سبدو-دائرة تلمسان من جراء ذلك القانون التعسفي الذي أفقرهم، ودفعهم إلى النزوح المتكرر والهجرة(3). وفي نفس الفترة التاريخية عانت مختلف القبائل الريفية عبر العمالة الوهرانية من جراء تطبيق القانون الغابي هذا، مما جعلها تدفع فواتر المخالفات المتكررة، مثل عائلات وأسر قبيلة أهل الواد قرب "عمي-موسى" (دائرة

(1) Centre (Le) des Archives d outre-mer à Aix-En Provence (C A O M). cartons 2N 7 et 2N9
(2) Centre (Le) des Archives d'outre-mer , op.cit.
(3) C A O M, carton 2N11

تيارت) ودواوير "عارو لال" ببلدية "كاشرو -سيدي قادة" قرب عين البراني، وغيرها كقبيلة "دوي ثابت" و"تافرنت" بضواحي بلدية سعيدة في الجنوب الغربي من العمالة.

ونتيجة هذه الممارسات الاستعمارية والاستغلالية ضد أراضي الجزائريين، فقد ولدت قوانين نزع الأراضي وخصوصا قانون 1887 الذي أعطى طابعه التجاري للعقارات وحرية انتقال الملكية- حالة من البؤس والفقر لدى القبائل الجزائرية كلها؛ الأمر الذي جعلها تدخل دوامة من السلوكات لحماية وجودها مثل عملية الاقتراض من البنوك ومن الفئة الاجتماعية الغنية من التجار والوجهاء والمنتجين، جزائريين كانوا، يهودا أم أوروبيين؛ أو لجوئهم إلى رهن وكراء أراضيهم وبالتالي عجزهم عن سداد ديونهم وتجديد ومعاصرة نشاطهم (مثل شراء البذور الكافية والغذاء وتجديد وسائل إنتاجها)، الأمر الذي كان يؤجل دائما إعادة تشكيل عملية الإنتاج، وبالتالي حصول الإفلاس الكامل؛ ومن ذا تحول الفلاحين في سيرورة انتزاع ملكية الأراضي منهم، خصوصا وأن "ظاهرة الربا" قد استفحلت، مما غير بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للسكان الأصليين نتيجة "الاحتلال الفرنسي"(1).

وفي واقع الأمر كان الفلاحون الجزائريون يشعرون بفقدان أراضيهم وانتقاص ثروتهم وتراكم الضرائب عليهم وبصورة أخص عندما نجحت الإدارة الاستيطانية بتطبيقها قانون فارنييه عام 1873. فعامل عمالة وهران (Le Préfet d'Oran) يشير في أحد تقاريره سنة 1888 أن نجاح تطبيق هذا القانون في الغرب الجزائري قد فاق التوقعات، إلا أنه لم يخف أن عدد الفلاحين الذين أصبحوا بدون أرض تراوح عددهم ما بين 35.000 و40.000(2). أما الفلاحون الذين ظلوا يرفضون بيع أراضيهم فقد لجأوا إلى رهنها وعجزوا على تسديد ديونهم الثقيلة فلم يستطيعوا الانفلات من

(1) POLYANNE (J), **La propriété Foncière en Algérie**, Alger 1900. P931
(2) D.A.W.O, carton 4470

شبح فقدان ممتلكاتهم(1). وأكدت الحكومة العامة في تقييمها للوضع العقاري بالنسبة لعمالة وهران 8 مارس 1901 أن معظم البلديات والدواوير هناك تعيش أزمتها الحقيقية(2).

من ناحية أخرى، إن السيطرة الاستعمارية-الاستيطانية ستركز على النظام الضرائبي ضد الجزائريين منذ 1830 بفرضها عليهم دفع الاستقطاع من "العشور" و"الزكاة"(3). فقبل 1830 كانت الاستقطاعات الضريبية تدفع عينا وهي متناسبة مع إنتاج القبائل التي تدفع الضرائب. إلا أن الاستعمار أجرى تحويلا بعد 1845 لدفعها نقدا "بموجب تعرفة استبدالية يحددها حكام المناطق المحلية". فمنذ ذلك التاريخ أصبح الفلاحون مجبرين على تسويق قسم من منتوجهم لتسديد الضرائب التي ظلت تتكاثر، إذ أصبحت أكثر وطأة على السكان، خصوصا عندما تخضع أراضيهم إلى "النظام المدني" – بعد مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي حول القسم الأكبر من القبائل إلى أراضي مدنية– هكذا ازداد حجم الضرائب وأخضعت بلديات المعمرين الفلاحين الجزائريين لعبء ضريبي إضافي في شكل زيادات على الضرائب –العربية– (زكاة عشور) بتطبيقها مرسوم 20 سبتمبر 1886 الذي رفع نسبتها من 11% إلى 13%(4).

وعلى مستوى العمالة الوهرانية قدر المعدل السنوي لحجم الضرائب العربية بين 1880–1899 بحوالي 291 3.431 فرنك فرنسي (1 809.844 بالنسبة للعشور و1 621.447 بالنسبة للزكاة) مع إضافة ضرائب أخرى قدر حجمها السنوي بـــ536 768 فرنكا. فمع دخول 1901 تعدى قسم الضرائب العربية بالنسبة لميزانية عمالة الغرب الجزائري 50%، إذ تحصص إلى

(1) D.A.W.O, Op.Cit

(2) جلسة 8 مارس 1901، « تحقيق عن الملكية العقارية الأهلية»، طالع كذلك
Cf BENACHENHOU (Abdellatif). **Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962)**, Alger O.P.U, Alger 1976, pp 72-74

(3) طالع أجرون (ش.ر)
AGERON Ch R. **Les Algériens musulmans et la France**. tome 2. Paris 1968, pp249-258.

(4) إحصاء الجزائر العام

%41.51 عام 1906 وإلى %32.13 عام 1909 ليصل %27.22 عام 1914(1). وتحدد "الإحصائيات العامة للجزائر" رسميا تطور هذه الضرائب العربية في عمالة وهران بين 1895 و1905 كالتالي:

السنوات	زكاة	عشور	مجموع الضرائب
1895	1 507 503	1 833 990	3.341 493
1896	1.564.688	1 550 913	3.115.601
1897	1 662 310	1.192 769	2.855 079
4898	1 495 113	1 848 744	3 343.857
1899	1.586.993	1 404.751	2.991 744
1900	1 436.752	2 192 821	3 629.573
1901	1 526 294	2.116.622	3 643 080
1902	1 727 248	2 035 804	3.763.217
1903	1 904 126	1.675 839	3.580 129
1904	1.676.910	2 502.072	4 178.982
1905	1 601 483	1 584.890	3.186.373

(جدول رقم 2)

أصبحت هذه الضرائب العربية عموما تؤمن مداخيل الاستعمار – الاستيطاني التي تصمن حدماتها للمعمرين. إذ أنها ظلت مرهقة للفلاحين الجزائريين؛ وكان من الأفضل تخفيفها عنهم في بعض الظروف بدلا من زيادتها كما يقترح المعمرون(2)، في مجالسهم باستمرار.

ومن جهة أخرى ولما منحت فرنسا للجزائر حكمها الذاتي المالي سنة 1900، أعطي المعمرون حق الإشراف على الميزانية في الجزائر، ومنحهم السلطة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إذ اعتبر انتصارا للجزائر

(1) إحصاء الجزائر العام

(2) LEROY BEAULIEU (P). **L'Algérie et la Tunisie**, .[ère] édition, 1887, p222
قارن أيضا

Cf HENRI (Ahmed). **La colonisation agraire et le sous -développement en Algérie (1830-1954)**, Thèse, Paris I, 3 tomes (S.D), conservation D A W.O (T 198). pp.87-230

الفرنسية ، كما منح هذا الحكم الكولون سلطة كاملة على الجزائريين، فكان
نكسة قاسية لهؤلاء.

فكل هذه المظاهر المتعلقة بأساليب السيطرة الاستعمارية –التي بيناها–
مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تبدو ضرورية لربط
هذه المسائل بتطور الوعي السياسي لدى الجزائريين وتطور حركتهم
الوطنية في المستقبل.

الفصل الأول

المجتمع الجزائري في عمالة وهران من منتصف القرن 19 حتى بداية القرن 20

1- واقع المجتمع الجزائري
2- الإطار التقليدي وثباته
3- التطور الاجتماعي البطيئ
4- "الأرستقراطية" الريفية الجزائرية
5- "برجوازية" المدن في الجزائر

1- واقع المجتمع الجزائري

تفيد الدراسات التي أعدت عن القبائل الجزائرية والعروش الكبيرة مند بداية عملية الاحتلال الفرنسي وحركة الاستيطان الأوروبية التي صحبته، أن عدد القبائل المستوطنة -والموجودة- داخل ربوع القطاع الوهراني يشتمل على ما لا يقل عن 219 قبيلة وأسرة واسعة[1]؛ تجمعت أغلبها في شكل اتحاد قبلي موسع وهو ما يطلق عليه بالكونفيدرالية القبلية (Confédération).

ولقد استوطنت هذه الاتحادات والكونفيدراليات القبلية عبر الفترة التركية-العثمانية -بل وقبل ذلك وخلال القرن التاسع عشر مناطق عمالة وهران عرفت بأسمائها؛ وذلك حسب خصوصياتها العرقية والحضارية والثقافية والاجتماعية حيث المعاش والمنعة. فالهضبات الساحلية والسهول المنحصنة غرب عمالة وهران استوطنتها قبائل "ترارة" و"ولهاصة" داخل المنطقة التلمسانية، أما سهول وهران فهناك اتحاد "دواير وزمالة"[2]، وفي سهل مستغانم هناك اتحاد لـ"مجاهر". أما قبائل "لعرابة" فقد وجدت بحوض معسكر الداخلي.

وبالنسبة للسهول العليا في عمالة وهران فإن قبائل "جعفرة" استوطنت حوض تيارت من الناحية الشرقية و"لحشم" حوض معسكر و"بنو عامر"

---

(1) أنظر الرشيف ماوراء البحار بأكس أون بروفانس (الفرنسية): المسلسلات الكبرى والصغرى التي تخص « فهرسة ملفات "السيناتوس- كونسولت" المتعلقة بالقبائل الجزائرية داخل القطاع الوهراني »، جرد رقم 1029 و « إحصاء ومعلومات عن قبائل مقاطعة وهران وتنظيم القيادات العسكرية في المقاطعات الإدارية الثلاث ».

A. Sous-Série 2N. Répertoire des dossiers du Sénatus-Consulte (tribus d'Algérie dans le département d'Oran, établi par P.Boyer, inventaire n° 1029).
B. Série H H76 (1852) et 1H H77 (1853) « Statistique et Renseignements ».
C. Série 8H H. Tableau d'organisation des commandements dans les trois départements

(2) للإطلاع عن أصل ونسب "دواير وزمالة" وحركاتهم، أنظر طوب الذي تركه أحد زعمائهم وهو أحمد ولد قادي باللغة العربية تحت عنوان « دواير وزمالة »، مطبعة هاينز، وهران، 1883، في 77 صفحة. والمؤلف المترجم إلى اللغة الفرنسية (Douairs et Zmelas) من طرف نفس المطبعة وفي نفس السنة وذلك في 116 صفحة.

حوص سيدي بلعباس و"العسول" حوص تلمسان مع "أهل أنكاد" من الناحية الغربية. أما عروش "فليتة" فقد احتلت منطقة الصهرة والونشريس، وداخل المرتفعات الأطلسية تستقر قبائل "جعفرة شراقة" في شرق سعيدة، وقبائل "صمودة"، وغرب منطقة "الصاية" هناك "أهل أنكاد شراقة"، وفي الجهة الغربية هناك قبائل "جبايلية" في المنطقة التلمسانية.

أما داخل المناطق الجنوبية وفي الأطلس الصحراوي فقد توسعت قبائل "أولاد سيدي الشيخ"[1] في جبال القصور وعروش "ترافي"[2] في مناطق البيض. أما قبائل "حميان" فقد توسعت في مناطق المشرية، حتى الحدود المغربية متاخمة بذلك قبائل "بني قيل" هناك[3].

2- الإطار التقليدي وثباته

مما تجدر ملاحظته -منهجيا- عند دراسة هذا التوزيع الإقليمي لأهم القبائل والعروش الجزائرية، أنه ملازم من الناحية الاجتماعية بتأطير داخلي من طرف أسر وعائلات برزت بقياداتها وزعاماتها؛ إذ لعبت دورا قياديا داخلها، إما اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، أو دينيا، سواء مع الفترة التركية العثمانية المتأخرة وخلال القرن التاسع عشر وحتى عقدي قرن العشرين، الأول والثاني.

والمعروف تاريخيا أيضا أن اتحادات العروش والكونفدراليات القبلية كانت تشكل من الناحية الإدارية "آغويات" ووحدات إدارية يخضع فيها الأغاوات (Agha) إلى سلطة "بايات" المناطق الجزائرية، وهو التنظيم -الفعال- الذي حافظ عليه الأمير عبد القادر بن محي الدين في ...لة دولته.

(1) طالع إنجاز أوغستان برنار (Augustin Bernard) حول « الحدود الجزائرية–المغربية » تحت إشراف الحاكم العام جونار، باريس، محفوظة معهد الجغرافية، جامعة باريس، رقم الترتيب (AB-212).

Cf. BERNARD (Augustin). Les confins algéro-marocains. publication du Gouverneur Général Jonnart- Paris. Conservé l'institut de géographie de l'université de Paris, (côte AB-212)

(2) طالع إنجاز أوغستان برنار (Augustin Bernard)، نفس المرجع السابق.

(3) Bureau -Le- Arabe de Tlemcen (Rapport), « **renseignements recueillis dans la subdivision de Tlemcen** » 17 avril 1850 (23 pages). C A O M]

والذي اتبعت تسطيره في غالب الأمر سلطة الاحتلال الفرنسي. وجدير بالإشارة هنا أن بعض الاتحادات القبلية كانت تلعب دور "المخزن" (Makhzen) بكاملها في صالح السلطات "السياسية" المختلفة؛ ونموذج ذلك نلقاه عند قبائل "دواير وزمالة" في الغرب الجزائري إلا أن ظاهرة استعمال "مخزن" القبيلة من طرف الاحتلال الفرنسي طوال فترة الثورات المسلحة في الريف الجزائري ما بين 1831 و1881 سيعرف تطور هذه البنية السياسية–العربية (أي المخزن)؛ هذا الذي سيخترق ويحاصر مجتمع القبائل الجزائرية، مما ساعد في تشكيل طبقة مخزنية وطبقة "الأجواد" (Djouad) وقسما من الأرستقراطية الدينية (Aristocratie Religieuse)، من بعد.

فبالنسبة للقطاع الوهراني اشتهرت عائلة "بن شيخ" من عين تموشنت وهي العائلة التي برزت مع بداية القرن الثامن عشر. و"بوعناني" من سعيدة وهي من أصل قريشي، و"أولاد قادي" من وهران وفريدة الذين ينحدرون من أسرة مصطفى بن اسماعيل زعيم "دواير وزمالة" وعائلة "العريبي" التي ارتبطت بمنطقة مينا. وهناك عائلة "صحراوي" بحير الدين (منطقة مستغانم) و"بن الحاج جلول" الذين يعتبرون أسيادا بالوراثة لدى قبائل "فليتة"[1].

كما أن الأرشيف الوثائقي أصبح اليوم لا يتكتم فيما يتعلق بسيرة هذه العائلات والأسر والأفراد الذين انحدروا منها[2].

(1) جاك بيرك (Berque Augustin)، « مقاربة تاريخية حول السيادة الإقطاعية الجزائرية » كون الباحث إداريا سابقا في مدينة فرندة (تيارت)، ولاحقا مدير "مصلحة الشؤون الأهلية" بالحكومة العامة -فترة الثلاثينيات وبداية الأربعينيات-، وهي له فرصة استغلال كثير من ملفات المتعلقة بهذه العائلات

- Cf BERQUE (Augustin) « **Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne** ». in Revue de la Méditerranée, 1949 n°28 janvier, février pp11-34 et n°30, mars avril, pp168-180

(2) ارجع إلى أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس، سلسلة (Série 7H)، Chefs indigènes du departement d'Oran 1836-1907 وبها علبة 7H19 وعلبة 7H20 وعلبة 7H23 وعلبة 10H56 (1849–1868). كما يقدم رصيد "مديرية الأرشيف بولاية وهران" مادة وثائقية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لهذا الموضوع. انظر علب رقم 4471 و 4474 و 4065 شكلت معطيات الرصيدين معا (أكس

فبالنسبة لعائلة "سيدي العربي" التي تعتبر أقدم وأهم عائلة في عمالة وهران، والتي أدارت منطقتي مينا والشلف السفلى خلال فترة الأتراك وحتى عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر، نجدها منوطة ببعض القيادة خلال العقدين التاليين، وبعين خليفة على المنطقة "سي ابن عبد الله ولد سيدي العربي" كضابط سامي وحامل وسام دوقة الشرق ابتداء من 1865. وتقلدت من بعد، شخصيات أخرى من هذه العائلة وظائف قيادية مثل "محمد ولد بن عبد الله"، و"قدور بن وعلي ولد بن عبد الله" و"شعيان ولد الحاج محمد ولد سيدي لعريبي" و"سي لكحل وعلي"[1].

وهناك بشرق عمالة وهران دائما، عائلة أولاد بومدين التي تضاهي عائلة "لعريبي" من ناحية تأثيرها السياسي-الاجتماعي على القبائل الموجودة بنفس المنطقة، وكلتا القبيلتين تربطهما قرابة المصاهرة. ويمثل "ابن علي بومدين" زعامة "أولاد بومدين" الذي تقلد اغوية الأصنام في الفترة التركية، وآغوية "صبيحة" من بعد.

وأسندت قيادة هذه الأغوية الإدارية إلى ابنه الأكبر مصطفى وأخيه "الحبيب بن علي بومدين". أما "سي أحمد ولد بن علي بومدين"، فعين قائدا- "قايد" على قبيلة "لمحال"؛ إلا أنه قتل يوم 4 فبراير 1865 إبان ثورة أولاد سيدي الشيخ، حيث رافق الجنرال دوليني(Deligny) في حملته، وعُوِّضَ بابن أخيه سي محمد ولد مصطفى[2].

وفي جنوب القطاع الوهراني برزت أربع عائلات ذات النفوذ الكبير، والقيادة داخل القبائل والأسر الواسعة؛ وهي "أولاد قادي" و"أولاد صافي بن أحمد" و"بن يحي" و"أولاد سيدي الشيخ".

ووهران) مدت التاريخية التي عرج بن عمور « الإطار التقليدي وثباته » و « التطور الاجتماعي البطيء »، بشقيه « الأرستقراطية الجزائرية الريفية » و « برجوازية المدن »، هامش هذا الإطار

(1) C.A.O.M, Cart 10H56 « **Les familles dans le département d'Oran** », notice du 25 février 1868.

(2) C.A.O.M, Cart 10H56, Op.cit.

وتعتبر عائلة أولاد قادي أهم بطن من أسرة "لبحايثية" وسط قبيلة دواير المعروفة تاريخيا بالقبيلة المخزنية، (Tribu-makhzen) التي انحدر منها إسماعيل ولد قادي -المشهور- والذي توفي سنة 1864 برتبة ملازم صبايحي. وتزعم القبيلة من بعده أخوه سي أحمد ولد قادي الذي تقلد منصب باش-آغا فرندة. وهو حامل وسام جوقة الشرف. أما إبنه الأول "علي"، فكان قائدا على قبيلة شلاق؛ وابنه الثاني الحبيب ولد قادي، "قايد" قبيلة لمحاميد. أما ابن أخيه محمد بن اسماعيل ولد قادي فكان آغا على قبيلة "لحشم شراقة". وعرفت هذه العائلة كلها بثرائها الواسع في المنطقة الوهرانية[1].

وفي المنطقة الجنوبية دائما عرفت عائلة أولاد صافي بن أحمد بكونها عائلة دينية ذات تأثير واسع وسط قبائل "لحرار"، وهي العائلة التي تنحدر من أولاد سيدي لحصر. ويعتبر "سي صافي بن أحمد" زعيم العائلة مع آخر بايات المنطقة الوهرانية. وبعد وفاته عام 1830، ورث ابنه الحاج صحراوي مرتبته الدينية، عهد الأمير عبد القادر. وخلال هذه الفترة تقلد سي قدور ولد الحاج صحراوي من طرف الأمير الزعامة الدينية وسط قبيلة "لحرار" التي ناصرته. كما عين قائدا على أولاد سيدي خالد. وينحدر من سلالة سي قدور "سي صحراوي بن قدور"[2].

أما عائلة "بن يحي" فتستوطن جبل عمور منذ القرن الثالث عشر ميلادي، أصلها من أولاد ميمون وهي شريفة النسب؛ تزعم هذه العائلة سنة 1830 جلول بن يحي الذي آزر الأمير عبد القادر. تقلد جلول بن يحي أغوية جبل عمور حتى 1854 رفقة أخيه "الدين" الذي تقلد منصب "خليفة" معه وخلفه في منصبه بين 1859 و1860 حيث أدار مناطق العريشة وأفلو. ولقد قاد فرسان المخزن في منطقة جبل عمور رفقة ولديه طاهر بن الدين "قايد" أولاد ميمون و"الوقال بن الدين"، "قايد" أولاد يعقوب لغرابة.

(1) أرشيف م.ب آكس، نفس المصدر أعلاه

(2) أرشيف م.ب آكس، نفس المصدر أعلاه

أما عائلة أولاد سيدي الشيخ العريقة بمشيختها الدينية فقد حلت بالصحراء الجزائرية منتقلة من بلاد تونس، مع زعيمها الروحي "سيد الشيخ" (534،-1615) الذي أورثها إسمه إذ أسس إحدى الزوايا المهمة التي لعبت دورها في الجنوب الوهراني خلال العصر الحديث. ولقد تعاقب على رأس هذه الزاوية كل من سي الحاج بوحفص وسي الحاج عبد الكريم وسيدي شيخ بن الدين وسي العربي مولاي العافرة وسي أبو بكر بن سيدي العربي وسيدي العربي بن أبو بكر وسي أبو بكر بن سيدي العربي وأخيرا سي حمزة بن سيدي أبي بكر[1].

فمنذ 1850 تألقت أسماء كل من سي حمزة بن سيدي أبي بكر وابنه أبي بكر وأخيه سي سليمان –الزعيم الروحي والحربي لثورة أولاد سيد الشيخ وسي محمد وأحمد (رابع أبناء سي حمزة). وجدير بالذكر أيضاء أسماء أخرى مؤثرة من عائلة سيدي الشيخ بعد 1867، مثل "سي لعلا بن أبي بكر" وسي زبير بن أبي بكر"[2].

وفي الناحية العربية من عمالة وهران اشتهرت عائلة "أولاد زين بن داود" التي تأخذ شجرتها من "أولاد علي" أحد بطون اتحاد "بني عامر" القبلي فبعد مبايعة الأمير عبد القادر عام 1833 من طرف بني عامر، وخضوعهم للسلطة الفرنسية ابتداء من 1842؛ برز على رأسهم "زين بن عودة" الذي عين باش-آغا عليهم وعين كل من "شط ولد زين بن عودة" وسي عبد القادر كآغا لاحقا. وتقلد هذا الأخير وسام جوقة الشرف؛ مما خول له أن يكون نائبا في المجلس البلدي بمدينة سيدي بلعباس وممثلا في المجلس العام لعمالة وهران. أما إبن سي عبد القادر، "حمو"، فكتب له أن يكون قائدا على قبيلة "علي غوالم"، وأخوه أحمد ولد الزين قائدا على "أولاد علي لعاقة". هذا الأخير الذي تأثر كثيرا بمظاهر الحضارة الفرنسية فالحق ولده بثانوية وهران سنة 1864[3].

(1) C A O M cart 21H « **Territoires du sud: chefs indigènes et question de guerre (1862-1940)** »
(2) C.A.O.M, cart 21H, Op.cit
(3) C.A.O.M, cart 7H19, traitant la période (1845-1875)

وامتاز أحمد ولد الزين بقدرته على إدارة "قيادته" رفقة أخيه العربي ولد الزين المحنك.

وأخيرا، وداخل عمالة وهران، تعتبر عائلة "لبحايثية" أهم فرع في قبيلة "دواير" حيث احتلت مكانة مرموقة في "المخزن" طيلة القرن التاسع عشر[1] وابتداء من مصطفى بن اسماعيل زعيم هذه العائلة وآغا في "بايلك الغرب" في الفترة التركية. فمنذ سنة 1835 وبعد خضوع "دواير وزمالة" إلى قوات الاحتلال الفرنسي، عين مصطفى بن اسمعيل على رأس مخزن وهران، ولاحقا جنرالا في الجيش الفرنسي (1837-1848).

وتعتبر عائلة مصطفى بن اسمعيل من أوسع العائلات عددا وهي تحتل بذلك مراكز قيادية قوية في الغرب الجزائري. ومن أهم الشخصيات التي تنحدر من سلالته: سي محمد ولد مصطفى آغا القبائل الصحراوية – لولا– وآغا عين تيموشنت، ومصطفى ولد مصطفى "قايد" (caïd) بني زمطيس بدائرة مستغانم، ومحمد بن الحضري رئيس -قائد- "قياد" قبائل فليتة، والموفق ولد البشير، قايد دواير وهو ابن محمد بلبشير الآغا السابق لدواير (ابن عم الجنرال مصطفى) وهناك محمد بن اسماعيل ولد قادي آغا "الحشم شرقة"، وكان ثراء عائلة لبحايثية يأتي من الرواتب والمكافآت التي يحصل عليها أفرادها فتصل إلى 23 500 فرنك فرنسي سنويا بين 1850 و1868[2].

تلك هي أهم الأسر التي شكلت الأرستقراطية التقليدية الحربية والإدارية والسياسية والدينية في المجتمع الريفي بغرب الجزائر؛ وهي الأرستقراطية التي أطرت القبائل وكونفدراليات العروش والعائلات وعرفت هذه العائلات القيادية والمخزنية بالثراء و"الإقطاعية" (Féodalisation) وملكية الأراضي والحيازات الواسعة طيلة القرن التاسع عشر؛ كما امتلكت بعضها عقارات عديدة في بعض المدن. ولقد استفاد

(1) أحمد ولد قادي، نفس المصدر أعلاه، ص 3-4 و ص 40-43
(2) C A O M cart 10H56. notion sur « **Les familles dans le département d'Oran...** »

الأحفاد المنحدرون من هذه العائلات، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من مكانة ونفوذ أسلافهم.

فالمعروف تاريخيا بالنسبة للمجتمع الجزائري الريفي خلال القرن التاسع عشر أن هذه القيادات التقليدية (Caïdats) قد حافظت في غالبيتها على مكانتها، قبل أن تتأثر لاحقا وابتداء من 1863، حيث طُبِّق بحذافيره قرار السيناتوس –كونسولت (Sénatus-Consulte) المتعلق بتجزئة "الأراضي الجماعية للقبائل والعروش؛ وذلك من أجل خلق –عرَض الملكية الفردية لدى العائلة الجزائرية الريفية أولا؛ وصولا إلى الهدف المنوط بهذا القرار الاقتصادي الاجتماعي الجريء لتفكيك عرى العروش والاتحادات القبلية القوية، تلك التي صمدت ضد الاحتلال الفرنسي بثوراتها وانتفاضاتها[1].

إن حتمية التطور التاريخي بالنسبة للمجتمع الجزائري هذا الذي خضع لتطبيقــات القرارات السياسيــة بين 1863 و1870 وخصوصا بين 1871 و1881 –مرحلة زوال الحكم العسكري في الجزائر ونجاح سياسة الجمهوريين– أكدت تقلص دور القيادات التقليدية (الأجواد) كلما انتزعت مناطق من الحكم العسكري وانضمت إلى حوزة المناطق "المدنية" وتسببت في فقدان هذه الفئة الأرستقراطية للكثير من الامتيازات المادية (كانحصاص الرواتب) والاقتصادية (كمدخول استغلال الأراضي وفلاحتها) والإدارية (جمع الضرائب) والمعنوية في ملابسات عديدة (شكاوي الريفيين من بطش وتجاوزات "القياد" والأغاوات).

ذلك أن مناطق الحكم المدني (المبعثرة) التي حوت مساحة 361 279.1 هكتار عام 1870 وتضم كثافة سكانية تقدر بحوالي لــ000 493 نسمة، ارتفعت عام 1876 إلى 000 200.4 هكتار مع أعداد سكانية تصل 316.000 1 نسمة. وبعد قرار الحاكم العام ألبير قريفي (Albert Grevy) عام

(1) طالع أهم التحاليل لهذه الثورات الريفية خلال القرن التاسع عشر، لدى مصطفى لشرف، "الجزائر أمة ومجتمع"، وبالخصوص القسم الأول والثاني منه

1881 الخاص بإلحاق الأراضي إلى السلطة المدنية وضمها لحوالي 000 834 5 هكتار في غضون عامين، (مع 926.000 نسمة)، ارتفعت مساحة هذه الأراضي المدنية عام 1900 إلى 000 087 13 هكتار رفقة كثافة سكانية وصلت إلى 150.000 4 وفي سنة 1911 أصبحت الأرقام ضخمة بـ16.576.535 هكتار و4.863.151 نسمة[1].

ونتيجة هذا التطور التاريخي-الاقتصادي خلال هذه الفترة، عانى المجتمع الريفي الجزائري تحت ضغط الأحداث وعلى أثر التفككات التي أحدثها الاستعمار. وبصورة أدق، إن الاضطرابات الاقتصادية-الاجتماعية التي سببتها الآلية الاستعمارية-الاستيطانية بانتزاع الأراضي وطرد عائلات القبائل وإسكانهم في "كانتونات"، أدى كل ذلك إلى التأثير بشدة على نمط حياة السكان الجزائريين؛ فكان على هؤلاء السكان الذين تعرضوا للإقامة في أماكن محصورة أن يثبتوا في مكان واحد إن كانوا من البدو الريفيين، وأن يضيق الخناق عليهم إن كانوا حضريين.

فتفتيت القبائل وفروعها، وتفرع العائلات الواسعة يعتبر أولى هذه الانعكاسات الاجتماعية، إذ أن كل تغيير في هذا النمط سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير عميق سلبي في التنظيم الاجتماعي الذي يلحقه. إذ «ما كاد يمر جيل واحد حتى عاد –السكان المطرودون– إلى القرى الاستعمارية الجديدة في السهول، بصفتهم كادحين، ومنهم لم يأت إلا تائها، لا يجد إلى العمل سبيلا .. ينتظرون فرصة الاندماج في حضيرة تلفظهم وفي طبقات تعتبرهم دون الطبقات»[2].

(1) BERQUE (Augustin), Essai d'une bibliographie critique des confréries musulmanes algériennes, in B.S.G.A.O, édition Fouque, 1920

(2) مربان (عبد حميد)، «النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة نقدية فلسفية واجتماعية» المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1899، ص375 عرب، لي مارك (Ly Marc)، "عمولة في حساب حتامي جزائري، باريس 1897، ص11-13؛ وأيضا نوشي (أندري)، الجزائر ماضي وحاضر، باريس، 1960، صص 371-376 وصص 388-391

من ناحية أخرى نستطيع أن نلمس سلبا نتائج هذا التطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي مع نهاية القرن التاسع عشر، لدى فئة الأسر الأرستقراطية التقليدية التي أصبحت تفتقد إلى بعض مقوماتها المادية وإلى دورها الأساسي تقليديا؛ الأمر الذي حد من تطورها وأدى إلى اندثار بعضها كليا وإفقار بعضها الآخر[1]، مما جعل سياسيو ومخططو سياسة الاحتلال-الاستيطاني يبدرون "بحطأ" و"تشجيع الانكماش" وزوال هذه "الطبقة المسيطرة" (Classe dirigeante) داخل المجتمع الجزائري، والتي تعتبر بمثابة وسيط أساسي لدى الإدارة الاستعمارية-الفرنسية "للتعريف بنواياها" و"تنفيذ أوامرها"، وسط ذلك المجتمع أو "لتقييم حاجيات السكان وتدبير الترتيبات الموالية »[2].

تعطي بعض الدراسات المعاصرة تقديرات هامة عن هذه "الطبقة المسيطرة" والعائلات مهانه تقدم -أو تحصل تقليديا على- وظائف قيادية (اغا وباش اغا) خلال القرن التاسع عشر ثم "قايد" أو "معين أهلي" خلال القرن العشرين، فاحتملت تلك الدراسات أن عددها تباين من 4000 إلى 5000 عائلة عبر مناطق الجزائر كلها وهي العائلات التي حافظت على تمثيلها مع بداية 1900 سواء داخل الإدارة الفرنسية أو المجالس التمثيلية، من مجلس عام ومفوضيات مالية وبلدية، أو وسط الأرستقراطية التقليدية الكبيرة، أي باقتراب هذه العائلات من الإدارة أكثر، فأكثر انداك.

ونظرا لما لعبته هذه الطبقة من دور سياسي وإداري وعسكري بجانب -وفي صالح - الإدارة الفرنسية خلال القرن الماضي، أكدت إحدى التعليمات الرسمية سنة 1898 (أمضاها الحاكم العام لبيين LEPINE يوم 4 جوان) بمطالبة الإداريين الفرنسيين بتزويد "مصلحة الشؤون الأهلية" لدى الحكومة العامة بجميع وأدق المعلومات عن "الأعيان الجزائريين" (Les notabilités)- الحاضرين، الباقين أو الجدد-، وهذا ما انجر عنه تحقيق

(1) طالع مدخل اسماعيل عربان (Ismaël Urbain) ضمن " Journal -Le-des débats, n°s du 8 et 9 avril 1882"

(2) طالع مدخل اسماعيل عربان، نفس المرجع أعلاه

1900-1910 المشهور عن هذه الطبقة الأرستقراطية الجزائرية، إدارية كانت، سياسية، دينية أو اقتصادية من ملاك وتجار. وتعدت فترة هذا التحقيق أحيانا سنة 1914، إذ تتأخر بعضها حتى 1917 و19،8.

وهذا التحقيق هو الذي أفرز ذلك الرصيد الهائل من المعلومات والمعطيات الاجتماعية والتاريخية عن تلك الطبقة. ولو أن طريقة تصنيف هذه الطبقة مسيء إليه من الناحية الإدارية أحيانا كثيرة، فحصل إبهام كبير عندما صنفت تلك الطبقة إلى فئة أولى وهم رجال الدين وشيوخ الزوايا؛ وإلى فئة ثانية وهم الأعيان والنبلاء (ونعني بهم الشرفاء والأجواد)؛ وإلى فئة ثالثة وهو ما يضم أعوان الإدارة والنواب الجزائريين وأعوانهم. حصل ذلك الإبهام عندما صنف الإداريون الفرنسيون مثلا، الفئة الثانية، حسب شروط مختلفة، فلم يعد البحث يفرق في حالات عديدة ما بين المرابط والشريف والمقدم (مقدم، شيخ زاوية أو نائب طريقة من الطرق الدينية).

وبدراستنا وتحليلنا للملفات والبطاقات التي توفرت لدينا[1]، بالنسبة لهذه الفئات كلها (حوالي 570 بطاقة) جعلنا نخرج ببعض الانطباعات العامة[2] مثل اندثار العائلات التقليدية الواسعة حيث انعدام الشروط الصحيحة في الحياة الريفية "الأهلية"، لتطور ونمو تلك الأرستقراطية القديمة مع تضاؤل قوة تلك العائلات محليا، وحلول القيادة العربية الكبيرة بتنازلاتها إلى من هو أدنى منها مثل المعين الإداري "المسيج داخل دواره". وإذا استثنينا تلك العائلات الدينية في الجنوب الجزائري، فإن تلك الملفات الإدارية لا تكاد تشير إلى ثراء وغنى فئة أولائك "الأجواد" و"الشرفاء"، وافتقارهم لملكية العقارات والأراضي. إلا أن بعض العائلات الكبيرة- والانتهازية- استطاعت أن تحافظ على نفوذها وقوتها المادية بتأقلمها مع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية.

(1) طالع أ.م.ج.ت، سلسلة 7H (1836-1907) & 10H (1849-1868)

(2) عن الانطباعات العامة شاطر الرأي "أجرون (ش.ر) « الجزائريون المسلمون وفرنسا »، باريس 1968، ص818-819 وبلنيه (جلبير)، « ظهور الجزائر »، جنيف 1981، 793 صفحة، ص206-208

على مستوى إقليم تلمسان مثلا، وبالنسبة للفئة الثانية، المعنية دائما، والمصنفة إداريا داخل الأعيان والنبلاء (أي الأجواد والشرفاء)، لوحظ تقلص دور عائلة "أولاد ملوك" المشهورة بأدوارها العديدة في القرن الماضي (فترة الأتراك، وعهد الأمير عبد القادر، والإدارة الفرنسية من بعد، بتصديها ومحاربتها قبائل بني زناسن بعمالة وجدة، شرق المغرب)، وهي العائلة التي قدمت خمسة "قياد" للإدارة الفرنسية، ثلاثة منهم "لبني وسنن" وهم محمد بن عبد الرحمن ولد الصايم ومحمد ولد سليمان وابن شاذلي ولد محمد، و"قائدا" لأولاد منصور، وآخر إلى "لمعزيز"؛ إضافة إلى وظيفة مولاي رحمون كخليفة على قبيلة "عطية" و"اليمني" كخوجة.

وبتبعثر ثروة هذه العائلة بين أفرادها، إضافة إلى مشاكلها المحيطية، وخصوصا فقدانها لثروة الأراضي، فلت منها وظيف القيادة لصالح عائلة أولاد قنور. كما نسجل بروز عائلة "بني رحال" على الساحة الندرومية فبعد "بن رحال سي حمزة" آغا قبيلة "ترارة"، هناك ابنه الأكبر رحال بومدين قاضي مدينة ندرومة وأخوه سيد أحمد بن رحال (ضابط سابق وقايد سابق)؛ فهو أيضا "مقدم" طرقي، لكنه مثقف ومزدوج اللغتين، بالعربية والفرنسية، سيعين لاحقا كنائب عام ومعوضيا ماليا، ممثلا دائرة تلمسان لدى المجلس العام بعمالة وهران.

وعلى مستوى دائرة تلمسان دائما حافظت بعض العائلات الشريفة على دورها الديني المنوط بها تقليديا، ونذكر منها على سبيل المثال -مع بداية القرن العشرين- سي محمد بن طاهر، رئيس دوار لولاد "بن يحيى" -ممثلا للطريقة القادرية- ومحمد بن مختار، رئيس دوار "بخاتة" وسي محمد بلحاج دحمان، مقدم الطريقة الكرزازية، رفقة محمد ولد سيد محمد بن قدور، وكلهم بمنطقة "مسيردة"، ضواحي مدينة مغنية؛ إلى جانب سي بن محمد و"سي بوجنان" بن محمد بن مهدي من المرابطين بقبيلة لعشاش بنفس المنطقة.

كما استطاعت الكثير من هذه العائلات الشريفة بهذه الدائرة أن ترتقي وتحافظ على مكانتها الاجتماعية، سواء داخل الإدارة كـ"أعوان أهالي" مثل مرباني عبد القادر ولد مرابط بدوار أولاد ميمون والهاشمي مختار بن الهاشمي، خوجا بأولاد زيري (الغروات) ومالك لمقهى؛ أو كمدرسين -"درار" للقرآن الكريم واللغة العربية مثل بوفلجة سي محمد بن محمد (بمسجد الشيخ سنوسي بتلمسان) والعالم المثقف بوعبد الله مولاي العربي بن محمد بالقلعة (تلمسان) وصاحب عقارات كثيرة بتلمسان ومشربة وراس الماء، ودحون بن علي ولد الحاج محمد، الذي يملك حوالي 50 هكتار من "السابقة" وقطعان غنم، وهناك المثقف مرابط محمد بن محامد، النائب البلدي (ممثل أولاد زيري، بالغروات وهو تاجر وصاحب عقارات قدرت ثروته بـ5000 فرنك فرنسي[1] آنذاك).

وبالنسبة لدائرة مستغانم هناك من زمورة "بنو الحاج ولد جلول" من الأشراف الدينيين الذين ينحدرون من عائلة سيدي محمد بن عودة وسيدي يحي وسيدي علي راشد، التي تقلدت عدة آغويات، مثل "بلعالية" (المتوفى 1898) وقيادية (Caïdat) مثل بن أحمد ولد يحي قائد دوار لعشايرة ودوار بن عودة؛ إذ استطاع أفراد هذه العائلة، مثل جلول ولد بلقاسم، وابن احمد ولد بن يحي، ومحمد ولد الحاج منور أن يركزوا مكانتهم كمزارعين كبار تفاوتت ثرواتهم العردية من 60 إلى 1000 هكتار رفقة "ثروات حيوانية معتبرة".

وعلى مستوى غليزان عرفت منطقة المطمر (Clinchant) عائلة "الطرش" الطرقية التي تنحدر من سيدي عبد الله بن الخطاب، وهي العائلة التي انفردت بتوليها ثلاث مناصب "أعوان أهالي" (أحمد ولد الحاج سنوسي والشارف ومحمد)، -تقرير 1910- وأربعة مناصب "قايد" سنة 1914؛ أحدهم، حمو كان يملك سيارة وكان ثلاثة من أبناء هذه العائلة يأمون المدرسة الفرنسية. وتعتبر هذه العائلة من أغنى العائلات في الناحية الغربية الوهرانية (1200 هكتار وثروة حيوانية معتبرة).

(1) C.A.O M, cart .6H32

كما أفرزت عائلات مرابطية أخرى بالمنطقة، "أعوان أهالي" مثل عائلة ابن قريدة، وميهوب، وابن عدة، وابن حوة؛ إلى جانب عائلتي بومدين ومصباح من "الأجواد"؛ في حين ظلت عائلة هني بوارس محتفظة بمكانتها العلمية والدينية بمدينة مازونة مثل المفتي هني بورلس ولد الحاج محمد ولد أحمد ولد سيدي هني، وابن عمه هني محمد ولد أحمد الشيخ ولد عبد الرحمن ولد هني. أما الطرقيين –الدينيين– من شيوخ الزوايا و"المقدمين" فماراوا يؤطرون الريف الجزائري في القطاع الوهراني، تأطيرا متينا –كما سنرى لاحقا– بتكاثر مريديهم داخل المجتمع.

وإذا عممنا نتائج تحقيق "1900–1910"، بالنسبة لهذه الطبقة الأرستقراطية –الفئة الثانية– عبر مناطق الجزائر كلها، نلمس ظاهرة ضعف بعضها وافتقار البعض الآخر منها، إن لم نقل باندثار بعض العائلات كليا مع بداية العشرية الأولى من القرن العشرين؛ هكذا نلاحظ تآكل عائلة "المقراني" المشهورة بزعامتها في القطاع القسنطيني (مثل سي مقران بن عبد القادر ولد سي محمد الحاج) وعائلة رزقي (من قبيلة لحمانشة) وعائلة قريري (منطقة عنابة) وأولاد سلولة مع عائلة بن غانة (قيدون والداودي) وبوعكاز (بمنطقة فرجيوة)؛ إذ تعتبر هذه العائلات كلها عائلات "الأجواد"؛ رافقتها عائلات دينية-طرقية أخرى أفرزت قيادات كبيرة في القطاع الشرقي مثل عائلات أولاد سيدي ناجي، وأولاد محمد الحاج وأولاد بن عرور (بالبرج)، وأولاد عبد المومن، وأولاد سيدي بركات وسي عبد الحفيظ[1].

ومن عائلات الوسط الجزائري، التي لعبت دورها سابقا ونالها الاضمحلال التدريجي هناك عائلة محي الدين شرقا (ومنهم سي طاهر بن محي الدين وأخوه سي محفوظ)، وكل من عائلة بومرزاق وأولاد مختار في الوسط؛ وهناك عائلات أولاد عبد السلام "وبنو شهرة" و"زعانين–بن

(1) C A O M cart 10H56. Cf Meynier (G), l'Algérie revelée... p p 207-209 & AGERON (Ch.R) Les algériens Musulmans..., pp 819-822

سلم"، والتيجاني جنوبا؛ أما غربا فتوجد عائلة "بنو شريفة" التي ينحدر منها بغدادي بن شريفة وأخوه بوعلام[1].

وبالنسبة للقطاع الوهراني نال الفقر كلا من بوراس، قائد دوار عين تموشنت، وعائلة أولاد الزاير بنفس المنطقة؛ وخاصة عائلة أولاد الزين ("أجواد" أولاد علي)، وهم فرع رئيسي في الاتحاد القبلي لبني عامر وهي العائلة التي "اشتهرت بثرائها وملكيتها العقارات والأراضي الشاسعة والثروات الحيوانية المعتبرة". كما تشير تحريات 1910 الإدارية إلى تآكل ثروة "القايد" رحو، وهو من الأرستقراطية العسكرية لدى "دواير"، وإلى حالة البؤس التي آلت إليه كل من عائلة بومدين (من لمحال) وعائلة أولاد سيدي لعريبي بفقدانهما كل نفوذهما داخل منطقة مينا والشلف.

أما في الجنوب، فنجد سي حمزة بوبكر، آغا جبل عمور يعاني من الصعوبات الاقتصادية والديون المترتبة عليه مع نهاية القرن التاسع عشر (1892–1895) ومستهل القرن العشرين.

إلا أن نتائج "تحقيق 1900–1910" أكدت من جهة ثانية ثبات ذلك الإطار التقليدي بمحافظة العديد من العائلات على نفوذها وقوتها المادية ومكانتها الاجتماعية، برقيها وارتقائها الإداري والوظيفي مع بداية 1900، وهو الأمر الذي سيمكنها من تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن تتطور مستقبلا، لتشكل قسما مهما في الأرستقراطية الجزائرية الريفية أو البرجوازية الحضرية؛ حيث تستطيع بعضها أن تلعب دورا سياسيا مهما باحتلالها وظائف إدارية ومراكز نيابية مختلفة على المستوى البلدي (Conseil Municipal) أو المجلس العام (Conseil Général) أو المفوضيات المالية (Délégations Financières) خلال العقود التاريخية المقبلة.

(1) C.A.O.M, cart 10 H 56, Cf Meynier (G), Op.cit

3- التطور الاجتماعي البطيء

نعتقد أن المجتمع الجزائري بدأ يعرف بروز وتطور طبقات أرستقراطية وبرجوازية مع نهاية القرن التاسع عشر وخلال العشريتين الأوليتين من القرن العشرين؛ وذلك على مستوى الريف الجزائري والمدن[1]. وعندما نتتبع تاريخ الجزائريين الاجتماعي-الاقتصادي، نجد أن نواة هذه البرجوازية أو "ما شابهها" حسب تعريف أوغستان بيرك (Augustin Berque)[2] بدأت تتبلور لما استفادت هي الأخرى من الأحكام الإدارية الاستيطانية، عندما تعزز ونما ذلك الجهاز التشريعي لنزع ملكية الأراضي من الفلاحين، بعدما سُنّ قرار سيناتوس-كونسولت (Senatus-Consulte) لعام 1863، وقانون فارنيه (Warnier) لعام 1873؛ وهو الأمر الذي حتم متطلبات تراكم رأس المال التي نمت بسرعة اعتبارا من 1880 لسن قوانين عقارية أخرى استهدفت من ورائها تسريع عملية انتزاع الأراضي من الفلاحين مباشرة حتى يتم امتلاكها من قبل البرجوازية، الكبيرة منها أو المتوسطة، أوربية كانت أم جزائرية. وفي سبيل هذا الهدف، شكلت قوانين 1887 و1897-وأخيرا 1926 [3] ترسانة تشريعية وقضائية صلبة موضوعة بين أيدي البرجوازية لتحقيق غرضها.

فقانون 16 فبراير 1897 -المادة 14- هو الذي سمح للملاكين الذين يريدون بيع أراضيهم أو تقديمها كضمان للحصول على القروض، أو يرغبون في "فرنسة" حقهم في الملكية، أن يحصلوا على سند "بملكية

(1) نسمي "مدينة" كل بلديات يتراوح سكانها من 2000 و 3000 أوربي وذلك ما بين 1886 و1921 حسب القانون الفرنسي. أنظر أجرون (ش.ر)، نفس المرجع المذكور، ص817. إلا أننا نستطيع أن نضمن نفس التسمية على بعض المدن الجزائرية العريقة كتلمسان ومعسكر وندرومة ومازونة التي تعتبر بلديات كاملة الصلاحية

(2) طالع الدراسات التي أعدها أوغستان بيرك المنشورة ومحقق عليها من طرف ابنه جاك بيرك (Jacque Berque) وفالان (ج ك، Jean, claud Vat.n) تحت عنوان "كتابات عن الجزائر"، سلسلة الأرخبيل العربي، معهد الوطني للآداب، آكس أون بروفانس، 1966، 300 صفحة

(3) يفرض قانون 1926 أن ملاك هو من يملك التربة، والذين لا يملكون التربة لا يعتبرون ملاكين ولو كان لهم غير ذلك، بالإضافة إلى هذا فإن قانون 1926 يلغي حق الشفعة (أي حق الأفضلية للشركاء في الشيوع) في كل عملية بيع يكون للأوربي علاقة بها

أراضي" يؤكد حقهم في ملكيتها سواء في أراضي "العرش" أو أراضي "الملك"؛ الأمر الذي وسع قاعدة "الربا" بإعطاء كل فلاح حق حيازة الأرض كضمان مما يضاعف إمكانية شرائها بالنسبة للمعمرين. كما تعود أهمية القانون المذكور من جهة ثانية، إلى أنه سمح بالتنازل عن الأرض لصالح جزائريين آخرين أيضا -وهو ما يهمنا في هذا المضمار- ذلك أن الجزائريين الذين تبرجزوا، بات بوسعهم حيازة العقارات بواسطة انتزاع ملكيتها من طرف شريحة جديدة، الأمر الذي سارع سيرورة التمايز الاجتماعي وسط الجزائريين أنفسهم. وعموما فإن "قانون 1897" فسح المجال أمام واضعي اليد على الأراضي لينسبوا إلى أنفسهم حق ملكيتها النهائية، فيتناولون "سندا" نهائيا بذلك، إذا قاموا بطلب "استقصاء جزئي" من أجل التحقق بحقهم. فعجزّ الآخرين من مالكي الحقوق عن إثبات حقوقهم في الملكية، وتعقد الإجراءات الإدارية، والنية السيئة لدى واضعي اليد على الأرض، تُتَرْجَمُ نفسها عموما لدى البعض بانتزاع ملكية الأرض، هكذا ببساطة وبشكل عام[1].

4- "الأرستقراطية" الجزائرية الريفية

تتألف هذه الأرستقراطية أساسا من الملاكين العقاريين الكبار الذين يملكون من 50 هكتار إلى 100 هكتار -أو أزيد- وهذه الطبقة العقارية تشكل جزءا من الطبقة المسيطرة من وجهة النظر الاقتصادية وليس من وجهة النظر السياسية، فهي مبعدة عن السلطة السياسية بحكم الواقع الاستعماري، وقد حصلت هذه الأرستقراطية على الأرض ضمن ظروف متنوعة جدا، باستثناء فئة صغيرة منها استطاعت الحصول على الأرض مقابل دورها وحمايتها للنظام الاستعماري خلال القرن التاسع عشر، أو الذين احتكروا الأراضي التابعة للبلديات الكاملة الصلاحية أو المختلطة.

(1) طالع بن اسهير عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 و1962، الجزائر 1979، ص210

وفي هذا الطرح علينا أن نشير إلى وجود أرستقراطية جزائرية وسطى أو صغيرة تملك بين 10 و50 أو حتى 100 هكتار؛ تستفيد هي الأخرى من قوة العمل المتوفرة والزهيدة التي تجعلها تتطور باستمرار. وهذه الطبقة البرجوازية الجديدة (Néo-bourgeoisie terrienne) من الجزائريين هي التي استطاعت بحكم التقدم الاقتصادي أن تتطور بسرعة من 1891 إلى 1912، باستعمالها التقنيات والأساليب الإنتاجية المربحة من جهة، كما أنها فرضت نفسها –تدريجيا– في محيطها الاقتصادي وأصبحت تناضل أكثر فأكثر في الجمعيات التي تشترك فيها من أجل تحقيق وضمان المساواة في الاعتماد (البنوك والقروض).

ففي 1912 استطاعت هذه الفئة الثرية عقاريا، أن تمتلك وتستعمل 876 37 محراثا عصريا –المحرك الفرنسي– و 232 آلة حصاد ميكانيكية؛ ونعثر على 3.693 ملاكا جزائريا يزرع الكروم ويسوق 30.000 هكتولتر من الخمور؛ وهناك 11 0،2 آخرين يشتغلون بفلاحة التبغ باستغلال 839 5 هكتار من الأراضي ومنتجين حوالي 993 68 قنطار منه[1] وعقاريا فإن هذه البرجوازية الجزائرية استطاعت أن تشتري –تسترجع– من المعمرين الأوربيين عام 1916، حوالي 7.264,74 هكتارا من الأراضي الريفية بقيمة 641,925 3 فرنكا، و123,90 هكتارا من الأراضي الحضرية (أي المدن) بقيمة 811.68 فرنكا[2]؛ وهو ما يوحي لنا تحولا –وتحرر هذه الأرستقراطية التقليدية– في أسلوب وعمليات الاستثمار اتجاه المدن، الأمر الذي سيشكل في المستقبل قسما من برجوازية المدن الحضرية.

وداخل هذا الطرح دائما، نتأكد من حضور هذه الطبقة الأرستقراطية الجزائرية من عمليات مبيعات الأراضي الفلاحية التي حصلت بين الجزائريين والأوربيين والمتبادلة أيضا بين الأوربيين والجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر والعقدين التاليين (1900–1919).

(1) فرانسوا أوغستان بيرك، "كتابات في الجزائر"، ص50. قارن بوردو (Burdeau)، "تقرير عن ميزانية الجزائر (لسنة 1891)" و"الوثائق البرلمانية" (لسنة 1916).
(2) فرانسوا أوغستان بيرك، نفس المصدر أعلاه.

الفترة التاريخية	مبيعات أراضي الجزائريين للأوربيين	
	المساحات بالهكتار	الأثمان بالفرنك الفرنسي
1908–1899	277 428	31.329.295
1914–1909	382.748	59.271.977
1919–1915	80.963	34.943.880
المجموع	**741.139**	**125.545.152**

(جدول رقم 3)، المصدر "الإحصاءات الرسمية"

الفترة التاريخية	مبيعات أراضي الأوربيين للجزائريين	
	المساحات بالهكتار	الأثمان بالفرنك الفرنسي
1908 1899	125.794	25.887.329
1914–1909	79.953	28.884.400
1919–1915	79 608	55 245.370
المجموع	**285.355**	**110.017.099**

(جدول رقم 4)، المصدر "الإحصاءات الرسمية"

هكذا نرى استفادة الأرستقراطية الجزائرية أولا، من السياسة الإدارية المطبقة في الجزائر، إذ أصبحت تشكل قاعدة اقتصادية مميزة بعلاقتها من نمو الثروات المالية لدى الجزائريين خلال الفترة المذكورة، سواء أثناء عملية المبيعات (152 545 125 مليون) أو المشتريات بدفع (099 110.017 مليون) للأوربيين. وبالنسبة لمشتريات الأراضي بين الجزائريين أنفسهم نرجح أن حجم هذه المبيعات كان مهما ولو تعذر تقديم إحصائيات تتعلق

بهذه العملية الداخلية، ذلك أن قانون 1897 مكن المشترين الجزائريين للقيام "باستقصاءات جزئية"، فحول لهم الحصول على 814.020 هكتار تحولت إلى ملكيات فردية بين 1897 و1926، بالإضافة إلى القدرة المالية التي برزت بها هذه الطبقة الاجتماعية الجزائرية خلال نفس الفترة عند قيامها بعمليات شراء واسعة (355 285 هكتار)؛ خصوصا خلال فترة الحرب العالمية الأولى حين تساوت مشتريات الجزائريين ومشتريات الأوروبيين، وهؤلاء الجزائريون الذين استفادوا من هذه الحرب هم الملاكون العقاريون الكبار والتجار الأثرياء والوسطاء[1].

نخلص من هذه المقاربة، حول الأرستقراطية الريفية-الزراعية، إلى بروز هذه الطبقة الجزائرية كواقع اجتماعي مهم استطاعت أن تستعيد قسما هاما من الأراضي التي ملكها المعمرون، كما خولت لها عمليات الشراء من جزائريين آخرين أن تتمركز عقاريا وسط المجتمع الجزائري كله.

أما جهويا وعلى مستوى القطاع الوهراني، فتفيدنا "الإحصائيات الرسمية" بين 1901، و1914 حول توزيع السكان الفلاحين الجزائريين في العمالـة، إلـى أهمية هذه الطبقة مع بداية 1901 (319.199 ملاك)، وعام 1905 (296.304) وعام 1910 (556 280) وعـام 1914 (049 282) وهـو ما شكل نسبة 41% و46% - 46,03 سنة 1917- من الأعداد السكانية الريفية الإجمالية التي تراوحت ما بين 667.875 عام 1901 و296 675 نسمة، علما أن السكان الجزائريين في العمالة بلغ تعدادهم 212 892 نسمة عام 1911. وتفيد تقارير رسمية عام 1903[2] عن تطور مردود هذه الطبقة الفلاحية، باستطاعة قسم منها تطوير أساليب إنتاجها، باقتنائها 10 908 محراث فرنسي عصري. كما تشير التقارير إلى أصحاب هذه المزارع مثل قدور

(1) ابن شنهو (ع.ا)، نفس المرجع، ص242 فارد "ريمير ولالا"، « مبحث في الزراعة الاستيطانية »، 1911، ص235، وآجرون (ش.ر)، نفس المرجع أعلاه، الجزء الثاني، الكتاب الثاني، « تطور ملكية الأهالي »، ص ص737-776

(2) ابن شنهو (ع ا)، نفس المرجع أعلاه

بلقاسم (دوار ميدا) بـ 6000 هكتار، وحاكم محمد ولد علي (حميان بلعباس) بـ 556 هكتار، وابن شيخا الحاج ولد بومدين (دوار بركش بعين تموشنت) بـ 5000 هكتار، وتكوك أحمد ولد شيخ شارف، شيخ الزاوية السنوسية في الجزائر (بأولاد الشافع، بلال) وغيرهم كبريكسي محمد ولد حاج سلطان بتلمسان[1].

وتتشكل هذه الطبقة الثرية أيضا من فئة المزارعين الجزائريين الذين يستأجرون الأراضي الفلاحية من الملاك بهدف استغلالها بواسطة "عقد كراء" و"رهن" وهي فئة مهمة في المجتمع المنتج الريفي، بلغ حجمها 30.512 عام 1901 وارتفع إلى 37.127 عام 1905 لينزل إلى 19.475 مزارع عام 1910 ولكي يرتفع قليلا إلى 036 21 عام 1914؛ وهو ما يمثل نسبة 3,11 من الأعداد السكانية الفلاحية مع مجيئ الحرب العالمية الأولى.

كما أن هناك فئات اجتماعية أخرى تدخل ضمن هذه الطبقة وهي التي استفادت من الإدارة الفرنسية بحكم مناصب إدارية أو وظائف تمثيلية، ومنهم "القياد" (Caïds) و"أعوان أهاليين" (adjoints-indigènes) وحراس الغابات (gardes-champêtres)، وغيرهم من "الأعيان والنبلاء" التي أشارت إليهم تحقيقات 1901-1910" (وفيما بعد 1914 1918" "كالخوجة" و"المفتي" و"النائب" وبعض رجال الدين من مرابطين وشيوخ الزوايا.

جاء صبرنا حول ثروة هذه الفئة من البرجوازية الإدارية والذي مس حوالي 500، بالرسم الوارد:

(1) راجع اسماعيل حامد (Ismael hamed)، مسلمو شمال إفريقيا الفرنسيون، حيث يقدم الكاتب قائمة حوالي 25 ملاكا فلاحيا كبيرا

Cf -Hamed (Ismaë), Les musulmans français du Nord de l'Afrique, A.colin, Paris, 1906, pp148-165

الأعيان	أراضي بالهكتار	النسبة %
150	من 10 إلى 49	31,2
91	من 50 إلى 99	19
66	من 100 إلى 199	13,1
53	من 200 إلى 299	11
38	من 300 إلى 599	8
34	من 600 إلى 999	7
22	أزيد من 1000	4,5
...	أغنياء بثروات أخرى	6,2
454		

(الجدول رقم 5)

مصدر: أرشيف ما وراء البحار بأكس وأرشيف ولاية وهران.

كان بروز هذه الفئة من الأرستقراطية الجزائرية التقليدية "متوقعا" كما أسلفنا، نظرا للدور السياسي الذي قامت به مع الإدارة الفرنسية، باستفادتها من الأحكام التشريعية العقارية –هي الأخرى– للحصول على ملكية الأراضي من جهة، واعتبارا للمكانة الاجتماعية والتاريخية التي تميزت بها خلال القرن التاسع عشر من جهة ثانية. فأكدت "تحقيقات 1900–1910" والتي استمرت حتى عام 1918، ثبات نسبة كبيرة من تلك العائلات ذات الزعامة الحربية والدينية (محرز وأجواد) وأن تعزز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية باقترابها من الإدارة الفرنسية[1]. ولنا مثال آخر يتعلق بالبرجوازية الإدارية الجديدة التي أثرت بسرعة مثل رحو حبيب ببلدية بوتليليس (ناظور وهو ابن قايد سابق)، نائب بلدي منذ 1887 ومعين أهلي؛

(1) راجع اسماعيل حامد (Ismaël hamed)، نفس المرجع السابق

يصبح عضوا بالغرفة الزراعية بوهران سنة 1901، يملك أربعة مزارع تشغل بالطريقة العصرية الأوربية، و1400 هكتار ذات مدخول سنوي يصل 20.000 فرنك؛ وهناك قدة صغير، ناظور هو الآخر ثم نائب بلدي حتى 1909، يصبح عضوا بمجلس العمالة سنة 1910، تقدر ثروته العقارية بـ 150.000 فرنك فرنسي.

ويلمح جدولنا إلى شريحة أخرى من هذه البرجوازية الإدارية وهم الأغنياء الرأسماليين (هم 30، أي 6,2%) الذين استطاعوا أن يحولوا بعض ثرواتهم داخل المدن –وأن يتمددوا– بشراء عقارات ومساكن وحمامات وطاحونات (moulins). كما استطاع بعضهم أن يستثمر في تجارة الحبوب والقماش واللحوم والبقالة. والشريحة الأخيرة من "هذا السبر"، شمل 66 "نبيلا" لا يملكون أرضا، وهم إداريون متقاعدون يحصلون على أجورهم الشهرية والسنوية.

وجدير بالإشارة أن سبرنا هذا، لم يشر –بقصد– إلى شريحة أخرى مهمة وواسعة، تتكون من "النواب المنتخبين" و"المساعدين"(assesseurs) – حتى عام 1912– على مستوى دوائر عمالة وهران وبمختلف المجالس، خلال هذين العقدين الأولين من القرن العشرين، إذ آثرنا–منهجيا– إدراجها مع برجوازية المدن المالكة.

5– برجوازية المدن في الجزائر

عند مقاربتنا لموضوع "البرجوازية الجزائرية" مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يجب أن نقر "بمجازية" هذا الاستعمال أثناء التطرق إلى المجتمع الجزائري الحديث قبيل الحرب العالمية الأولى. فحتى 1919 لا تزال التقارير الرسمية ودراسات "مصالح" الإدارة الاستعمارية المختلفة تشير إلى الطابع الريفي المسيطر على شرائح المجتمع الجزائري المسلم رغم بروز وتطور نواة طبقة حضرية مالكة في المدن المتوسطة والكبرى كوهران والعاصمة وقسنطينة وعنابة وتلمسان

ومستغانم وغيرها. "فالهيسطوغرافية الفرنسية" المبكرة[1] (L'historiographie française) أو على الأقل قسم من أدبياتها لدى الجغرافيين مثل أوغستان برنار ولاكروا (A.Bernanrd et N.Lacroix) وروني ليسباس (R.Lespes) والمؤرخين مثل غوتييه (F.F.Gauthier) ومارسي(G.Marçais) والاقتصاديين مثل ديمونتيس (V.Demontes) والاجتماعيين مثل لويس ماسينيون(L.Massignon) وايميل ماسكوراي (E.Masqueray) والحقوقيين مثل لارشي (E.Larcher) وريكتانويل (G.Rectenwald) وغيرهم، أشارت في دراستها بتناولها هذا الموضوع، إلى فقدان المجتمع الجزائري إلى تلك الطبقة البرجوازية بالمفهوم الغربي "ككيان متميز، ذي قاعدة اقتصادية متينة" داخل البنية الاجتماعية المسلمة؛ بل جاء التلميح فقط إلى وجود طبقة وسطى (couche moyenne).

لقد عبر الإداري المثقف -أم المفكر- أوغستان بيرك (Augustin Berque) في محاولته الفريدة -الأولى- عن البرجوازية الجزائرية[2] بأنها «طبقة وسيطة بين النبلاء... وعامة الناس... تحوي البذر الباقي من حرفيين وتجار الـ"مور" (Maures أي السكان الأصليين) لسنة 1830... وهم الأحفاد الذين كونوا ثروتهم؛ وهناك المثقفون والإداريون أو غيرهم... وخصوصا الريفيون الوافدون إلى المدن والذين تبرجزوا؛ وهذه الشريحة الأخيرة هي التي حظيت طويلا من تلك الرفاهية العامة، داخل بحبوبة مالية، امتدت حتى عام 1911 رغم تقلبات الأوضاع»[3].

(1) نخرج من بينها الإنجازات التالية

BERNARD (A) & LACROIX (N).-**L'évolution du nomadisme en Algérie**. Alger 1906. BERNARD (A) **L'Algérie**, Alcan. 1929 LESPES (R). **Alger, Etude de géographie et d'histoire urbaine**, Paris, 1930 LESPES (R), Oran -**Etude de géographie et d'histoire urbaine**. Alger 1938, DEMONTES (V). - **L'Algérie économique** t.II **«Les populations algériennes»**, 1923, DEMONTES (V). - **Le peuple algérien «essai de démographie algérienne»**. Alger 1906 MASSIGNON (L), **Enquête sur les corporations musulmanes**, In revue du Monde Musulman, t.L.VIII 1924, MASQUERAY (E). -**La formation des cités sédentaires de l'Algérie**, Paris. Leroux. 1886, LARCHER (E) & RECTENWALD (G). -**Traité élémentaire de législation algérienne** Paris, 3ème édit. 3Vol.1923

(2) « La bourgeoisie algérienne ou la recherche de César Birotteau » in Hesperis. 1948, 35, 1er et 2e trimestre pp1 29

(3) op.cit

رغم هذا التعريف "التوفيقي" المباشر والشامل الذي يفي -أو لا يفي- لمعالجة هذه الطبقة الوسطى من الشعب الجزائري مع بداية العشرينيات، فإننا نرى أن هذه الطبقة الثرية داخل المدن -وخارجها- استطاعت البقاء عندما حافظت شرائحها على قاعدتها المادية المنوطة بالأرض، أي -كما سنرى بفحصنا رصيد وثائق تلك العائلات البرجوازية الحضرية- أن عامل الثروة وتراكم رأسمال هذه الطبقة ظل مرتبطا بعلاقته بالعقار الزراعي الريفي، بل وهو أحد شروطه ليحقق نموه الطبيعي وبطء، قبيل الحرب العالمية الأولى، ولينطلق فيما بعد.

فإضافة إلى اندفاع الثروة الريفية اتجاه المدن -وتمدنها- نجد بالمقابل شريحتين أخرتين من أعيان المدن، وهم المثقفون من نواب ومساعدين (assesseurs) وأساتذة، والإداريون من الخوجا والعادل والباش -عادل والمفتي والوكيل وغيرهم، ممن ينحلون اجتماعيا تحت ظل هذه "البرجوازية"، أي "البرجوازية الوسطى" كما يفصل؛ سيستند كلهم وبصفة أساسية على ركن "العقار الزراعي"، ويستثمرون باستمرار خارج المدن؛ وهو اجتهاد لعملية توفير الفائض من الرأسمال، من الريف ونقله إلى المدينة، بقصد تراكمي وبهدف تنشيطه في مجالات أخرى، إما عقاريا أو صناعيا أو في استثمار "تحولي" أو في الخدمات. وهو ما ستفعله بعض العائلات في جزائر ما قبل الحرب وبعدها؛ وعبر مدن القطاع الوهراني.

بهذا نكون قد تجاوزنا عقبة هذا الجانب النظري المرتبط بتحديد مفهوم البرجوازية الجزائرية أو البرجوازية الوسطى كما أشرنا.

إن تاريخ المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية الأولى -حتى 1871- يبرز إقدام الآلة العسكرية الفرنسية وحزم الإدارة الاستيطانية -من بعد- لتكسير مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية الموجودة من صنائع وحرف ومهن، وإتلاف الثروات المحلية في المدن؛ إضافة للتغيير الذي حصل داخل هذه المدن الحضارية بإعادة تخطيطها؛ وفقا لمصالح وسياسة الاستعمار الجديد والدخيل، على مرافق وأحياء هذه المدن؛ وذلك باحتلال وسطها لفرنستها وتغريبها مرحلة مرحلة، بإنغراس مؤسساتها، الإدارية،

السياسية، والاجتماعية الاقتصادية بل والثقافية الدينية أيضا؛ هذا ما شهدته جل مدن القرن التاسع عشر عبر مناطق الوطن ومن بينها مدن الغرب الجزائري فكل من مدن تلمسان[1] وندرومة[2] ومعسكر والقلعة ومستغانم ومازونة[3] ووهران[4] وغيرها، عايشت أزماتها المختلفة الاجتماعية (منها تغير العمران والاقتصادي خلال المرحلة المذكورة وذلك بإتلاف بنيتها الأساسية الحضارية وتدهور مؤسساتها الإنتاجية والتجارية، وزوال المهارات (العلوم والتقنيات)، وخصوصا فقدان المجتمع لطبقته الرأسمالية المالكة بتفكيكها؛ وبالتالي ضرورة تكييف هذه الأخيرة واندماجها في الاقتصاد الاستعماري الجديد والسوق الإنتاجية الجديدة.

وبمعنى اقتصادي هناك اضطرار واقعي داخل المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية الأولى (1830-1880) عمل على جر "انهيار الطبقة المسيطرة" سابقا وداخل المدن مع جر تدهور شروط إعادة إنتاج النظام الاقتصادي الجماعي -الزراعي خصوصا- ليحقق ببطء، وتدريجيا نوعا من توفير وتراكم رأس المال" في الفترة الثانية من 1880 إلى الأزمة العالمية الكبرى؛ لتتأكد تلك العلاقة بين تراكم رأس المال الاستعماري "وولادة ونمو برجوازية عقارية جزائرية" من جهة، ومحاولة وجود قوى اجتماعية قادرة على مباشرة تطور رأسمالي صناعي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أيضا إلى معرفة تطور النمو السكاني للعنصر المسلم بمدن الغرب الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر للتأكد من استعادة تلك المدن لعمرانها، وتجديده مع بداية القرن العشرين، حيث

(1) Cf SARI (Djilali) « **Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale** », Alger, SNED. 1977 BEL (Alfred) « **La population musulmane de Tlemcen** » in Revue d'études ethnographiques et sociologiques, Paris n° de 908, pp 200-216 et BEL (A) & RICARD (P). **Le travail de la laine à Tlemcen**, Alger 1913.

(2) BASSET (R). **Nédroma et les Traras**, Paris, édition Laroux, 1901 Cf GAND-GUILLAUME (G). **Nedroma, l Evolution d'une médina**, Leindon E. J.-Brel. 1976

(3) بالنسبة "للمونوغرافيات التاريخية لمعسكر والقلعة ومستغانم ومازونة، طالع ساري جيلالي، نفس المرجع أعلاه.

(4) بالنسبة لمدينة وهران طالع بن عاده (صادق) "تطور العمراني والبنيات الاجتماعية لمدينة وهران بين 1792 و1831، شهادة الدراسات المعمقة، جامعة وهران 1988 تحت إشراف ليسبس (ر)، المرجع أعلاه.

ستنشط شرائح تلك البرجوازية المنحصرة. فما بين 1886 و1906 تطورت ديموغرافية بعض المدن الكبيرة بالشكل الوارد:

تلمسان : من 974 11 نسمة إلى 567 14 وهران: من 200 11 نسمة إلى 16.292

معسكر: من 958 6 نسمة إلى 993 9 مستغانم: من 534 5 نسمة إلى 907 8[1]

أصبحت بعض الفئات الاجتماعية الثرية في المدن قادرة على البقاء والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة مع بداية القرن، رغم التدهور الذي أصاب اقتصاد المدن الجزائرية، حيث حافظت هذه الفئات على قاعدتها العقارية التقليدية وهي ملكية الأرض؛ إذ استطاعت أن تتحول إلى برجوازية تجارية وأعمال في غالبية الأمر وبصورة أخف كبرجوازية صناعية. ذلك شأن فئة من "الكراغلة" (Koulougli) التلمسانيين -مثلا- الذين أحيوا صنائعهم في النسيج عموما بصورة راقية ومتطورة، وهي فئة صاحبة رفاهية (4800 نسمة سنة 1906)، امتلكت 22 مصنع يتم تشغيلها بواسطة حوالي تسعين حائك؛ رغم معاناة هذه الصنعة التي تتلقى منافسة أوربية شديدة في الميدان.

وهذه الفئة هي التي مثلت نخبة المثقفين "المتفرنسين" في تلمسان، واهتمت مبكرا بالتعليم الأوربي لأبنائها؛ إذ حول قسم كبير من الكراغلة نشاطه إلى الاستيراد والتصدير؛ مستبقين في ذلك الفئة الثانية من سكان تلمسان وهم "الحضريون" (الحضر) -9760 نسمة- الذين اختصوا هم أيضا في صناعة النسيج (21 ورشة) والدباغة وغيرها من الحرف والصنائع. ولكن مؤشر الثراء المميز لدى الكراغلة كان له دوره في احتلال وظائف عديدة وكبيرة داخل الإدارة والتعليم والمهن الحرة في مدينة تلمسان، مع 1914. فأمام أغلبية الأعضاء التي يشكلها الكراغلة داخل مجلس إدارة "نادي الشبان الجزائريين"، هناك عضو واحد من

(1) Statistique générale de l'Algérie

الحصر"[1]. فالبورجوازية التلمسانية نجحت في تكيفها مع الواقع بشكل خاص عند الكراغلة.

وعلى مستوى تلمسان دائما، نجد عائلة بن ديمراد الواسعة مع محافظتها على أراضيها العقارية، مستثمرة في تجارة الجملة –وتخرج أحد أبنائهم كمساعد طبيب– وحدت حدودها كل من عائلة بحشي وبوجاقجي.

أما صغيرهم بن ديمراد العربي (20 سنة)، فقد أسس سنة 1912 أهم شبكة نقل، بالشاحنات والحافلات في القطاع الوهراني منافسا بذلك الشركة الفرنسية "ريفي" (Ruffe) الكبرى. كما استطاعت عائلة "قارا سليمان" أن تكون على رأس أحد أهم مؤسسة صناعية في العمالة وممارسة للتجارة. أو عائلة بن قلفاط العريقة حرفيا فقد تحول نشاطها إلى الصناعة والمبادلات التجارية وإلى تجارة الجملة في التبغ وغيرها، كما استثمرت في معاصر الزيوت.

أما في مدينة ندرومة فالإقبال على الصناعة كان قليلا من طرف البرجوازية المحلية، إذا استثنينا عائلة ررهوني التي ملكت صناعة الصاف النباتي ومطحنة القمح والشعير، لكن الندروميين استمروا تقليديا في التجارة[2].

وداخل هذا النشاط المرتبط بالتجارة والصناعة على مستوى مدن القطاع الوهراني، نجد عائلة "بن كريتلي" العريقة والغنية بمستغانم بأملاكها العقارية، تتوجه إلى تجارة الجملة، واستيراد البضائع الكولونيالية، وتشغيل مطحنة. وكان رب العائلة منهم (حراق) نائبا بالمجلس البلدي لمدينة مستغانم، صحبة ابن أخيه مصطفى، وعضوا "بالمعوضيات المالية الجزائرية"، وكلاهما عضوان بالغرفة التجارية بوهران منذ تأسيسها. أما في وهران فهناك عائلتا "ابن محمد" وابن

(1) سيبيه (ج)، نفس المرجع السابق، ص210

(2) مثل الندروميون 25% سنة 1911 و26,5% سنة 1921 كشريحة نشط في التجارة، طالع بريان (مصري)

Cf- PRENANT (André) Nédroma, étude urbaine. D E S Paris, 1956, .16p

سعدون" ممن يملكون المطاحن. أما عائلة "ابن كلة" فقد تخصصت في صناعة الجواهر والتجارة، مع عائلة عبد القادر بن حرشي التي احتكرت صناعة البراميل.

تلك إذن هي إحدى الشرائح البرجوازية الهامة في المجتمع الجزائري مع بداية العقدين الأوليين من القرن العشرين، والشريحة الأولى التي دارت حولها تقديرات إحصائية رسمية، حيث أفاد "الإحصاء الصناعي–التجاري" لعام 1904، بتقديم عدد 1084 عن أرباب الصناعات المختلفة من الجزائريين في العمالة داخل "المناطق المدنية"، و284 آخرين داخل "مناطق الحكم العسكري"؛ في حين أن "الإحصاء المهني" لعام 1911 يعطي أرقاما أخرى، مثل 5417 كأرباب صناعة و4282 كأرباب تجارة. فالمقارنة الوحيدة التي نستطيع الإدلاء بها هي طغيان النشاط التجاري لدى أعمال هذه الفئة البرجوازية الجزائرية قبيل الأزمة العالمية لعام 1914.

أما الشريحة الأخرى من برجوازية المدن فتتمثل في أولئك المثقفين من أساتذة ونواب وإداريين خصوصا.

ففي عام 1911 يصبح طالب عبد السلام، ابن أحد قضاة تلمسان، محاميا. وهو عضو بالمجلس الإداري "لنادي الشبان الجزائريين" عام 1912؛ أما ابن الصناعي محمد بحشي، فسيصبح مدرسا ورئيس النادي المذكور مع محمد بن إسماعيل والعربي فخار الذي سيباشر التدريس بوهران. أما أخو هذا الأخير وهو ابن علي فخار فسيحصل على شهادة ليسانس في الحقوق ويعين أستاذا للغة العربية بمدرسة الحرفة التجارية بمدينة ليون الفرنسية. وفي تلمسان دائما هناك العوشي وبن ككالك محامي مع مصطفى بن دادوش ابن ضابط "تيرايور" وصاحب وسام شرف، وهناك محمد بن يادي، محاسب. أما ندرومة فقد تخرج منها عدد كبير من الإداريين (عائلة رحال) وطبيب وهو الدكتور نقاش[1].

(1) حامد (إسماعيل)، نفس المرجع السابق، ص176

وبالنسبة لهذه الشريحة دائما يقدم إسماعيل حامد (Ismaël Hamet) عرضا من أصناف أولئك المثقفين الجزائريين علم 1906، نشير إلى بعضهم على مستوى عمالة وهران، مثل الأستاذ صوالح محمد بن معمر (فريدة) خريج مدرسة المعلمين بالعاصمة، موظفا كمترجم قضائي، ورباقي عبد العزيز (تلمسان)، طالب بمدرسة العاصمة، وهو معيد بمدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس، وعبد الرحمن (وهران) وهو عبد الرحمن محمد، تلميذ سابق بثانوية وهران، متحصل على شهادة البكالوريا، وهو أستاذ بتلمسان، أما في سلك القضاء فنجد منهم ابن عودة (كاتب موثق) وعلال عبدي (وهران) موظف بالقنصلية لدى المغرب، وهناك بلعيد كقابض بالبريد والمواصلات بوهران[1]. أما سلك الطب فشمل الدكتور نقاش ابن قائد بندرومة (طبيب الاستيطان بمركز بِلّ) والدكتور بوريان عبد القادر من ولهاصة (دائرة تلمسان) والدكتور ابن ثامي بلعاصم ولد حميدة من مستغانم؛ مع الصيدليين حفيظ بومدين من تلمسان وحريدار محمد من سيدي بلعباس.

أما النواب (Elus)، و"المساعدون" من الأعيان المعينين داخل المجلس العام لعمالة وهران (Assesseurs Musulmans au conseil général d'Oran) فيشكل هم الآخرون القسم الهم من تلك البرجوازية "المتحضرة"، داخل المدن الكبرى والمتوسطة، وهي شريحة متميزة من ناحية ثرائها وملكيتها ونمط نشاطها الاجتماعي والسياسي.

قائمة "مساعدي النواب" داخل المجلس العام لوهران

من 1858 إلى 1907

- إسماعيل ولد المرري، آغا	1858	- بن عبد الله الحاج أحمد، اغا	1883
- سيدي لعربي، خوجة	1858	- بن ضيف، آغا،	1883
- بلمطري محمد، قايد"	1860	- مراري حاج بن عودة، قايد،	1884
- ولد قاسي سي أحمد آغا	1861	- حاج جلول بلمقية، آغا،	1885

(1) حامد (إسماعيل)، نفس المرجع، صص 208-209

- بن داود عبد القادر، اغا	1863	- محي الدين علي، ترجمان	1885
- بن عولي محمد، آغا	1864	- ولد قاسي علي، قايد	1885
- بن داود محمد، آغا	1864	- سي لعربي بن عولي،	1886
- أحمد بن أحمد، آغا،	1871	- منور بن عبد الرحمن، قاسي	1895
- ولد الزين عبد القادر، آغا	1871	- بوفلجة حاج قدور، قايد،	.895
- بن عبد الحليم بن عودة، قاسي	1871	- بلعربي الحبيب، مساعد أهلي	1898
- بن عبد الله ولد سي لعربي بن عولي، خوجا	1871	- بن رحال محمد، قايد،	1903
- حاج حسن محمد، نائب شيخ بلدية مدينة وهران، منتخب	1875	- شيخ ولد غالم، مساعد أهلي ،	1904
- بوحنيني بن عبد الله خوجا	1878	- يحيى ولد بلعباس،	1907

بالمكتب العربي (معسكر)

فهؤلاء "المساعدون" مثلا(Les assesseurs) ما هم إلا الصورة لتلك البرجوازية التقليدية، بحكم ملكيتهم العقارية في الريف ومكانتهم الاجتماعية باحتلال مراكز اغوية وباش-آغوية وقيادية وقضائية وغيرها؛ لكنهم يقطنون المدن ويستملكون تدريجيا داخلها -تحويل رؤوس أموالهم ويسهل ذلك لديهم، نظرا لمحاباتهم للإدارة واقترابهم من السلطة للدور الذي يلعبونه في صالحها. أما النواب المنتخبون في المدن فهم "حضريون" بالطبع، وتكثر نسب المثقفين منهم، سواء عربيا أو فرنسيا أو هم مزدوجي اللغة عادة في مدن معسكر وتلمسان ومستغانم وندرومة ومازونة. ويغلب لدى هذه الشريحة من السياسيين الجزائريين، مع بداية القرن العشرين، طابع التملك للعقارات خارج مدنها، بحيازة الأراضي الزراعية، إما وراثيا أو استثماريا، وهو ما يوحي بالقاعدة المادية لهذه الشريحة من النواب، من توفير للرأسمال من الريف قصد استثماره باستمرار[1].

(1) حامد (إسماعيل)، نفس المرجع، صص208-209

فنصادف مثلا ابن كريتلي حراق، نائبا ومفوضا ماليا على مستوى مستغانم، من أكبر ملاكي الأراضي الزراعية وهو عضو كما أسلفنا بالغرفة التجارية بوهران، وهو صاحب نشاط صناعي أيضا، وهناك بسيدي بلعباس نواب مثل لالوت عبد الرحمن (1900) واسعد قدور (1912) ومامون محمد (1912) وحصالي حاج محمد واسعد محمد (1900) وصابلي طيب ولد رملاش (بسفيزف 1912) مع بوعبد أحمد ولد بلاحة ومعطله قادة ومكيكة عبد القادر. وعلى مستوى دائرة وهران يوجد عودة معرور أحمد وبوناب لحصر وابن أحمد بلقاسم علي. أما بالنسبة لدائرة معسكر فإن طابع ملكية الأراضي الزراعية هو سائد عند النواب المنتخبين خلال هذه الفترة (1900–1918) مثل بن سمير علي ولد قدور (مدرس) وابن عبورة قدور (كاتب لدى موثق) وسليماني طيب ولد ميلود (بـ 900 هكتار) ومكاوي الحاج عبد القادر ولد بن عودة وبوجلال محمد ولد العربي وحلادي محمد ولد ثاني وحميدات قدور ولد عوني (بـ100 هكتار) وغرلاوي علي ولد عمر (بـ300 هكتار)[1].

وصفة الملكية هاته نلقاها بصورة مركزة ومطولة أيضا لدى النواب التلمسانيين المنتخبين في هذه الفترة من "كراغلة" و"الحضر"، مثل قارا سليمان جيلالي ولد محمد (مع ثروة تقدر 200.000 فرنك) فهو عضو في المجلس الإداري لبنك الجزائر ورئيس الجمعية الدينية التلمسانية 1908؛ وهناك بن ددوش مصطفى بن غوتي (1902) وبن قلفاط غوتي ولد البشير (1904–1908 صاحب ثروة تقدر بـ 000 150 فرنك) وبن عمر بن علي بن محمد (ثروة 100.000) 1912 عضو المجلس الإداري في الجمعية الأهلية للاحتياط الزراعي(S.I.P) ونائب رئيس الجمعية الدينية المذكورة، ومصطفاوي بومدين (6 "سكة" أرض، مثقف بالعربية)، وبن منصور محمد ولد سيدي الحبيب (ثروة حيوانية زائد 1500 فرنك، مثقف بالعربية)، وبن مجاهد بكاي (1904–1904 و4 "سكة" أرض)، وقنديل عمر (4 سكة، ومثقف بالعربية)، وحاصة بن رحو أحمد بن محمد صغير (1892–1912، صاحب عقارات كثيرة تقدر بـ 000 200 فرنك وهو مزدوج الثقافة عربيا وفرنسيا) مع النائب سلكا بن علي بن محمد (1912، ملاكا وصاحب عقارات كثيرة بتلمسان)، وبجاوي محمد (1912)[1].

(1) مركز الأرشيف الوثائقي بالنسبة لهذه الفئة الأولى على م.أ.و.و (ولاية وهران).

وصحبة هؤلاء النواب التلمسانيين هناك فئة أخرى من نواب الدوائر المجاورة مثل مختاري محمد بالحاج مختار من الغزوات وبن رحال لمحمد بن محمد من ندرومة (وهو عضو بالمجلس العام بوهران حتى 1908) وليلاق بوشنتوف ولد محمد مع جلولي بوعلي ولد محمد وحجاري ولد محمد من لحناية. وهناك من "ولهاصة شرافة" -بلدية بني صاف- كل من فقيه سي برحو ولد أحمد، ومختاري ولد محمد، وبلعباس حسين ولد محمد، مع عائلة كل من بلهاشمي حاج أحمد ولد عبد القادر، وبن صافي ميلود ولد محمد (1892، وهو مثقف)، ومقوري محمد ولد عبد القادر، ومختاري مختار ولد محمد (1888)[2].

وأخيرا فإن هذه البرجوازية الجزائرية "الحضرية" رغم نسبتها الصغيرة وصحبة سكان المدن، هي التي ستلعب دورها خلال العقود التاريخية المقبلة في جزائر ما قبل الحرب وفيما بعدها؛ تستطيع أن تسترجع سياسيا ما فقدته القوى الريفية في السابق، الأمر الذي سيحفز على تغيير العلاقات السياسية الاقتصادية، داخل ما نسميه تبلور الوعي السياسي -الديني- والثقافي داخل المجتمع الجزائري وتدشين مرحلة حوار تاريخي، تميزت به الحركة الوطنية الجزائرية خلال الفترة المدروسة عندنا (1900–1919) وخلال مرحلة لاحقة أخرى (1919–1939).

(1) بالنسبة لنواب دائرة تلمسان، اعتمد (طالعنا) على أ.م.ب باكس أون بروفانس الفرنسية، علبة 16H32

(2) أ.م.ب باكس أون بروفانس، نفس المصدر

الفصل الثاني

البيئة الثقافية ويقظة المجتمع في الغرب الجزائري

1- الجذور التاريخية الثقافية
2- حركة المثقفين الجزائريين المبكرة
3- إسهام "المدرسة الإسلامية العليا" بتلمسان
4- "الشبان الجزائريون" في القطاع الوهراني

1- الجذور التاريخية الثقافية

عندما تطرقنا إلى هذا الموضوع، يجب أن نراعي منهجيا دراسة التواصل والاتصال الثقافي في المجتمع الجزائري وواقعه لاحقا داخل المناخ الوطني مع ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية -نهاية القرن التاسع عشر- وبداية القرن العشرين، وتطوره في العقود اللاحقة.

فالبيئة الثقافية الجزائرية عانت كثيرا مثلما عانت الطبقات الاجتماعية هي الأخرى، إثر عمليات الاحتلال والغزو الفرنسي لمناطق البلاد مرحلة، وبأساليب مختلفة. فالطبقة المثقفة الوطنية والبورجوازية كادت أن تختفي تحت ضربات المؤسسات الاستعمارية وسياسات الحكم في الجزائر طيلة فترة القرن التاسع عشر؛ وهي الطبقة التي حوت العلماء والقضاة والمفتين والأئمة والمعلمين وزعماء الدين والتجار. فالسياسة الاستعمارية « جففت الجزائر من طبقتها الوسطى التي كان من الممكن أن تلعب دورا حاسما في الاحتفاظ بالكيان الوطني، والقيم الثقافية والوجود السياسي للجزائر. بل حتى أولئك البورجوازيون الذين تخلفوا سهوا في بلادهم كانوا قد أرغموا إما على العيش الضنك وإما على الهجرة مؤخرا »[1].

فالثقافة الجزائرية عموما عانت أيضا نتيجة الاحتلال. فالمواسم الوطنية والتاريخ واللغة إما اختفت وإما اضطهدت، وكانت المساجد قد حولت إلى كنائس، أو مستشفيات أو متاحف. « كما أن المثقفين الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغتهم (...). أما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل، وقد كانت اللغة العربية أكثر النظم الوطنية الجزائرية معاناة، وبالتالي عموما قد انحسرت »[2] فاللغة العربية، كمقوم من مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية قد حوربت بمختلف الأساليب والمضايقات الإدارية، وكان الهدف من هذه الحرب التي شنها الاحتلال الفرنسي. « على اللغة العربية

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، بيروت مارس 1969، ط1، ص71

(2) نفس المرجع أعلاه، ص79

طوال قرن وثلث، هو القضاء عليها تمهيدا للقضاء على الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي القضاء على الشخصية الجزائرية »[1].

فالثقافة العربية الإسلامية التي تعتبر ثقافة المجتمع الجزائري القومية عبر المراحل التاريخية السابقة هي مقوم أساسي للشخصية الجزائرية سواء بكونها ترتكز على الثقافة التي تشكل اللغة العربية إطارها الصحيح؛ وهي اللغة التي تميزت بتاريخ قديم متصل الحلقات، أو بكونها ثقافة سايرت الحضارة ونظمها، وساهمت في الإنتاج الثقافي في ميادين الأدب والفلسفة والعلوم عموما في عصور الازدهار الفكري للعرب، أو بكونها ثقافة ذات تراث فكري حضاري متأثر أشد التأثر بالقرآن والدين والشريعة الإسلامية التي تعتبر محك المجتمع وأساس ما كان يلقى ويدرس في حلقات وأطوار التعليم المختلفة[2].

وهذه الجذور الثقافية العميقة في المجتمع الجزائري تكونت في الأساس وتاريخيا -قبل وخلال الفترة العثمانية واستمرت في النهوض من بعد- نتيجة الدور الذي قامت به المؤسسات الثقافية والتربوية في ربوع الجزائر كالمساجد والمدرسة والكتاتيب والزوايا التي قامت بمهمة التعليم مشرفة على تلامذته وطلابه ومدرسيه، فكانت « أكبر مؤسسة تغذي هذه المؤسسات الثقافية هي الأوقاف-الحبوس »[3]، التي كان من أغراضها توفير العناية بالمساجد والمدارس والمعاهد والزوايا. وإلى جانب هذه المؤسسات الثقافية التي تكفلت بقضية تعليم المجتمع وتثقيفه، « يدين هذا التعليم كذلك لجهود الأفراد والعائلات، لأن بعض العثمانيين كأشخاص

(1) تركي (رابح) التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1930-1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص325

(2) من أفيد ما يمكن الاطلاع عليه تحت هذا الطرح هو إنتاج تركي رابح المرجع أعلاه، و هو القاسم سعد الله « تاريخ الجزائر الثقافي » جزء الأول والثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، والمكحلات عثمان، « مراكز الثقافة في المغرب من القرن 16 إلى القرن 19 »، معهد الدراسات العليا، 1957

(3) حوش (عبد القادر)، السياسة التعليمية في الجزائر 1871-1914، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة دمشق، 1975 ص2

والجزائريين اشتركوا على السواء في تأسيس المدارس والاعتناء بهاء وكان هؤلاء يهتمون ببناء المدارس والمساجد بدوافع دينية ولخدمة العلم ولتخليد أسمائهم أحيانا أخرى »[1].

فالمعروف تاريخيا أن التعليم في الجزائر كان منتشرا بشكل يشمل جميع المناطق الجزائرية وحتى النائية منها وخاصة داخل النواحي العريقة في الميدان الثقافي، كمدن تلمسان وندرومة ومعسكر ومازونة والعاصمة والمدية وقسنطينة وغرداية والوادي وغيرها. فكان « التعليم الابتدائي منتشرا بينهم -أي الجزائريين- بمقدار انتشاره عندنا -في فرنسا- فتوجد المدارس للقراءة والكتابة في معظم الحواضر والقرى. فعملية مصادرة الأبنية الخاصة بالمساجد استنزفت بصورة حاصة كل موارد التدريس الذي يحوي من 2000 إلى 3000 صبي في كل مقاطعة؛ يتابع منهم عدد كبير (600 إلى 800) دراسته في علوم الفقه والشريعة والتفسير فيحصلون على لقب "العلماء" »[2]. فمدن تلمسان ومازونة وقسنطينة وبجاية والجزائر العاصمة حوت قبيل الاحتلال الفرنسي مراكز لأكبر المعاهد العلمية والتربوية في الجزائر. غير أنه لا توجد ما نسميه **"جامعة إسلامية"** مثل جامع الأزهر والقرويين أو جامع الزيتونة، فعلى العكس كانت دروس الجوامع الكبيرة لتلك المدن الجزائرية تضاهي دروس الجامع الأموي والحرمين الشريفين لتنوع الدراسات فيها وتردد العلماء والمدرسين عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فضلا عن المساجد التي كانت تعتني بتلقين اللغة العربية لطلابها[3].

وإذا كان التعليم العربي من أهم مقومات الثقافة العربية-الإسلامية داخل المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات العربية الأخرى، فالدين الإسلامي يعتبر مقوما كبيرا للشخصية الجزائرية. ومن هنا يتجلى دور

(1) نفس المرجع أعلاه، ص3

(2) RINN (Louis). « Note sur l'instruction publique musulmane en Algérie », février 1882, p10

(3) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص273

المساجد والزوايا التي أدت وظيفتها في نشر التعليم بجميع أنواعه وإلحاقها المدارس والمعاهد العليا مثل مازونة وبطيوة ومعسكر[1]، والجامع الكبير بتلمسان وجامع سيد لعريبي وزاوية الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، وزاوية القليعة ومليانة وبني محي الدين وزاوية سي سليمان والجامع الأعظم بالجزائر العاصمة[2]؛ أما شرقا فهناك جامع سيدي الأخضر بقسنطينة وزاوية سيدي عقبة بمدينة بسكرة وزاوية ابن علي شريف في جبال جرجرة وخاصة معاهد المساجد بوادي ميزاب بالصحراء[3].

هكذا استحفظت اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية من حفظ للقرآن الكريم وتفسير للحديث وعلوم الشرع واللغة من خلال قنوات عدة مثل المدارس القرآنية والوعظ والإرشاد في المساجد ومعاهد الزوايا، أو من خلال الهجرة لطلب العلم والرجوع إلى الوطن لتقلد مناصب التدريس والتبرير –والوظائف الأخرى– أو تلقي زيارة العلماء من ربوع المغرب والمشرق العربيين، بل للبقاء فترات طويلة والتنقل عبر ربوع المناطق والمدن الجزائرية.

وعلى مستوى الغرب الجزائري وعلى غرار المناطق الجزائرية الأخرى، فإن المجتمع قد استطاع الحفظ على مقوماته المرتبطة باللغة والدين وعلى جذوره الثقافية العميقة بين جميع الأوساط، رغم المعاناة من سياسة الاحتلال والاستعمار وتطبيق سياسات الاضطهاد الفكري ومعارضة تعليم وتثقيف فئات المجتمع عموما وتجهيله[4] فالمصادر جميعها تشير مثلا إلى اشتهار تلمسان بمدارسها، بعثور الفرنسيين أثناء الاحتلال على حوالي خمسين مدرسة ابتدائية وثلاثة معاهد للتعليم "الثانوي"

(1) Cf BERQUE (J), **L'intérieur du Maghreb entre le XV° et le XIX° Siècle**, ed Galimard, 1978.
(2) EMERIT (Marcel, « **L'Etat intellectuel et moral en Algérie en 1830** », in R.H.M.C, n° Juillet-Septembre 1954, p204
(3) Ibid.
(4) طالع بتوسع حروش عبد القادر، المرجع السابق، الفصل الأول والرابع من الباب الأول

والعالي[1] كما وجد بنفس المدينة ثلاثون زاوية تؤدي وظيفتها التربوية والدينية وسط كثافة عمرانية بلغت 12.500[2].

واجتماعيا وداخل مقاطعة تلمسان - Subdivision de Tlemcen دائما، تفيد بعض الوثائق بغنى المنطقة ثقافيا وعلميا والتي ظلت عليه –حسب ما نعتقد ولا نستثني المقاطعات الجزائرية الأخرى- ما بين فترتي الخمسينات والسبعينيات من القرن التاسع عشر. فتحليل أحد الجداول الرسمية عن الحالة الثقافية والعلمية عن مقاطعة تلمسان مع منتصف 1854 –مستثنيا تلمسان[3]-، يساعد للوصول إلى بعض النتائج ومنها مثلا:

- 1°- إن عدد القبائل التي حافظت على مدارسها القرآنية –رغم عملية الاحتلال– ووظفت درارين ومعلمين (Tolbas) للصبية والطلبة بلغ 56 (قبيلة وعروش).
- 2° إن عدد التلاميذ والطلبة بدائرة تلمسان وحدها بلغ 367.
- 3°- إن عدد الطلبة المتخرجين ليباشروا بدورهم التدريس (ولمواصلة دراستهم العليا) بلغ 91 طالبا في كل من نواحي العروات ومغنية وسبدو.
- 4°- إن مواد التلقين والحفظ والدراسة تركزت –حسب الأطوار– من حفظ للقرآن الكريم وشرحه لغة ونحو أو تحليل "لألفية سيدي خليل"، و"ألفيته إلى علوم الفقه والأصول والشرع وعلم الميراث".

إن تكون النخبة الجزائرية من مدرسين وعلماء تم في حواضر ثقافية وعلمية مشهورة مثل "تزارة" و"ولهاصة" –اللتان ينحدر منهما خليفة الأمير عبد القادر ومستشاره الأول سي أحمد البوحميدي– وتلمسان (منها القاضي سي عبد القادر بن بشير مثلا) وأولاد رياح (وفيها فقيه المواريث سي محمد بن عزة) وبني ورنيد (وفيه المفتي سي محمد بن عبد الله) وندرومة

(1) TURIN (Yvonne), **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Ecoles médecines, religion (1830-1880)**, ed Maspero, Paris 1971, pp 127-131
(2) Ibid.
(3) C.A.O.M. Cart 1i82 « **Les enseignants des écoles dans les tribus de l'arrondissement de Tlemcen** » note de 7 pages datée le 13 juin 1854

(وفيها العادل سي محمد بن قانة). وهناك زاوية سيدي يعقوب ومازونة ولمجاهر وبني يسنوس ودواير ولهشم شراقة وقفيق وأولاد سيدي الشيخ بالبيض و"وجدة وفاس وبني زناسن والريف (بالمغرب الأقصى)".

أما الجدول الثاني[1] من هذه الوثائق والذي أرخ في نفس الفترة فيحوي فئة العلماء الكبار من مفتيين وقضاة وطلبة التعليم العالي بالنسبة لمقاطعة تلمسان، ونلخصه كالآتي:

الفئات / الدوائر	قضاة	مفتون	طلاب وعلماء
- تلمسان	12	4	24
- معنية			2
- الغروات			9
سبدو			11
المجموع 62 عالم	12	4	46

(جدول رقم 6)

ويعد هذا الجدول هو الآخر بأسماء الفئات النخبوية في هذه المقاطعة وتكوينها العالي (لغة، دين وشريعة)، كما تتميز معها معاهد وجامعات تكوين هذه الفئات سواء في تلمسان وندرومة ومعسكر ومستغانم ومازونة من جهة، أو في فاس وتطوان وبني زناسن؛ مما يوحي بعمق واتساع البيئة العلمية والثقافية داخل المجتمع الجزائري بالنسبة لهذه المقاطعة مع تأطيره

(1) طالع م.و.ا.ر، عدد 1J82، « قائمة القضاة والطلبة لدى الشمال لمقاطعة تلمسان » مؤرخة يوم 13 سوال 1854 3 صفحات من المفيد أن يطالع دور هذه النخبة الجزائرية لدى فريمو جاك

Fremaux (Jacques). **Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête** ed Denoël. Paris 1933

العربي الإسلامي. ونورد على سبيل المثال أسماء كل من القاضي "سي محمد بن العربي بن وبس" (تلمسان) والقاضي "سي محمد بن مندر" (أولاد سيدي عبد اللي) والقاضي والعالم "مولاي بن عبد القادر" (قاضي خلال فترة الأتراك) مع القاضي "سي عمر بن مقران" (قاضي مع الأمير عبد القادر) وهما من قبيلة أهل الواد. وهناك العالم "سي طاهر بن غرس" من بني ريمان، والمفتي "سي عبد الوهاب" مع "سي سنوسي ولد بومدين" من بني ورنيد. كما اشتهر بدائرة معنية لدى بني واسين العالم "سي عبد الله بن أيوب" رفقة "سي محمد بن هلال" واشتهر كل من "سي عبد الرحمن بن البيوري" بقبيلة "مسيردة لفاقة" (الغروات) رفقة كل من "سي شيخ بن عزة" و"سي محمد بن الحنير"، مع "سي بوعزة" بزاوية "لعنابرة". وهناك "سي سليمان المحياوي" بسواحلية، و"سي الهاشمي" (لحميس) و"سي بوطالب" (أولاد أورياح) و"سي محمد ولد عبد الرحمن بن الحاج محمد بن عبد الله" (عالم وقاضي حمييان) لدى قبيلة لعراد بدائرة سبدو[1].

وتميزت البيئة الثقافية الجزائرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الغرب الجزائري -على غرار المناطق الأخرى من الوطن- بداية المجتمع نحو تثقيف نشأته في المدارس القرآنية الحرة كالكتاتيب وإلى جانب المسجد والزاوية.

ولم تتردد العائلات الجزائرية في استقبال وتوظيف محفظي القرآن الكريم لأبنائهم من الوافدين من المغرب الأقصى طيلة هذه الفترة، كما حصل في بلدية واد تليلات التي وجد بها 18 مدرسا توزعوا على دواوير لقصر وتيبراة وثانية ودوار سيدي غالم وتليلات ومفتاح[2] - وبحالها ظاهرة حضارية طبيعية في المغرب العربي رغم الواقع الاستعماري الإضطهادي للتعليم العربي- فاستمرار المدارس العربية الحرة والمعاهد الكبرى ظل طبيعيا لنشر رسالتها التعليمية والتربوية رغم مضايقات وإجراءات تعسفية لأصحابها من السلطات الفرنسية، قصد التقليل من

(1) نفس المصدر السابق

(2) م.أ.و.و، علبة 4064، تقرير مؤرخ بتليلات يوم 22 فبراير 1877

نشاطها وتأثيرها على السكان الجزائريين، هؤلاء الذين وجدوا فيها متنفسهم الوحيد لتعليم لغتهم العربية والتفقه في دينهم الإسلامي، فخضع هذا التعليم للرقابة الشديدة أحيانا وإلى إغلاق مؤسساته أحيانا أخرى.

ووفقا لقانون 30 أكتوبر 1886 ومرسوم 6 ديسمبر 1887، تم إخضاع المدارس القرآنية إلى رقابة وتفتيش شديدين من قبل السلطات الفرنسية. وتخص هذه الرقابة بالدرجة الأولى الاتجاه الإسلامي[1].

وكانت المادة 48 من مرسوم 1892 قد أخضعت المدارس الخاصة (الحرة الإسلامية) لرقابة وتفتيش السلطات المبينة في المادة 9 من قانون 1886 ومرسوم 1887؛ وتتمثل هذه السلطات في إشراف البلديات على هذه المدارس ذات التعليم الحر ومراقبة مدرسيها، لمحاولة معرفة الانتماء السياسي للقائمين على هذه المدارس.

بل كثيرا من هؤلاء كان ينتمي إلى طرق دينية يعتبرها الاستعمار ذات طابع سياسي مناهض لوجوده وبقائه في الجزائر. فكثيرا ما قامت الطرق الدينية نفسها بإعلان الثورة على الاستعمار، بل أن الأمير عبد القادر الذي قاد الثورة الشعبية ضد الاحتلال كان ابن زعيم ومنتمي إلى طريقة دينية (الطريقة القادرية)، وإلى جانب ذلك، قامت ثورات أولاد سيدي الشيخ عام 1864، وثورة الشيخ الحداد 1871، والشيخ بوعمامة عام 1881.

وإذا تتبعنا خطوات الثورات الشعبية التي قامت خلال القرن التاسع عشر نرى بوضوح عمقها الديني المتأصل في الشعب الجزائري الذي استمر في البروز حتى بداية القرن العشرين. وكانت السلطات الاستعمارية تحاول محاصرة هذه المدارس القرآنية وتقطع أمامها باب الصلة والاتصال مع المشرق[2] والمغرب العربيين.

(1) حلوش عبد القادر، المرجع السابق، ص183
(2) حلوش عبد القادر، نفس المرجع، ص183

قدأية المجتمع في القطاع الوهراني نحو التعلم[1] ومساعيه الحثيثة للمحافظة علـى جذوره الثقافية العربية-الإسلامية العميقة (الدين والشريعة واللغة العربية) ظلت

نشيطة حتى مجيئ القرن العشريـن -وأثناءه- إذ أن الرصيد الأرشيفي[2] والوثائقي[3] المتوفر يثبت مدى نجاح هذا الطموح وهذا الهدف الحضاري والتربوي القومي لتحقيق مقوم أساسي من مقومات الشخصية الجزائرية، بإحياء اللغة العربية ونشرها على نطاق واسع.

التعليم "الأهلي" الحر في عمالة وهران[4]

الدوائر	عدد المدارس المرخصة	عدد تلامذتها	عدد المدارس غير المرخصة	عدد تلامذتها	المجموع العام	
					مدارس	تلاميذ
وهران	14	146	140	1048	153	1194

(1) أحصينا ما لا يقل عن 2 70 طلب بالنسبة لالتماس فتح المدارس القرآنية والحرة والمعاهد التي كانت لها النخبة من الطلبة والمدرسين بغض النظر عن الكثير منها، كتلك التي كانت تفتح وتؤسس -من كتاتيب- دون الرجوع إلى إذن أو موافقة السلطات الإدارية الفرنسية
(2) إطلع على ... أ. و. و. ... فيما يتعلق بالقطاع الوهراني والذي يضم "الكتاتيب القرآنية والمدارس العليا" وهي

Série 4S- Ecoles coraniques et modéres
4S 15 Arrondissement de Mostaganem (1896-1933), 4S 16 Arrondissement de Tlemcen (1896-1930); 4S.17 Arrondissement de S.B. Abbès (1896-1914) 4S 18 Arrondissement d Oran (1896-1933), 4S 19 Arrondissement de Mostaganem (1896-1914), & Série 1S -Ecoles primaires « Département d Oran »
1S 37 Ecoles arabes françaises Arrondissement d'Oran, Mascare, Tlemcen (1960-88.) 1S 38 Idem, arrondissement de Sidi Bel Abbès et Mostaganem 1S 39 Ecoles arabes. françaises et zaouias (1852-1874) (et) Ecoles et confréries religieuses musulmanes (1875-1876) Cf Oran 3331 confréries musulmanes, arrondissement de Tlemcen (1880-1936), Oran 3332 et 3333 associations culturelles musulmanes 1901-1944 Oran 3387 rapport mensuels sur les subdivisions du département (1906-1911)
(3) م.أ.و.و، علبة 4064، ملف التعليم الأهلي الحر ... وبالخصوص سنة 1903 وسنة 1922
(4) م.أ.و.و، نفس المصدر، تقرير عامل وهران، مؤرخ 5 أوت 1903، 6 صفحات (أكاديمية الجزائر العاصمة).

سيد بلعباس	10	104	73	390	83	494
معسكر	24	201	175	1305	199	1506
مستغانم	28	583	109	1134	137	1717
تلمسان	13	244	146	1402	159	1546
المجموع العام	89	1278	643	5279	731	6557

(جدول رقم 7)

وإذا راعى المحلل داخل هذا الجدول ارتفاع نسب المدارس وعدد التلاميذ -مرخصين أم لا- بالنسبة لسنة 1903، فإن تقارير أخرى[1] أفادت بارتفاع عدد التلاميذ وتأسيس المدارس بين 1907 و 1914 من ناحية، كما كشفت النقاب عن قدم بعض الزوايا والمعاهد الكبرى التي ظلت ذات حيوية داخل القطاع الوهراني، ونورد نماذج منها مثلا بمقاطعة تلمسان؛ هناك :

مدارسة قبيلة "لحصين" التي تأسست حوالي 1107م وعم1207م وعلم 1757م

- مدارس قبيلة "مسيردة" التي تأسست حوالي 1207م (بمشرة "بيدر") وعام 1607 بزاوية سيدي محمد بن يحي (بأولاد بن يحيى) وعلم 1650 م بزاوية "أولاد بورزين" و"بربو" (عام 1632) و"لعزوازي" (علم 1607) و"أولاد بويعقوب" (عام 1657) و"لعسارة" (1757) و"لحوالف وهم فرقة من قبيلة لمهادة" (عام 1807) وأولاد حمو (عام 1822) واشتهر لدى قبيلة مسيردة سي مختار بن عمر (وهو باش-عادل في المنطقة)، الذي ينحدر

(1) م.أ.و.و، علبة 4064، إحصاء حول المدارس الحرة الإسلامية مؤرخ 1 نوف 1907

من عائلة منتقفة من زاوية "الميرا" القريبة وهو العالم الذي درس بمازونة ووجدة وفاس[1].

أما كبريات المدارس والمعاهد العلمية مع نهاية القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين (1890-1920) فكاد نعثر عليها بمنطقة مينا "بأولاد الشافع" لدى زاوية الشيخ بن طكوك، "سي أحمد ولد الشيخ الشارف؛ وهناك قاسمي ولد عبد القادر ولد لحصر ولد بوزيد (بمعسكر) الذي تتلمذ على يد سي بهلول وسي بوعمران ولد عبد القادر، مع كل من قاسمي عبد القادر ولد لحصر -يشار إليه "كمثقف"- والذي درس بمدينة مراكش بالمغرب، وشنتوف محمد ولد بن علي بن عبد القادر، وصباحي دحو بن حبيب بن دحو الذي كان مرخصا بفتح مدرسة إعدادية للطلبة الذين يدخلون في مسابقات وظيفة "باش-عادل"

وقرب مدينة معسكر دائما، نجد "المثقف" ابن عرومي بشير بن حسين الذي كان يدرس الشريعة والنحو والبلاغة بالجامع الأعظم بالبرج، مع المثقف والعالم توهامي طيب بن أحمد بن الشيخ وسي محمد بن التهامي بسيدي قادة. وفي مدينة سعيدة نشط بالخصوص القاضي والعالم "بن زروقي" محمد بن أحمد بن بوحفص.

أما في مدينة تلمسان فما عدا العالم الكبير "أبي بكر بن شعيب"، أستاذ بالمدرسة الإسلامية العليا في تلمسان، فقد اشتهر كل من "أحمد بن سي محمد بن محمد كبير" بتدريسه الفقه والتوحيد والشريعة والنحو لكبار الطلبة (من 22 إلى 60عم) و"العراقي أحمد بن أحمد" الذي تخرج من جامع الأزهر بمصر وحامل شهادة عليا منها.

أما بمنطقة تيهرت (تيارت) ذات النفوذ الديني الواسع فقد اشتهرت معاهد زواياها بتخريج دفعات الطلبة الذين يؤمونها ويأوون إليه، ومنها:

(1) C.A.O.M, cart 10H81

1- زاوية "سيدي عدة" (بأساتذتها غلام الله أحمد ولد عدة ولعريبي ميلود ولد أحمد ومختاري مصطفى ولد محمد ولعريبي بن عوالي ولد أحمد -مدرس للنحو والحساب).

2- زاوية أولاد سيدي بلقاسم (بتاقدمت) مع بلعربي عبد القادر بن قدور.

3- زاوية سيدي بحدة (بأولاد بن عمار) واشتهر منهم حليل محمد بن بوعرة ومصطفاوي بن عودة بن محي الدين وبورياني قدور ولد بن عودة.

4- زاوية مختارية (بوقرتوفة) مع بلحوسين محمد بن محمد.

5- زاوية أولاد منصور (بتيقيست) التي أشرف على التعليم بها شيوخ أسرة "بوغلام الله مصطفى بن غلام الله" وعدة بن منصور وعدة بن محمد.

أما بالنسبة لدائرة مستغانم فقد تولّى التدريس بمساجدها الكبيرة كل من الشيخ "سي محمد بوراس هني" بالجامع الأكبر بمازونة، وفقه سي محمد مول سويقة (بمسجد بوعلوفة) وسي بن علي بن قسمي (بمسجد بن معطى) والسي عبد الرحمن بن قبلي (بمسجد قصبة مازونة)، وتميز وسط البيئة العلمية الثقافية المازونية كل من العالم المفتي (الحر) هني بوراس ولد الحاج محمد ولد أحمد ولد سيدي هني، وابن عمه هني محمد ولد الشيخ ولد عبد الرحمن ولد هني "كمدرس للشريعة"[1].

وفي مدينة وهران اشتهر كل من المفتي سي علي بن عبد الرحمن، والشارف أفرول علي بن أحمد والأستاذ سي حبيب بالمختاري (أستاذ الشريعة بالجامع الكبير) وفراح بن فراح. وقرب مدينة وهران برز كل من العالم بوتليليس بحمام بوحجر (عين تموشنت) وبوحسون البشير ولد عبد القادر مع بشير بوبجرة منور بمدينة سيق. كما عرف كل من الشيوخ سي أحمد بن خلاف (مزغران) وبلهاشمي بن جلمر (قديل)، والسي بلقاسم

(1) عالج سوقمد كاشة لدى م.أ.و.و حلبة 4474.

بن عمر ببطيوة رفقة سي مصطفى بن مختار وسي طاهر بن مهدي وكلاهما بمدينة زمورة.

وما من شك أن هذه البيئة الثقافية الدينية والجو العلمي الذي عرفته منطقة القطاع الوهراني قد تأثرت ملامحها بما خلفه الأسلاف من علوم وتراث أدبي وديني ولغوي وفكري[1]، وأن استمرارية هذه البيئة قد ثبتت واستمرت – ولو بدرجة أخف داخل الأوساط الثقافية والعلمية في المجتمع نتيجة الواقع الاستعماري الفرنسي، وحلوله بالجزائر خلال القرن التاسع عشر – وذلك على مستويات عدة، من زوايا ومعاهد كبرى ومدارس حرة قرآنية وتنقلات للطلبة والعلماء. فما من شك -مثلا- أن محاضرات المؤرخ أبي راس الناصري وحلقات دروسه "بقاعة المذاهب الأربعة" حتى بداية القرن التاسع عشر قد تركت بصماته الفكرية والتراثية في ناشئة هذه المنطقة لاحقا -780 طالبا من مختلف جهات الوطن والمغرب الأقصى- علما أن مكتبته عدت من بين أكبر المكتبات المتخصصة (3000 مؤلف)، تلتها مكتبة الأمير عبد القادر الشخصية، تلك المكتبة التي استحوذت عليها فلول العسكر الفرنسي "بتاقدمت" يوم 10 مايو 1843.

فالتاريخ الثقافي للغرب الجزائري يشيد في البداية بدور العواصم العلمية والثقافية كتلمسان ومازونة ومعسكر مثلا، وما خلفه العديد من الفقهاء والعلماء والمؤرخين من تراث فكري، كصاحب "المعيار"[2]، "للونشريسي" وما تركه من تأليف، لعبت دورها واحتفظت بقيمتها الدائمة؛ فإلى جانب موسوعته (المعيار)، ترك الونشريسي مساهمات أخرى تمثلت في "إيضاح المسالك على قواعد الإمام مالك" و"المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق"، هذا المؤلف الذي

(1) عالج بتفصيل عميق جزأي "تاريخ الجزائر الثقافي"، للأستاذ الباحث سعد الله بو القاسم والذي يرى فيه وزارة المطبوعات وحالة التفاصيل ... وفيما يتصل بمواضيع الفكر والتراث الجزائري قارن أيضا بيرك (جاك)
Borque (Jacque) Bibliographie de la culture arabe contemporaire, ed Sindbad, Paris 1981

(2) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب

يعرف مختصرا بـ "الفائق في الوثائق" رفقة "تعليق على مختصر ابن الحاجب" وأجوبة فقهية عرفت بفتاوي الونشريسي.

ورفقة الونشريسي هناك علماء آخرون مثل أبو القاسم العقباني وابن مرزوق الحافظ. إذ لا بد من الإشارة أيضا إلى دور المعاهد في الشريعة والفقه الذي عرفتها مازونة[1] وما تركه صاحب "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" يحيى بن عمران المغيلي (883هـ-1478م) وأحمد المغراوي (820 هـ). فما من شك أن بصمات جميع هؤلاء العلماء وغيرهم قد حظيت بالديمومة أمثال احمد المقري صاحب "نفح الطيب" والشيخ محمد بن أحمد الحلفاوي ومحمد بن ميمون مؤلف "التحفة المرضية في الدولة البكداشية" وابن سحنون الراشدي صاحب الشرح الأدبي – التاريخي (الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني) وغيرهم كالعالم المؤرخ أبي راس الناصري المعسكري[2] صاحب "نصية الجمان في فتح ثغر وهران "وشرحها" عجائب الأسفار ولطائف الأخبار المتوفي سنة 1823 عن عمر يناهز التسعين سنة، وصاحب الحلقات الفكرية والدروس العلمية "بقاعة المذاهب الأربعة" كما أسلفنا الذكر. فرفقة هذه الانتاجات التاريخية- الاجتماعية والمجالات الأدبية لدى الجزائريين خلال الفترة العثمانية وبداية مرحلة الاحتلال الفرنسي فإن العلوم الشرعية، أي الدراسات القرآنية كالتفسير والقراءات والحديث ودراسته بما في ذلك "الإثبات والإجازات والفقه من العبادات والمعاملات "كالنوازل"، قد كثرت وسيطرت على الحيازة الفكرية حينئذ، « ولاشك أن ذلك يعود بالدرجة الأولى أن كون القرآن والحديث كان المنبع الذي يستمد منه الجزائريون كل أنواع تفكيرهم وأنماط حياتهم »[3]، عندئذ ولاحقا.

---

(1) طالع بنحمميسي (مولاي) "تاريخ مازونة"، الجزائر، 1981

(2) ولد محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن الناصر الغريسي المعسكري، طالع سيرة هذا العالم لدى سعد الله أبو القاسم، المصدر أعلاه، صص 357-360، وبحث « مؤرخ جزائري معاصر للجبرتي أبو راس الناصري »، أنظر "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر" الجزائر "الجزائر 1978، صص 83-103

(3) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص9

2- حركة المثقفين الجزائريين المبكرة

كخطوة منهجية وتسهيلا للطرح والنقاش، علينا أن نسجل نقطة جوهرية وحساسة تتعلق بالطبقة المثقفة الجزائرية في القطاع الوهراني والجزائر عموما خلال العقود الأولى من القرن العشرين -بل وقبله بقليل- ، إذ لا يجب حصر فئاتها في نظرنا واصطفاء دورها في "نخبة" كانت نتاج الثقافة الفرنسية المحضة (والتي مثلت التيار الليبرالي للمطالب لاحقا). فرفقة ذلك هناك صنف مثقف ومتشبع بالثقافة العربية الإسلامية أو مزدوجي اللغة تمثل في عناصر وأطر واعية قادت حركة النهضة في الغرب الجزائري منذ نهاية القرن الماضي وصولا إلى الاحتفال الاستعماري المئوي لاحتلال الجزائر وعقد الثلاثينيات وذلك على المستوى الثقافي والسياسي. وكان لوجود هذه الفئة الثانية من المثقفين، داخل تلك النهضة نتائج حاسمة، تمثلت في خلق توازن في القوى السياسية داخل الحركة الوطنية بالغرب الجزائري، بل وقلب الميزان لصالحها خصوصا بعد نجاح وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رفقة خلايا نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري من بعد، داخل ربوع هذه المنطقة.

فالمثقفون (Intellectuels) والنخبة (L'Elite) والمتطورون (Evolués) كلها أسماء ترافقت في كثير من الكتابات والأدبيات المعاصرة داخل الهيسطوغرافية الحاضرة، فقلما لوحظت مميزات إحدى الفئات وخصوصيات الأخرى داخل التعريفات العديدة بالنسبة لهذه المفاهيم.

وإذا كان مصطلح "النخبة" قد انتشر في القرن العشرين خاصة ليغطي نشرات الصحف وغيرها « فإن الصحافة الفرنسية بجميع أشكالها وألوانها هي التي أطلقت إسم "النخبة" على جماعة من الناس، تمييزا لهم عن بقية أفراد المجتمع. وذلك تشجيعا لهم لمواصلة السير في طريق الإدماج والمطالبة بالجنسية الفرنسية، لأنهم الوحيدون القادرون على التأثير على زملائهم وإخوانهم كونهم يملكون قوة فكرية وثقافية تجعلهم في الصف

الأول من المجتمع بل وفي طليعته، وبهذا يصبحون بحق الوسطاء النشيطين والفعليين بين المجموعتين من المتباعدين ثقافيا ودينيا »[1].

فالمعروف تاريخيا أن دور المدرسة الفرنسية كان أساسيا في تكوين فئة من "المتمدرسين" تربت تربية فرنسية خالصة وفي محيط وبيئة فرنسية بعيدة عن واقعها[2]، لم تنل من ثقافتها العربية الإسلامية إلا النذر القليل، الشيء الذي جعلها لا تميز بين ثقافتها وثقافة المستعمر. هكذا عملت هذه المؤسسة التعليمية لخلق "نخبة" مثقفة وتهيئتها، تكون قادرة على نشر أفكار التقدم الفرنسي وقصائده، «بصفتها برجوازية محافظة ترتبط بفرنسا أكثر فأكثر وتسير الطريق المتبع تحت السيطرة »[3] الفرنسية. فالمدرسة الفرنسية كانت تبحث في هذا الاتجاه على إقناع الجزائريين بكافة الوسائل بعظمة وقوة فرنسا –خوفا من تحول التيار الوطني ضدها– فوضعت الغاية التي هدفت إليها "أن الهدف المنشود ليس تكوين موظفين خاضعين ولا تحضير مدرسين للتعليم العمومي، وإنما لتكوين رجال يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"[4].

وحتى يؤدي هؤلاء "الوسطاء" دورهم –أو واجبهم رأى الأوربيون أن تكون « الدراسات قوية بهدف محاربة الأعداء الذين يعترضوننا فيما بعد، ويجب أن نركز الجهود كلها لجعل هؤلاء السكان مشابهين إلينا، متحمسين لحضارتنا أو على الأقل لجعلهم يرغبون في التقرب إلينا شعورا وفكرا »[5]. فالإدارة الفرنسية لم تكن تنوي تكوين موظفين صغار فقط وفقا لضرورات الواقع الاستيطاني –الاستعماري ولكنها فكرت كذلك للتأثير على المجتمع المسيطر عليه من خلال هؤلاء المساعدين المحبوبين، قصد « تحويل المجتمع الإسلامي، ومع الزمن حمله على تعلم لغتنا

(1) أنظر حدوش (عبد القادر)، المرجع السابق، « مفهوم النخبة » صص 253-256

(2) حدوش (عبد القادر)، المرجع السابق، ص263

(3) COLLONA (F). les instituteurs algériens 1883-1939 ed OPU Alger, 975. p82.

(4) نوريس (أيمون)، «الضفات الثقافية ...»، ص73

(5) نوريس (أيمون)، نفس المرجع أعلاه

وقضائنا وعاداتنا وتقاليدنا، وكذلك على انتقائنا وخيارنا الديني أم الفلسفي »[1].

أمام هذه المعطيات الاجتماعية التاريخية لتهيئة النخبة، علينا أن نقر أنها تكونت في المدارس "العربية الفرنسية" والثانويات التي أنشئت بعد 1850 وغيرها من المعاهد الفرنسية التي منحت هذه "النخبة" مدخلا إلى الثقافة الأوربية كمدرسة "تكوين المعلمين" ببوزريعة.

فالطرح يوحي بأننا بصدد تمييز شريحة من المجتمع الجزائري وهي "الشريحة المحبوبة" ذات الثقافة الفرنسية والتي انبهرت بالحضارة الفرنسية وراهنت على الفرنسية واقتنعت بضرورتها وإمكانياتها. و"يشمل هذا الصنف العناصر التي تجنست بالجنسية الفرنسية وتخلت عن أحوالها الشخصية –حسب الفقه الإسلامي– أو ما اصطلح على تسميتهم بالإندماجيين"[2]، فهي فئة متميزة لا هي جزائرية بثقافتها وفكرها ولا هي فرنسية بعرقها وجنسها ومن هنا وقعت عرضة لازدراء المجتمع الجزائري، فقد نعتوا" بالمرتدين" وعوملوا بدون احترام. ومن هنا اعتبرت جماعة النخبة أنفسهم "خارجين عن القانون" بالنسبة إلى كلا المجموعتين، الجزائرية والفرنسية[3]. هاته الجماعة هي التي رفعت في نضالها شعار التقارب والتفاهم بين المجموعتين المذكورتين.

وفي خطوة أخرى –نود منهجيا كما أسلف– مقاربة الصنف الثاني من المثقفين الجزائريين وهي الطبقة المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية أو هي مزدوجة اللغة والثقافة والوعي بالهوية الوطنية. « وهو صنف المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي وإن بدرجات متفاوتة. لكنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية حريصين على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية، ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية

(1) كولونا (ف)، المرجع أعلاه، ص 80

(2) الليلي محمد "المسألة الثقافية"، ضمن المستقبل العربي، عدد 45، ص39

(3) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية...، ص194

مظاهر مختلفة اجتماعيا وفكريا وسياسيا أحيانا أخرى، تمثلت الأولى في الحفاظ على طابعهم العربي الإسلامي في لباسهم وسلوكهم داخل المدرسة وخارجها، بينما تمثل تمسكهم الفكري والسياسي في تأييد الحركات الإصلاحية الدينية، أي تأييد حزب سياسي وطني »[1]، قد يظهر في المستقبل.

من بين الملاحظين الموجودين بالجزائر والقريبين من هذه الطبقة المثقفة هناك المستعرب –المستشرق "جورج مارسي" (Georges Marçais) الذي كان مديرا للمدرسة العليا بتلمسان حيث اعتبر النخبة "أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية والذين يعرفون عن مؤلفي العصر الإسلامي الذهبي وعن كتاب التراث العربي"[2]، أي تلك الجماعة التي درست كلا من الحضارة العربية والفرنسية.

وإذا حاولنا الاستناد في الطرح على هذه الازدواجية في الثقافة واللغة عند هؤلاء المثقفين، فإننا نلح من ناحية أخرى على "مفهوم" الوعي (conscience) الاجتماعي والسياسي الذي اتسمت به هذه الطبقة، وبمرور الزمن حيث التعبئة، أو الشعور بدورهم الهام الذي يلعبونه في شؤون بلادهم، وبصفتهم "أنتيليجانسيا" (Intelligencia) بالمفهوم الروسي أثناء تلك الفترة) يواجهون مشاكل أمتهم الكبيرة.

وإن تتبعنا تاريخيا حقيقة بروز هذه الطبقة المثقفة، للاحظنا أنها كانت نتاج الأسلوب التعليمي–المفروض فرنسيا– ووسط البيئة الثقافية التي احتضنته منذ منتصف القرن التاسع عشر والذي أدى نتيجة السياقات التكوينية إلى نوعين من المثقفين؛ مثقفي المدرسة الفرنسية ومثقفي المدارس والمعاهد القرآنية والجامعات الإسلامية. وحتى إذا حصل هذا

(1) جيغلول، نفس المرجع أعلاه. [illegible] هذا التعريف [illegible] –الاهتمام من قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية بالنسبة بدور هذه الشريحة المثقفة

(2) سعد الله (أ)، المرجع السابق، ص185

الانقسام حقيقة فلا يجب أن ينظر إليه بصفة تفرع ثنائي، إذ يجب الأخذ في الاعتبار واقع المثقفين المتخرجين من المدارس الإسلامية الجزائرية تلمسان، قسنطينة والعاصمة– أولئك الذين يشكلون عملية اتصال بين النوعين[1] السابقين وحتى مسألة الانقسام اللغوي عند المتفرنسين والمعربين يجب تفادي طرحها داخل علاقة معارضة، بل فهمها في سياق منافسة–تكاملية[2].

فمن المسلم به أن اللغة الفرنسية هي لغة مؤسسات النظام الاستعماري والمهيمنة داخل الأوساط السياسية والاقتصادية مقارنة إلى اللغة العربية؛ إلا أن دور اللغة العربية لم يختف رغم تقلصه في المحيط الرسمي الاستعماري. فمن جهة هناك ثبات واستمرارية هذه اللغة داخل بيئتها الثقافية العربية الإسلامية، ومن جهة أخرى فإنها استطاعت مواكبة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي حصلت طوال الفترة الاستعمارية الممتدة خلال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن الحالي (إن في مجال التكوين التقليدي والترجمة والإدارة)، ومواكبة تيار النهضة والحداثة المسجلة في المغرب العربي (الصحافة والخطابة، العرائض، الأندية والجمعيات) اقتداء بما يحصل في المشرق العربي.

وكما أسلفنا ضمن سياقي "التطور الاجتماعي" و"الجذور التاريخية الثقافية" بالنسبة للقطاع الوهراني وبالتوازي مع مناطق البلاد الأخرى هناك استمرارية لدور الزوايا والمدارس القرآنية والمعاهد الإسلامية خلال هذه الفترة كمؤسسات تعليمية؛ إذ أن المتخرجين من هذه المؤسسات سوف يسلكون اختيارات عديدة مثل انكبابهم على فتح المدارس القرآنية والتحاقهم بالعدالة والإدارة كأعوان ومترجمين وغيره. إن نموذج المثقفين الذين تقلدوا مناصب "عدول" و"باش–عدول" وأعوان–أهالي و"خوجة" وغيرها من المناصب السياسية والاجتماعية بواسطة هذه اللغة يفيد ببقاء وصمود

(1) DJEGHLOUL (A.E.K), « la formation des lettrés modernes algérien 1880-1930 », in travaux du laboratoire d'histoire et d anthropologie sociale et culturelle (C.R.A.S.C) Oran, O.P.U, Alger 1988, n°04, pp7-9

(2) DJEGHLOUL (A.E.K). Op.cit

اللغة العربية كأداة عمل، ونموذج خريجي زوايا منطقة مستغانم -وليس الغريب- جدير بالاهتمام خلال هذه الفترة[1].

في الغالب كان التعليم السائد والمنتشر في ربوع المناطق الجزائرية هو التعليم العربي التقليدي الذي استمر في تأدية وظائفه. فحسب إحصاء 1871 كان عدد الزوايا بمؤسساتها الدينية والثقافية تقترب من الألفي زاوية تشرف على تعليم وتثقيف حوالي 28000 تلميذ من السكان[2]. كما كانت هذه المدارس التقليدية تكون وتحضر الطلاب للالتحاق في المستقبل بالمعاهد المشهورة مثل جامع الزيتونة في تونس، وجامع القرويين في مدينة فاس، وأحيانا أخرى إلى جوامع المشرق العربي في مصر وسوريا والحجاز.

إن المؤسسات المذكورة استطاعت المحافظة على اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في مستوى محترم متحدية بذلك الإجراءات التعسفية الاستعمارية ضدها. ولا يمكن أن نقلل من الدور الحيوي لهذه المدارس القرآنية والزوايا في نشر الثقافة والعلم في فترات صعبة، تميزت بانعدام وجود تنظيم رسمي خاص بتعليم الجزائريين، ضحية قصور السلطات الفرنسية في القيام بواجبها "الحضاري".

ففي 1891 أقرت لجنة مجلس الشيوخ التي زارت الجزائر "أن التعليم المقدم حاليا في الجزائر متروك في أيدي الأهالي. والزاوية التي يدرس فيها القرآن وتفسيره هي المؤسسة التعليمية والتربوية الوحيدة في البلاد".

(1) إننا نشاطر رأي حمدول عبد القادر عندما يقر ويؤكد، بأن الحملة سحبته لإعادة بناء الجهاز التربوي القديم، مع أنها غير معروفة ولم تنل حظها [من البحث والاهتمام] كباقي ... مع التعليم الكولونيالي مع بداية القرن [التاسع عشر] والحرب العالمية الأولى" مرجع السابق، ص7 وهو ما نجد به بعض مضامين محورنا "الجذور التاريخية الثقافية" من جهة، ونسير مع حد الانشغال الأكاديمي.

(2) نورو -بوليو (ب)، الجزائر وتونس، ص251

3- إسهام "المدرسة الإسلامية العليا" بتلمسان

عندما نحاول ملامسة البيئة الثقافية التي حوت إلى حد ما عملية تكوين الناشئة الجزائرية داخل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حتى تبرز وتتطور في شكل شريحة مثقفة ونخبوية، فمن الضروري التأكيد على الدور الذي لعبته المدرسة الإسلامية العليا بمدينة تلمسان (Medersa de Tlemcen) على غرار مدرستي قسنطينة والعاصمة انطلاقا من تاريخ تأسيسها.

فهي المدرسة التي « نشأت في شهر جويلية 1848 "بالعباد" قرب مسجد سيدي بومدين -في البداية- بهدف تعليم الشباب وخصوصا تكوين "الدراريين" بالنسبة للقبائل [العربية]، تفاديا من توجههم إلى زوايا منطقة القبائل حيث التعليم اسماوي لنا »[1]، قبل أن تتأسس نهائيا بقرار رأسي في 30 سبتمبر 1850 حيث اختصت بالدراسات التعليمية الهادفة إلى تكوين وتخريج موظفين تحتاجهم الإدارة الاستعمارية كالمفتي والعدول والمترجمين ومدرسي اللغة العربية. وكانت هذه المدرسة الإسلامية ذات الطابع الفرنسي، تدار تحت أشراف مسؤول فرنسي يتقن اللغة العربية ولا تخفي نوايا السلطات الفرنسية من وراء هذه "سياسة إزاء المدارس الإسلامية الثلاث وبجعل هذه الأخيرة تحت رقابتها، وإبعاد السكان الجزائريين عن تأثيرات رجال الدين في الزوايا والمساجد والمدارس الحرة؛ ومن ناحية أخرى حاولت الإدارة الفرنسية بتأسيس هذا التعليم الإسلامي منافسة الزوايا الموجودة في المغرب وتونس، حتى ينتقص من قيمتها ووزنها العلمي بتخفيض عدد طلابها من الجزائريين الوافدين إليها وإبقائهم في الجزائر لمتابعة الدراسات العالية في المدارس الإسلامية الحكومية؛ وكان يشترط للالتحاق بهذه المدارس معرفة اللغة الفرنسية رغم أنها أنشأت للدراسات العربية الإسلامية، إلى جانب أنه لم يسمح لكل

(1) C A O M, cart 1J82 « Rapport sur l'école supérieure de Tlemcen »

الجزائريين التعليم والتكوين بها وإنما فقط لأبناء العائلات الذين أظهروا ميلا لفرنسا واستطاعوا التقارب والتجاوب مع سلوكها ونظمها[1].

وفي إطار تنظيم المدارس الإسلامية صدر مرسوم يدعم قرار 1850 بفرض شهادة الكفاءة الإجبارية للطلاب حتى يلتحقوا بها بعد أن يكون قد تابعوا دراستهم الابتدائية في المدرسة العربية-الفرنسية و(Ecole française-musulmane).

لم تستطع هذه المدارس الإسلامية أن تجلب إليها في المرحلة الأولى الأعداد الكافية من التلاميذ الجزائريين، وخاصة الخارجيين عن دائرة مكان وجودها. فكان يراعى فيهم كذلك موقفهم اتجاه السلطات الاستعمارية كتوفر شروط الأمانة والصدق والشعور الحسي إزاءها. ولإدخال التأثير الفرنسي في المدارس الإسلامية، صدر مرسوم 1865 الذي وضع إدارة ومراقبة وتفتيش هذه المدارس بيد أيدي السلطة الفرنسية، كما صدر من بعد ذلك مرسوم 16 فبراير 1876 في حق هذه المدارس ليعكس الطابع "السياسي والفرنسي لها، فحدد هدف المدارس العليا للقانون الإسلامي" في تكوين مرشحين وموظفين للأعمال القضائية والتعليمية والدينية إلى جانب بعض الوظائف التي هي بإمكان المسلمين غير المتجنسين شغلها بفضل مرسوم 21 أفريل 1866.

كما أعفى مرسوم 1876 حاكم المنطقة العسكرية من إدارة التعليم فيها لصالح مدير التربية مبقيا دوره للمراقبة السياسية والإدارية الرسمية. وقد أعتبر المرسوم المذكور والملحق بتنظيم 7 مارس 1877 هذه المدارس رسميا "مدارس عليا للقانون الإسلامي" تحتوي كل مدرسة على ستة أساتذة (ثلاثة مسلمين وثلاثة فرنسيين) يقومون بإعطاء تكوين كامل في هذه المدارس خلال ثلاث سنوات لطلاب داخليين لا تقل أعمارهم عن سبعة عشر سنة

ومن ناحية البرامج التـــي شملته هذه المدارس الإسلامية في مرحلتها التأسيسية (1848-1850) هناك "مواد التوحيد والفقه التشريعي والنحو

(1) طالع مضامين أ.م.ب.أكس، (C.A.O.M), cart 1S.24

واللغة"[1]، قبل أن تصقل ببرنامج أكثر كثافة وفقا للمادة الرابعة من مرسوم 1876 التي حوت تعليم اللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافيا والحساب وبعض مبادئ القانون الفرنسي كالقانون المدني، والجنائي والإداري، بالإضافة إلى تعليم اللغة العربية والأدب العربي وعلم التوحيد والقانون الإسلامي.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى مرسوم 21 نوفمبر 1883 الذي أعفى حكام المقاطعات العسكرية من مراقبة المدارس الإسلامية وإرجاعها إلى الحكام المدنيين (Préfets)، رفقة نقل تسيير هذه المدارس والإشراف عليها من طرف مديرية التربية. أما مرسوم 23 مارس 1895 الذي جاء تتويجا للتقرير الذي قدمه عضو من مجلس الشيوخ، "كومب" (Combes) حول "وضعية تعليم الجزائريين" فقد أتى بعدة إصلاحات وحدد مدة الدراسة في هذه المدارس بأربع سنوات (عوض ثلاثة)؛ وتأسس إلى جانب ذلك قسم عالي "La Division Supérieure" تكون مدة الدراسة سنتان وهو ملحق بمدرسة العاصمة، أي ما يساوي في المجموع ست سنوات. وهذا القسم العالي مخصص فقط لعدد قليل من العناصر التي تثق فيها الإدارة الفرنسية، والذين تربطهم معها علاقات حسنة[2]، لأنهم سيتولون مناصب عالية ومهام في القضاء الإسلامي؛ ولا يلتحق بهذا القسم إلا الطلبة الحاصلون على "شهادة الدراسات" المتخرجون من المدارس الإسلامية الثلاث. كما تأسس بحكم هذا المرسوم صف جديد للصحة العامة وشعبة للتجارة لم يكتب لهما النجاح الكبير.

ورجوعا إلى المنطقة الوهرانية -بعد هذا العرض التنظيمي للمدارس الإسلامية الثلاث- فإننـــا نرى دور المدرســـة التلمسانية مهمـــا للغاية سواء من الناحية الرسمية (1848-1912 وما بعد أيضا) في استقباله لوفود الطلبة وتخرجهم، أو فيما يتعلق بالجانب التكويني لهم وهو التكوين الذي اقترب بيداغوجيا من التحديث في البرامج على الطريقة العصرية عبر المراحل التاريخية المعروفة.

(1) C.A.O.M, cart 1J82 Idem.

(2) "نشرة التعليم الأهلي"، رقم 13، ص15

إن المحلل للأرشيف والوثائق المتعلق بالمدرسة الإسلامية التلمسانية[1] يلمس جوانب عديدة بالنسبة للبيئة الثقافية والعلمية التي كانت تسير عليها المدرسة منذ بداية عهدها وبالنسبة للعلاقة المنسوجة بينها -كمؤسسة علمية وتربوية- وبين الزوايا الدينية التي كانت تزودها بأفواج الطلبة لفترة طويلة، مثل زاوية أولاد سيدي الطيب "بعمي موسى"؛ وفي مرحلة ثالثة هناك علاقة عضوية وتكاملية بين أساتذة الشريعة واللغة والفقه الذين ينتمون إلى هذه المدرسة والمدرسين (Mouderres) في مساجد المدن الكبرى كتلمسان، وهران، معسكر، بلعباس ومستغانم بصفتهم معتين وأئمة ومعلمين داخلها، يمكن إلحاقهم كأساتذة بالنسبة للمدرسة التلمسانية من الإدارة الحكومية أثناء شغور المناصب؛ وفي حالات عديدة يُعيَّنون في القضاء الرسمي بصورة عادية أو كمستشارين ومساعدين في بعض المهام العليا، مثلما حدث مثلا "لسي بوعلي الغوثي بن محمد"، المدرس بمسجد سيدي بلعباس عندما انتدب إلى مدينة طنجة المغربية ليساهم في تحرير جريدة "السعادة"[2] لستة أشهر ومنذ مايو 1904.

فهي المدرسة التي عرفت كبار العلماء في الشريعة واللغة والنحو والتوحيد في الجهة الغربية من الوطن أمثال سي أحمد بن طالب (من تلمسان) ومولاي الطيب ولد بن عزة (من لحساية) وسي محمد ولد عبد الله (من العباد) وسي الطاهر بن غراس (قاضي تارارة) وسي محمد بن مرابط (من تلمسان) مع نهاية الربعينيات وخلال الخمسينيات؛ وهناك الحاج محمد بن عبد الله الرقدي، صاحب إجازة في البلاغة من جامعة الأزهر وسي محمد بن ويس وسي محمد بن الشيخ وسي الحبيب بن العربي وسي محمد بن أحمد وسي الحاج محمد بن بوطالب وسي ميلود بن نميش وسي أحمد بن البشير (من معسكر) -هذا الذي تتلمذ على يد الشيخ بوراس ولد الشيخ بوطالب بمازونة- وسي أحمد بن حمزة وسي طاهر بن حسان، وكلهم أساتذة امتد نشاطهم خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، مع البغدادي بن

(1) منها مثلا أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس مع مجموعات رصيد "الحكومة العامة" تحت أرقام 1 S24, 2.S24, 20J60 et 1J83.

(2) م.أ.و.و علبة 4471، "عرض عن وضع الأهالي السياسي" نوفمبر 1904

يوسف والهاشمي بن أحمد -مع الثمانينيات- وصولا إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع أبي بكر عبد السلام بن شعيب.

ونعتقد أن شريحة واسعة ورئيسية من الطلبة المتخرجين من هذه المدرسة استطاعت أن تحتل مكانتها في المجتمع الجزائري كوسيط داخل المؤسسات الاجتماعية والدينية والثقافية كإداريين وقضاة ومفتين ومدرسين وغير ذلك[1]. وإذا كانت أفواج الطلبة التي التحقت بالمدرسة حكرا على مدينة تلمسان في بداية عهدها (1848-1860)، فإن فئات أخرى من مختلف مناطق القطاع الوهراني الساحلية والداخلية -من الزوايا وطلبة الأقسام الملحقة بالمساجد الكبرى في العمالة- أصبحت تتنافس على مقاعدها (1860-1880) قبل أن تمنح أولوية القبول داخلها للتلامذة الجزائريين المتحصلين على شهادات المدارس الفرنسية، أي أولئك المتخرجين من المدارس العربية الفرنسية (Ecole Arabe-Française) خصوصا بعد مراسم الإصلاحات التربوية لسنة 1877 وسنة 1895.

معدل الطلبة المسجلين بالمدرسة الإسلامية بتلمسان			
الفترات التاريخية	المعدل	الفترات التاريخية	المعدل
1852 - 1848	25	1887 - 1883	44
1857 - 1853	35	1892 - 1888	26
1862 - 1857	51	1897 - 1893	38
1867 - 1863	60	1902 - 1898	33
1872 - 1868	55	1907 - 1903	47
1877 - 1873	53	.912 - 1808	56
1882 - 1878	50		

(جدول رقم 8)

(1) من ذا ضرورة بروز أبحاث جامعية عن هذه "المدرسة-المؤسسة" بالنسبة للتاريخ الجزائري داخل الحقبة الكولونيالية

وفي إطار حركة التنظيمات التي شهدتها المدارس الإسلامية، صدر قرار 18 مارس 1905 ليطم سير هذه المدارس، وهو القرار الذي أصدره الحاكم العام جونار محاولا تشجيع الدراسات العربية الإسلامية، التي تعتبر جزء من سياسته "الأهلية" و «أن المصلحة تتطلب ذلك للاستفادة من طاقات الجزائريين »[1]. فقد حاول الحاكم العام الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية وتأسيس بعض المكتبات في المدن الكبرى لتسهيل مهمة تكوين مثقفين جدد، كما أعيد النظر في مستوى الأساتذة.

ومنذ 1905 بدأ العمل بالإجراء الجديد المتمثل في أن يكون أساتذة هذه المدارس أنفسهم متخرجين من القسم العالي بمدرسة العاصمة. أما فيما يتعلق باللغة الفرنسية والمواد المدرسة بجانبها بنفس اللغة، فإن الأساتذة المشرفين على تعليمها عليهم أن يكونوا حاصلين على شهادة البكالوريا ويحملون ديبلوم اللغة العربية وحاملين لشهادة "أهلية التعليم" من مدارس المعلمين. وكان من بين هؤلاء الفرنسيين الذين أشرفوا على التدريس في مدرسة تلمسان كل من المترجمين العسكريين بيلار (Pilard) وريكات (Ricat) وأساتذة اللغة الفرنسية ديسيو (Decieux) وديستانغ (Destaing) وريندامك (Rindemk) وإدمـون دوتي (E Doutte) ووليلم مارسي (W Marçais) والفريد بال (A.Bel) وغيرهم.

كان الفريد بال وهو مدير للمدرسة التلمسانية يرى من خلال تلك الإجراءات التنظيمية الجديدة ذات الطابع الفرنسي إمكانية تكوين « نخبة مثقفة من هؤلاء المتخرجين من المدارس الإسلامية الحكومية، أي شريحة نخبوية وقيادية بعيدة عن كل تفكير أرستقراطي أو أية مسبقات شبه دينية حمقاء »[2]. وأكثر من ذلك، فقد تركز العمل على المواضيع الفرنسية في البرامج التعليمية لهذه المدارس، لأن الهدف الأساسي عند الإدارة الاستعمارية كان يكمن في ترجيح كفة الأفكار الفرنسية وتطبيق الطرق

(1) جولوش (ج.ج)، المرجع السابق، ص227

(2) MASSE (H). « les études arabes en Algérie (1830-1930) ». in Revue Africaine, n°74 1933, p232

التعليمية الفرنسية لموازنة التعليم العربي الإسلامي أي التعليم الديني بصورة أخص.

ونخلص في النهاية عن المدرسة التلمسانية أن تلمسان كانت إلى ما بعد 1900 تقوم بدور هام "كعاصمة دينية في الجزائر"[1]، والتي استطاعت أن تكون دفعات من الطلبة ابتداء من 1848 متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية، وملمة بالعلوم واللغة ومبادئ القانون "المدني" و"الجنائي" و"الإداري" الفرنسي.

وبازدواجية ثقافة ولغة هـؤلاء الطلبـة فهم مطلعون بالطبع على الحالة السيئة التي يوجد عليها الجزائريون -نتيجة السياسة الاستيطانية الاستعمارية منذ 1830- اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وهم على دراية رفقة زملائهم المتنورين من "صف المعلمين" وبعض "المثقفين التقليديين" كأبي بكر عبد السلام بن شعيب وأمحمد بن رحال الندرومي بما كان يجري رسميا في الجزائر من "تقصي البعثات البرلمانية" في المسائل التي تخص المجتمع الجزائري كما حصل مع "بعثة الثلاثة والعشرين" لجول فيري (Jules Ferry) سنة 1892، وبعثة 1900 وغيرها بدعوى ضرورة القيام بالإصلاحات في الجزائر.

4 "الشبان الجزائريون" في القطاع الوهراني

شكـل قسـم من تلـك الشريحة الهامة والمتميزة من خريجي المدرسة العربية-الفرنسية ومدرسة تلمسان الإسلامية مع قسم "من صف المعلمين" والجامعيين وما شابههم حركة "الشبان الجزائريين" في عمالة وهران، أو ما اصطلح على نعتهم لأول مرة في تاريخ الجزائر الثقافي والسياسي "بالشبان الأتراك" من طرف "المستشرقين-المستعربين" إدمون دوتي (E Doutte) ووليام مارسي (W Marçais)؛ وهما آنذاك أستاذان بالمعهد العربي-الفرنسي ومدرسان بالمدرسة الإسلامية التلمسانية. فهما

(1) AGERON (Ch R), « le mouvement Jeune Algérien de 1900 à 1923 ». in Etudes maghrébines, mélange Charles André Julien, Paris P U F 1964 pp217-243

الذات لاحقا ذلك "التغير في الذهنية" لدى الشباب الجزائري وذلك "المجهود للإصلاح الديني"[1]، مما يوحي لنا بجدية النقاش العقلي داخل بيئتهم الثقافية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين خصوصا بعد مجيئ شيخ جامع الأزهر "المصلح"، محمد عبده إلى الجزائر عام 1903.

وتكلم أيضا عن هذه النخبة من الشباب الجزائريين "المفكر المثقف" أبو بكر عبد السلام بن شعيب، الأستاذ بمدرسة تلمسان بمناسبة "أشغال المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع الكولونيالي" سنة 1900 بكونها نخبة جزائرية تملكت بعمق في اللغة الفرنسية بترددها على مدارس العاصمة أو على المدارس ["الإسلامية" العليا بتلمسان وقسنطينة والعاصمة] كما درست الآداب واللغة الفرنسية...[وغير ذلك من العلوم]... »[2].

من جهة أخرى نتصور الجو الثقافي-السياسي الذي كان عليه الشباب الجزائريون سواء بمطالعتهم « للصحف والمجلات الصادرة في الجزائر أو الممنوع بدخولها »[3] من الخارج، أو نشاطهم داخل "الأندية" و"الجمعيات" التي يؤسسونها، الأمر الذي سيبلور أفكارهم ويصقل آرائهم وينظم اتجاهاتهم السياسية اتجاه القضايا المختلفة التي يعاني منها المجتمع الجزائري كما سنرى لاحقا.

وكما أسلفنا فإن الشريحة الثانية التي ستبلور تيار "الشبان الجزائريين" هي الأخرى، تمثل أولئك المدرسين (Instituteurs) وأعوان المدرسين وبعض الطلاب الثانويين وبعض الجامعيين والصناعيين، أي أولئك الذين استطاعوا أن يستفيدوا من السياسة التعليمية التي تبناها "الجمهوريون". وهي السياسة التي كان لها أصداء في الجزائر حيث استخدمت بعض الشخصيات نفوذها لمحاولة خدمة "التحرير الثقافي" للجزائريين أمثال جول

(1) Cf DOUTTE (Edmond) « l'Islam Algérien en 1900 », in B S G A O, n° 1900

(2) طالع مدخل عبد المثقف الجزائري داخل أشغال هذا المؤتمر حول «مسألة اندماج أهالي المسلمين بالجزائر مع الفرنسيين » من 6 إلى 11 أوت 1900

(3) طالع مختلف التقارير و"العروض" عن "حالة الأهالي الذهنية" بين 1903 و1914، ج أ و. و، علبة 4471 وغيرها

فيري (J.Ferry) وأوغست بوردو (A.Burdeau) واميل كومب (E.Combes) وليون بورجوا (L.Bourgeois) وألفريد رامبو (A.Rambaud) وغيرهم؛ إذ لم يكن الجمهوريون يرغبون في أن تصبح قضية تعليم الجزائريين من اختصاص الكولون، ولم يكن تصرف الجمهوريين بهذا الشكل من 1882 إلى 1892 وعلى رأسهم جول فيري نابعا من مبدأ "الحياد المدرسي العالي على الجمهوريين بقدر ما يعبر في حقيقته عن وجود سياستين استعماريتين واحدة في باريس والأخرى في الجزائر"[1].

فمدرسة الجمهوريين تمثل سياسة الدمج وإلحاق المستعمرة بالوطن الأم في حين تمثل مدرسة الكولون سياسة الانفصال عن فرنسا والاستقلال بعضها لأن القوانين المتعلقة بالأرض والقضاء والإدارة كانت تسير وفقا لمصالح هؤلاء الكولون، وأن المدرسة كوسيلة للإدماج كانت تشكل خطرا عليهم"[2].

وفي مرحلة أخرى استطاعت هذه الشريحة من المثقفين النخبويين أن تبرز أيضا نتيجة سياسة الحاكم جونار "الأهلية" (1900 1911) التي كانت تهدف إلى جلب الطبقة المثقفة إلى فرنسا لبث "رسالة فرنسا الحضارية"

وقد كان لسياسته التعليمية و"الأهلية" أبعد الأثر على الحياة الثقافية في الجزائر متمثلا في دفعة دفة الحياة الثقافية الجزائرية ومسيرتها إلى الوجهة الفرنسية بتكوين قسم من تلك النخبة المتطورة من خريجي "الشعبة الخاصة" من معهد المدرسين ببوزريعة، أو الطلبة الجامعيين والثانويين[3] رغم قلة عددهم (90 عام 1897 و84 عام 1898)[4]. أما صنف المعلمين الجزائريين فإنه لم يستطع تأسيس أكثر من 22 صف كل سنة في ميدان

(1) كولوما، نفس المرجع أعلاه، ص39

(2) كولوما، نفس المرجع، ص40.

(3) أول طالب حصل على شهادة البكالوريا في الغرب الجزائري كان "سي طيبي بن فلور"، أنظر صحيفة "صدى وهران"، عدد 23 أوت 1884

(4) راجع مختلف التقارير عن الوضع التعليمي في الجزائر خلال مدير (Jeanmaire) أكاديمية الجزائر (العمادة) وخاصة تقرير "1897-1898" وتقرير "1898- 899"

تعليم الصبية الجزائريين رغم ما هدف إليه مرسوم 1892 الذي أمر بتأسيس من 60 إلى80 صفا جديدا كل عام خاصا بتعليم الجزائريين لتوظيف خريجي صفوف المعلمين فحتى سنة 1896 ومنذ 1900 لم يكن هذا الصنف من المثقفين يتعدى 150 بكثير ولكنه يقترب من 200[1].

وعلى مستوى القطاع الوهراني يعي "الإحصاء المهني" لسنة 1911 بألف وخمسين (1050) "موظف وعامل دولة لعمالة وهران وبلديتها"، شكل المدرسون داخلها نسبة اقتربت من 7,23%، كان 75% منهم يحملون "شهادة الأهلية الابتدائية" أما الباقي فيحملون "شهادة الدراسات الابتدائية" فقط. وبعيد "الإحصاء العام للجزائر" في هذا الأمر قبل 1914، بتقديم 84 معلما من بينهم 40 مدرسا و39 مساعدا أهلي و5 ممرنين.

وهذه الأرقام تطلعنا من جهة أخرى أن تعليم الجزائريين مع مطلع القرن العشرين كان غير فعال، على الرغم من الانتعاش الذي شهده بموجب مرسوم 1883 ومحاولة إعادة تنظيمه وفقا لمرسوم 1892. ففي سنة 1899–1900 كان عدد التلاميذ الجزائريين في جميع المؤسسات التعليمية حوالي 25000 يتوزعون على المقاطعات الجزائرية الثلاث:

المقاطعات	مدارس الأمومة		مدارس الأمومة		صف المعلمين ببوزريعة	الثانويات والمعاهد	المدارس الإسلامية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
الجزائر	112	71	10 143	540	35	35	74
قسنطينة	86	70	7 569	546		27	47
وهران	201	193	3.282	467		24	43
	399	334		1553	35	86	164
المجموع	733		23 547				

(جدول رقم 9)[2]

(1) أجرون (ش.ر)، المرجع السابق، ص226

(2) جون ميرا تقرير 1899–1900، نفس المصدر أعلاه، ص80

وهو ما يعطي نسبة 3,8% تقريبا بالنسبة لعدد التلاميذ الجزائريين الذين بلغ عددهم 565 24، عن هم في سن الدراسات (3190 63) سنة 1901[1] وترجع هذه النسبة الضئيلة لدى المتعلمين الجزائريين مقارنة مع تطور عدد السكان(000 500 4) إلى رفض الكولون ومعارضتهم الدائمة لمنح القروض الضرورية إلى البلديات لتأسيس مثل هذه المدارس لصالح الجزائريين. فحتى سنة 1911 أقر التعليم الفرنسي عن "226 من التلاميذ الأهالي"، اقترب مستواهم من البكالوريا أو تعداها.

وعموما ورغم صعوبة تحديد وتقديم عدد حقيقي يفي بحجم النخبة الجزائرية مع العشريتين الأولى والثانية من القرن الجديد، فإن بعض الدراسات بادرت بتقديم أرقام عنها « كألف وألف ومائتين (1000 و1200) عن المتخرجين في مختلف الجمعيات الشبانية الجزائرية »[2].

وفي هذا السياق عن تكون "النخبة" و"الفئات المثقفة" الجزائرية عموما، فإن نشاطها الثقافي والسياسي كان واضحا وفعالا داخل المجتمع الجزائري عبر العديد من النوادي والجمعيات الثقافية التي أنشأتها مع نهاية القرن 19 وحتى 1914. وهي المراكز التي استندت عليها "النخبة المثقفة"، والتي كانت تؤدي وظيفة المدرسة، وحلوة الأحاديث، وملتقى اجتماعي "للرياضة، والإسعاف والكشافة، ومقر النشاط السياسي. ومن بين المنظمات الثقافية

(1) CHEFFAUD (M), « l'Enseignement des musulmans en Algérie entre 1830 et 1946 », in « Documents Algériens », Série politique, 1947, p30

يمكن مقارنة عدد الجزائريين المتعلمين مع عدد الفرنسيين الذي بلغ 530.78 (أي 84%) من بين 93.531 من هم في سن الدراسة

(2) أجرون (ش.ر)، المرجع السابق، ص226، وعنه فإن مصلحة الشؤون الأهلية بالحكومة العامة أعطت تقديرا عنها عام 1930 يتراوح من "بعض مئات إلى أقصى عدد وهو 2000، في حين أنها تكلمت عن 10.000 سنة 1936"، ويعلم من جهة أخرى أن مشروع فيوليت -الذي صمم من جانب متطورين (Evolués)، فئة العسكريين من أهل الريف والمتقفين- حسن ما بين 20.000 و25.000 فرد [حسب لوبيست سابانيه]، طالع أجرون (ش.ر)، نفس المرجع ص227. أما مؤتمر "البيان الجزائري" سنة 1943 فقدر عدد أعضاء جماعة النخبة بـ 1655 شخصا، مقسمين كالتالي: 1000 حامل اختصاصي، 41 طبيبا، 22 صيدليا، 9 أطباء أسنان، 3 مهندسين، 7 محامين، 10 معلمين في المدارس الثانوية و500 مدرس". نظر سعد الله أبو القاسم "الحركة الوطنية.."، ص186 [من سارسيني ص184]

التي ساهمت في نهضة الجزائريين هناك "الجمعية التوفيقية" بالعاصمة التي أنشئت سنة 1908 وأعيد تأسيسها عام1911 برئاسة الدكتور ابن ثامي والتي ضمت 200 عضو[1]، و"نادي صالح باي" بقسنطينة والذي ضم 1700 عضو سنة 1908 وله فروع كثيرة في مدن الجزائر[2]. وهناك "الجمعية الرشيدية" التي تأسست سنة 1894 من طرف شباب جزائري متخرج من المدارس العربية الفرنسية، وهي الجمعية التي لها فروع في كل أنحاء الجزائر (فرع العاصمة وحده كان يضم 250 عضوا عام 1910).

ولقد اقتربت هذه الجمعيات "الثقافية-السياسية" في أهدافها ونشاطها بعقدها سلسلة من المحاضرات الهامة، ومساعدة الشباب الجزائري على العمل، والتفكير، والعيش عيشة حديثة، أي القيام بجمع أولئك الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير أفكارهم العلمية والاجتماعية، وتكوينهم السياسي بمطالعة الصحف المختلفة وباللغتين، جزائرية كانت، مشرقية أو غيرها من صحف عواصم العالم.

إن الأندية والجمعيات الثقافية على مستوى الغرب الجزائري قد واكبت هي الأخرى تلك النهضة "الثقافية والسياسية" التي كانت تجري في الجزائر، ومبكرا. فمنذ 1901 وجد بتلمسان "حزب [جماعة ؟] الحضارة والتقدم"[3]. ونفس هذه المدينة الحضارية والثقافية كانت السباقة على مستوى مدن القطاع الوهراني في رؤية مثقفيها يؤسسون "نادي الشبان الجزائريين" يوم 28 مارس 1910 حيث تألفت اللجنة الإدارية من أستاذ وهو "أبو بكر عبد السلام بن شعيب"، ومدرس (بوعلي غوتي) وخوجا (ابن تركية محمد) وموظف بالبنك (ابن دالي محمد) وتاجر (شلابي عبد الكريم) مع ستة معلمين وهم بعشي محمد وابن اسماعيل محمد وبوعباد محمد وعبورة مصطفى وقلوش قادة ومسلي محمد. وعندما تجددت إدارة

(1) سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، ص160-161، انظر "مجلة العالم الإسلامي"، مجلد 7، 1909، ص125.

(2) سعد الله (أبو القاسم)، نفس المرجع السابق.

(3) ميسه (ج)، المرجع السابق، ص217

هذا النادي يوم 23 مارس 1912، طرأ تغيير على هيأتها بصعود أربعة تجار (شلابي عبد الكريم، وابن عمر بن علي وذيب يوب وجراجا الحاج)، وثلاثة مدرسين (بحشي محمد وابن اسماعيل محمد وعبورة مصطفى) ومساعدي محام (ابن ندوش مصطفى وويس غوتي)، ومحامي (طالب عبد السلام)، ومحاسب (ابن يادي محمد)، وفلاح (بربر بن علي) وملاك (مالطي محمد) وخلال سنة 1912 أسس المدرسون المسلمون بتلمسان دائما جمعية رياضية سميت "النادي المسلم التلمساني" ترأسه المحامي طالب عبد السلام.

إن محفوظات الأرشيف المنوطة بهذه الجمعيات والنوادي عبر جزائر ما قبل الحرب العالمية الأولى، وخلال فترة ما بين الحربين (والتي هي بصدد الترتيب النهائي لوضعها بين أيدي الباحثين)[1] تؤكد مدى اتساع انتشارها مع مطلع القرن العشرين إن في المجال الثقافي السياسي، الاجتماعي، الرياضي أو الديني (Les cultuelles) عبر نواحي ومناطق الجزائر كلها، وذلك على مستوى الجزائريين والأوربيين؛ إذ شهدت مدينة وهران ميلاد "النادي الوهراني" عام 1911 من طرف اللجنة المشرفة على صدور "جريدة الحق الوهراني" وهو النادي الذي كانت تتردد عليه وتجتمع فيه أنتيلجانسيا القطاع الوهراني (كأمحمد بن رحال الندرومي وغيره).

وعرفت هذه المدينة أيضا منذ مطلع القرن العشرين بداية النضال والصراع الاجتماعي الذي كان يؤطره مثقفو وبورجوازيو أنديتها بتوجههم نحو الشغيلة الجزائرية لتنظيمها، كما حصل مع الشاب "ابن سعد" (وهو من أعضاء لجنة جريدة "الحق الوهراني")، المنشط الرئيسي بالنسبة

(1) لم نستطع الفرع المصوري لمديرية أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس (Aix-en Provence) التي بدأنا تنقيبنا عن هذه الأندية والجمعيات ثم، وجودنا بمكان تابعة عام 1993، لقصد استغلالها بشكل أوسع مكانت حصتهم أن عملية الفرز والترتيب المنوطة بذلك الأرشيف لم تتم بعد، وسلمت لنا قصرا "محتويات جرد" أولية أفادتنا بوجود 13 ورقة من الحجم الكبير تمس فترة 1902-1953 بالنسبة للجزائريين والأوربيين والإسرائيليين، داخل القطاع الوهراني (من ورقة رقم 3277 إلى ورقة رقم 3290)، إذ حوت الورقة الأولى منها (أي 3277) حوالي 75 ملف خاص، لمختلف الجمعيات والنوادي

"الجمعية التضامن الخيري الأهلية" من 1900 إلى 1930[1]، و"العربي فخار" الذي ترأس "نقابة الشحانين الوهرانيين" وهي النقابة التي تأسست بين 1903 و1904[2]. وعندما ترعرعت جريدة "الحق الوهراني" أسس الشبان الجزائريون المنتمون إليها "جمعية المدرسين الأهالي لعمالة وهران" في مايو 1912[3]، عرفت باسم « جمعية الصداقة » وكان على رأسها معيد بن عودة.

كما عرفت مدن أخرى في القطاع الوهراني أنديتها الخاصة بها كمدينة مستغانم التي أسس شبابها ناديهم على شاكلة "نادي الشباب" التلمساني سنة 1913[4]، وشهدت من قبل ميلاد فرع "الجمعية الرشيدية" عام 1909[5]، ومدينة سيدي بلعباس التي شهدت تأسيس "نادي المسلمين" بعد 1910. أما دائرة معسكر الواسعة فلقد تميزت بكثرة نواديها وجمعياتها المختلفة خلال هذه الفترة؛ نشير منها إلى « اتحاد تغنيف » التي عرف نشاطا حثيثا ابتداء من 1911 من طرف أعضائه من المدرسين الشباب، ومنهم "معيد بن عودة" الذي كان يترأس جهويا "جمعية المدرسين" الجزائريين. وهناك "نادي الاتحاد" بتيغري، و"نادي الاتحاد" بمدينة معسكر؛ هذه المدينة التي تأسست بها جمعيات كثيرة أخرى مثل "جمعية باب-علي" و"الجمعية الأخوية"، و"مولودية معسكر" مع "النادي الإسلامي لكرة القدم" لاحقا؛ وهناك "جمعية التلاميذ وقدامى التلاميذ لمدرسة الأهالي سعيدة" و"نادي الاتحاد" بعين لحجر، و"الجمعية الأخوية" بتاغرماريل[6].

ونتيجة هذا النشاط الثقافي-السياسي كله وبروز هذه النواة من المثقفين الواعين من داخل البرجوازية الإدارية الجزائرية، رفقة بعض المدرسين ممن أفرزتهم البرجوازية الصغيرة مطلع القرن الجديد، هناك تبلور تيار

(1) نفس المصدر السابق
(2) نفس المصدر أعلاه
(3) جريدة "الحق الوهراني"، مايو 1912
(4) Revue Indigène, n° mars 1913
(5) جريدة "الحق الوهراني"، عدد 8-15 جوان 1912
(6) أ.م.ب.آكس، علبة 3277

سياسي مبكر، لخوض غمار "التحديث" والإلمام بمشاكل المجتمع و"عجزه" عندما استطاعت جماعة من النخبة تأسيس لسان لها بوهران، متمثلا في البداية في صحيفة "المصباح" (El-Misbah) برئاسة المدرس العربي فخار خلال شهر جوان 1904؛ رفقة بعض المدرسين والإداريين الجزائريين من القطاع الوهراني أمثال "حمدان بوركايب" و"غمري حميدة" و"ابن منصور الصنهاجي" وأمثال الذين كانوا يوقعون مقالاتهم وتدخلاتهم بأسماء مستعارة مثل "الحاج" و"ابن خلدون" و"علاء الدين" (Aladin) و"ميمون".

وتعد صحيفة "المصباح" أول جريدة تعبر عن تيار الشبان الجزائريين في الوطن. وبصفتها صحيفة مزدوجة اللغة. وكانت مقالاتها مختلفة في طروحاتها "للمواضيع" ولو أنها اتسمت بالتقارب في بعض المبادئ كالمطالبة "بالتقدم" و"العصرنة" و"التفتح" و"التعلم الفرنسي" ومحاربة "الكسل" و"الإجحاف" و"الخمول" و"العادات القديمة". كما وجهت عنايتها إلى مشكلة الشباب الجزائري لحثهم على التعلم. "لاسترجاع مكانتهم الضائعة"؛ ونصبت "المصباح" نفسها خلال هذه الفترة القصيرة من عمرها (1904-1905) صاحبة مهمة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية "لهذا الشعب العربي"، ناقدة الوضع السائد في الجزائر بسبب إجحاف الكولون وسياسة الإدارة الفرنسية الاضطهادية؛ بذلك احتل موضوع "الشباب العربي" المكانة الأولى في افتتاحية "المصباح" بتوجيه نداء له من طرف العربي فخار لحثه الخروج من سباته[1] مع مطلع هذا القرن الجديد والإقدام على استيعاب أفكار "التقدم":

« نتساءل أحيانا هل نملك المزايا الضرورية لنساهم في تطور المجتمع، "وبطرحنا هذا السؤال نذكر برضا الدور الكبير الذي لعبه آباؤنا في التاريخ. ورغم "انحطاط حضارتنا منذ عدة قرون فإنها لم تتلف نهائيا. لما تراثنا الثقافي فيباشر لأنه "لم يمت... أما تقاليدنا فإنها لم تتأثر قط وأقل منها معتقداتنا الدينية. ولنسأل أنفسنا: "ألسنا جديرين بمصير أفضل؛

(1) "المصباح"، عدد 4 جوان 1904

إذا فالشعار الذي يجب أن يعرسه كل مسلم يكون "صديق "التقدم" حقيقة، هو تطوير حالته الذهنية والعلمية. فالإنجاز والهدف ليس من "نور المسلم وحده ولكنه فرنسي أيضا »[1].

فالمحلل للخطاب الصحفي الذي تضمنته جريدة "المصباح" يجد المفارقة الكبيرة، وبعيدا كل البعد عن مطالب وآراء القسم الآخر من أعضاء جماعة النخبة المتفرنسة والتي تزعمت اللائكية و"ترك الدين" والمطالبة بالتجنيس (أمثال بوصربة وذيبدان).

كما تؤكد "المصباح" على "القيمة الحضارية" التي يتميز بها الشعب الجزائري عندما «نقتنع أن قوة شعب هي ثقته بنفسه، هذه الثقة التي يستقيها عندما يشعر بقيمته»[2] الحضارية وتتطلع من ناحية أخرى في أعدادها الأولى، إلى الدور الذي يجب أن يكون من نصيب المثقفين – أولا ليلعبوه في حل "المسألة العربية"، أي مشاكل الشعب الجزائري، وهو "الذي تهاون ولم يعبر عن حقيقة مشاعره أثناء اختيار نوابه وممثليه". ولهذا "يجب أن يسمع صوتنا" وحتى « نساهم في المناقشات الجادة التي تهمنا...متمنيا أن يؤخذ بآرائنا أكثر فأكثر، عندما يعبر عنها بنزاهة واحترام عرب متنورون وليبراليون »[3]. وكما تحاول "المصباح" إقناع السلطة الاستعمارية بهذا الدور المرجو، فإنها تؤكد حقيقة وجود هذه "الطبقة" من المثقفين الجزائريين الواعين و"العهد الجديد الذي حل"، « مما يترك للمسلمين الجزائريين إمكانية المساهمة في وقت قريب ونشاط في الإنجاز المشترك بتحمل نصيبهم من المسؤولية التي هي من حقهم »[4].

استطاع هذا الشباب النخبوي الواعي أن يعزز نضاله الوطني ابتداء من 1911 بتأسيس صحيفة ثانية وباللغتين أيضا وهي "الحق الوهراني" (1911-1912). وهو المنبر الذي تحسس أكثر إلى مشاكل ومصير الطبقة

(1) "المصباح" عدد 10 جوان 1904

(2) "المصباح" نفس المرجع السابق.

(3) "المصباح" عدد 10 جوان 21 جويلية 1904

(4) "المصباح" عدد 2 سبتمبر 1904

الشعبية، وتميز بخطه الوطني كما سنلمسه في المحور الوارد ومواقفه "الصادقة" في بعض القضايا المصيرية للمجتمع الجزائري مثل "التجنيد العسكري الإجباري" و"الحقوق السياسية" وغيرها؛ حيث استطاع هذا المنبر أن ينال ثناء وارتياح بعض المفكرين والصحفيين في القطر الجزائري ببروزه في أصعب مقاطعة استيطانية مثلها القطاع الوهراني؛ ومنهم عمر راسم الذي كان يحرر جريدة "الجزائر" الشهرية، ذات اللسان العربي والتي هدفت إلى توعية وتثقيف وتعليم الجزائريين عن الوضع العالمي: « القطر الجزائري منذ ترعرعت الحرية في جميع الأقطار امتدت أشجارها بالجرائد "التي تطعم أهلها بالأفكار الثاقبة والأقوال النافعة... قد نبغ ما بين أولاده من يستحقون "الشكر والثناء لأنهم سعوا في ترقيته والذأب عن مصالحه ودفع كل ما يكرهه وبحط "من فضيلته فلهم الشكر ولهم الثناء . قاموا بأمر عظيم طالما تمنته البلاد والعباد وهو "إنشاء جريدة "الحق" والتي لا تنطق إلا بالحق والتي لا تنهى إلا عن منكر ولا "تخاطب إلا بالصدق حتى تبين قبول كل مفكر عاقل وأحدث جلب نيل كامل. إن هذه "الجريدة الصادقة هي أحق أن تكون لسان حال مسلمي شمال إفريقية لأنها أصدق "الجـرائد لهجة وأهمها فائدة وأعظمها نفعا. إنها أحق أن تنشر وتقرأ والحق "إخوان. -- يتبع- الجزائر رجب عام 1320، عمر راسم »[1].

(1) "الحق الوهراني" عدد 22-29 جوان 1912

الفصل الثالث

الهوية الوطنية الجزائرية

1- الطرح الوطني للهوية الجزائرية
2- ثنائية الفكر السياسي والتحرك الوطني

1- الطرح الوطني للهوية الجزائرية

عندما يطرح النقاش حول موضوع "الهوية الوطنية الجزائرية"، فإن ذلك يثير بالضرورة الجدل الذي دار حول مفاهيم تتعلق "بالكيان الجزائري" و"الأمة الجزائرية" و"الدولة الجزائرية" -تاريخيا- مع مفهوم "الشخصية الجزائرية" ومقومات هذه الشخصية، وصولا إلى الشعور والضمير والوعي الوطني، وغير ذلك من المرادفات السوسيو-تاريخية والفلسفية التي تدخل في هذا الحيز.

وذلك الجدل هو الذي أوضح تباين الموقفين التاريخيين المعروفين واصطدامهما، والمتمثلين أساسا في النظرية الاستعمارية والعسكرية السلبية من ناحية، والنظريات والمواقف الأكاديمية الإيجابية من ناحية أخرى أثناء تطرقها لهذه المواضيع؛ ويرافق هذا الموقف الأخير "السعي الحثيث والموضوعي" الذي تؤكده مواقف المدرسة التاريخية الجزائرية الناشئة[1].

فالنظريات الاستعمارية والعسكرية تمثلت خصوصا في طروحات المؤرخين والكتاب والمحاولين الفرنسيين مثل بول آرون، ولوي رين، وبوسكي، وبيليس وأرنو، وشارل فيرو، وتروملي ووليام مارسي، وروبير آرون، وسودرال، وستيفان كسال، وغيرهم[2]؛ ممن ادعوا بأن الجزائر لم تكن مستقلة ومتحدة، منكرين شخصيتها التاريخية وسيادتها السياسية في السابق؛ إذ اعتاد هذا الصنف من المؤرخين والمحاولين تناول "الجزائر" في كتاباتهم كمنطقة جغرافية تعاقبت عليها الحضارات فقط، ولا

(1) من مؤسسيها في نظرنا هناك: شرف مصطفى، سعد الله أبو القاسم، مراد علي، مالك بن نبي، قداش محفوظ، شنتي محمد، تقية محمد، تركي رابح، لباد جمال، منور صبيحة، بلحميسي مولاي، حاجيات عبد الحميد، مزيان عبد المجيد، ركيبي عبد الله، معربي عبد الغني، ساحلي محمد شريف، وصدر علي العمي (...) ويساهم حاليا داخل هذه المدرسة الفتية المستقلة أكاديميون من جامعات وهران وقسنطينة والجزائر العاصمة.

(2) من المعروف أن فترات البحث في تاريخ الجزائر المعاصرة قسمت من طرف الفرنسيين إلى عهدين كبيرين (هما "فترة الكتابة العسكرية وتمتد من 1830 إلى 1880" و"فترة الكتابة المتخصصة من 1880 إلى 1954". طالع ستيفان كسال، "التاريخ ومؤرخو الجزائر"، باريس 1931، عن: سعد الله (أبو القاسم)، "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، 1987.

يؤرخون للجزائريين كسكان لهذه المنطقة؛ كقوة فعالة أثرت وتأثرت حضاريا ثقافيا اجتماعيا وسياسيا، بل أكثر من ذلك فإنهم حاولوا أن ينالوا من رسالة "الإسلام" في الجزائر. فقد وصفوا حامليه بالعدوان واتهموا معتنقيه بالتعصب، محاولين خلق العنصرية والطائفية لتبديد الأفكار وزعزعة الوحدة.

وعلى العكس من ذلك فإن أصحاب النظريات والمواقف الأكاديمية – والإيجابية– بالنسبة لتاريخ الشعب الجزائري وحضارته، فقد تناولوا مختلف تلك المواضيع بطريقة موضوعية وعلمية، فأقروا بوجود "الأمة الجزائرية" و"الشعب الجزائري" قبل الاحتلال الفرنسي؛ ودافعوا بكتاباتهم المختلفة أن القبائل الجزائرية واتحاداتها (Federations) كانت تعرف فكرة "القطر الواحد" التي تشكل "قاعدة الأمة"، وأن فكرة "المصير المشترك" بين الجزائريين كانت موجودة في ظل تحالفهم مع الخلافة العثمانية وذلك منذ 1516. وهؤلاء "المؤرخون" الإيجابيون يتصورون "الأمة الجزائرية" عندما يعترفون بأن "الدين" قد لعب دورا حضاريا مهما في تاريخها وأنه ظل مؤثرا في حياة حركتها الوطنية، مبعدين تفسير هذه الحركة عن "التعصب الديني" أو "المرابطية" حين مقاومتها للاحتلال الفرنسي.

ومن بين هؤلاء المؤرخين هناك من الفرنسيين بول غافريل وبوليو ومارسيل ايميري وغيرهم من الباحثين المعاصرين كجيلبير مينييه" و"جون كلود فاتان" و"كلود كوليو"؛ ومن الإنجليز نشير بالخصوص إلى "بانيستير" و"برواني" و"باربور" الذين اعترفوا بوجود الأمة الجزائرية ودافعوا عن حقها لحكم نفسها، ولاموا الساسة الفرنسيين الذين حاولوا تحطيم "كل رمز وطني" في الجزائر[1].

وتركزت المدرسة التاريخية الجزائرية في طرحها حول وجود "الأمة الجزائرية" بوجود "دولتها" منذ 1516 وحتى 1830، هذه الدولة التي تقوم على الوحدة الجغرافية والاقتصادية والسياسية للبلاد، أصبحت الوحدة

(1) طالع سعد الله (أ) "الحركة الوطنية.. "، صص 87-88

الفكرية والروحية التي نشأت من زاوية منذ "القدم"، وقامت من زاوية أخرى منذ الفتوحات الإسلامية. إذ يعتبر دخول الإسلام إلى منطقة المغرب الكبير عامل وحدة. "فالإسلام" هو الذي صنع تفكيرهم وشعورهم والإيمان الذي وجه حركتهم وسلوكهم، وبالتالي فقد أعطى الإسلام للجزائريين حضارة كاملة، ساهموا هم الآخرون مساهمة فعالة في تقويتها وتمكينها.

وتعزز "المدرسة الجزائرية" مواقفها عندما تطرح مسألة "تحالف الجزائريين مع الدولة العثمانية" منذ أوائل القرن السادس عشر، خاصة عندما تحاول المدرسة الاستعمارية وصف "هذا التحالف الإداري بوجود العثمانيين في الجزائر" "بالاستعمار". فالمدرسة الجزائرية تدافع عن هذا التحالف مع الخلافة الإسلامية وتؤكد أن هذا التحالف جاء "تاريخيا" بناء على طلب الجزائريين أنفسهم أمام حملات الغزو الإسبانية والبرتغالية التي احتلت شواطئ من سواحل الجزائر، وهددوا منطقة المغرب العربي بالاحتلال. وتجتهد المدرسة الجزائرية في خطابها عن طبيعة تحالف الجزائر مع الخلافة منذ أوائل القرن الثامن عشر، عندما بدأ التحالف ينتهي تلقائيا وتدريجيا « ذلك أن الخلافة، بعد ظهور المسألة الشرقية، قد وجدت نفسها في حالة خطر دائم ولا سيما مع روسيا وبريطانيا والنمسا. ولم يعد في استطاعة الخلافة أن تساعد مدنيا. . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر نفسها لم تعد في حاجة إلى هذا التحالف. ذلك أنها أحدث شيئا فشيئا تبني أسطولها وتحصن سواحلها وتنظم اقتصادها وتثبت كيانها السياسي وعلاقتها الدبلوماسية. ورغم ذلك فإن الجزائر قد أبقت على علاقتها الروحية بالخلافة والفكرية بالوطن العربي»[1].

وهذا الطرح يقودنا إلى خطاب المدرسة الجزائرية الواضح أن "وطن الجزائر" ملك كل مقومات الكيان المستقل قبل الاحتلال الفرنسي؛ من جنسية وشخصية متمثلة في جيشها وعلمها ودولتها وبرلمانها وحدودها

(1) سعد الله (أ)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص62. انظر كذلك محفوظ، الجزائر خلال العهد العثماني، المطبوعات الجامعية، 1991 طالع صص 105-80.

كما كانت تنشئه المفاهيم الدولية المعمول بها في تلك الحين. فالهوية التي كانت تسوس وتنظم الجزائريين إذا، هي مبنية على اعتقادين رئيسيين وهما الانتماء القومي إلى حضارة معينة بإيمانهم بالأمة العربية التي يتقاسمون معها التاريخ والثقافة والمصير والجغرافية مع الانتماء الوطني بانتمائهم إلى الجزائر؛ أي اشتراكهم في "ضمير وطني" علما أن الجزائريين في عهد الخلافة الإسلامية « لم يشعروا بضرورة تحويل عاطفتهم الذاتية وإلى قومية انفصالية إقليمية لأنه لم يكن هناك، في نظرهم، خطر خارجي على ذاتيتهم، ولكنهم شعروا مع الاستعمار الفرنسي، بخطر خارجي محقق على هذه الذاتية، ولذلك أظهروها في "شكل قومي" عنيف ثائر[1]، أي حركة انفصالية عن فرنسا الأجنبية لا عن الحضارة العربية الإسلامية »[2].

إن الأمة الجزائرية كشعب يسكن القطر الجزائري يشترك في الشعور والتاريخ والثقافة من لغة ودين وتقاليد، تعززت بشعورها الوطني عندما تعرضت لخطر الاحتلال والاستعمار الفرنسي؛ إذ أنها وضعت في محتواها التاريخي كقوة سياسية تصارع من أجل البقاء، فالأمة الجزائرية « لم تكن واعية لخصائص وجودها إلا بعد أن أيقظ الاعتداء الأجنبي ضميرها الوطني، فالاعتداء .. كان عاملا حاسما في الحركة الوطنية الجزائرية لا لكونه قد "خلقها" ولكن لأنه "أيقظها" »[3] وقوّاها. فالعاطفة الذاتية لدى الجزائريين قد تحولت إذن وبعد زمن طويل من نضج إلى ضمير قومي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

---

(1) Cf Lachraf (M), L'Algérie, nation et société. Maspero, Paris, 1969

(2) سعد الله (أ) المرجع أعلاه، ص68

(3) طالع سعد الله أ، الحركة الوطنية ص82، يقدم سعد الله ضمن هذا الموضوع حقيقة تاريخية مهمة بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية عند مقارنتها بالحركات الوطنية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ويؤكد ما يسمى نجد في حالة أوروبا خلال 1800-1830 أن القوات الوطنية اليونانية والبلجيكية والبولونية قد وجدت من يؤازرها من القوى الأوروبية، نجد القوات الوطنية في حالة الجزائر، معزولة تماما عند الاحتلال الفرنسي، كما نجد أن بوادر القوى الأوروبية لم يلعب دورا يذكر في صالح الحركة الوطنية، كما كانت الحالة في أوروبا والشرق الأدنى » نفس المرجع ص83.

إن الحركة الوطنية الجزائرية قد استفادت من جهاد الأمير عبد القادر كما غنمت من نشاطه السياسي والفكري، وصقلت خلال القرن التاسع عشر بأفكار المفكرين الجزائريين مثل سي حمدان بن عثمان خوجة الذي دافع عن الكيان الجزائري "حرا مستقلا" وعرفه تعريفا حديثا[1]. كما استفادت من روح المقاومات المسلحة الريفية المتعاقبة (1830 1916) هذه المقاومات التي حافظت على الضمير الوطني حيا، ممثلة لاستمرارية الكيان الجزائري الذي حاولت عملية الاحتلال القضاء عليه كما أن الأدب الشعبي الجزائري غدى هو الآخر تلك الحركة الوطنية بأشعاره الحماسية معبرا عن أمجاد الجزائر الماضية، مثيرا للفخر الوطني ومكسبا ثقة كبيرة للأمة[2].

إلا أن متابعة الطرح بالنسبة للهوية الوطنية الجزائرية خلال القرن التاسع عشر "بوجود أمة" و"ضمير وطني" في القطر الجزائري يقودنا حتما إلى ربطها بمقومات الشخصية الجزائرية، وهي الثقافة التاريخية الحضارية التي تتمثل في اللغة العربية والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر. فالمحافظة على اللغة العربية من طرف المؤسسات التعليمية والثقافية الجزائرية التي بقيت وصمدت خلال القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة اللاحقة من القرن العشرين تعني المحافظة على مقوم أساسي من مقومات الشخصية الوطنية، من طرف مؤطري المدارس القرآنية المختلفة[3]، « ومعاهد التعليم العربي "الحر" التي قامت جميعها بدور رائع في المحافظة على

---

(1) طالع محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة بيروت-لبنان 1972، قارن سعد الله (أ) الحركة الوطنية، ص ص 35،44، وطالع بالخصوص حمدان بن عثمان خوجة، "المرآة"، مطبعة غوطني فيشت باريس 1833

(2) طالع جيسلاوس (ج)، هويدة الفعل الوطنية في الجزائر، المجلة الجغرافية للجزائر وإفريقيا الشمالية، مجلد 37، 1932 طالع أيضا محمد بن شنب "حرب العرب والجزائريين"، المجلة الإفريقية، الجزائر العاصمة، عام 1907، وهي الحرب التي كتب عنها محمد بن اسماعيل الجزائري شعرا سنة 1854 يشكر فيه الله على نصرة السلطان العثماني وينصر هذا الحدث الإسلامي الذي تحقق بالجهاد والتضامن الإسلامي

(3) راجع مبحثنا (الجذور التاريخية الثقافية)

بعاثها وازدهارها ومنعها من موت أكيد »[1]؛ فأهداف تلك المؤسسات جميعها كان يتمثل في المحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية، في "وجه سياسة الفرنسة" والتنصير والإدماج، التي سارت عليها سياسة الاستعمار الفرنسي، إذ اتجه ذلك التعليم العربي "الحر" اتجاها لغويا ودينيا بصورة رئيسية والقضية الأساسية التي أصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الجزائري طوال فترة الاحتلال... هي ضرورة الوقوف في وجه سياسة الاحتلال الرامية إلى القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية[2].

والهوية الوطنية اعتبرت "الإسلام" بين العوامل الجوهرية التي جعلت المجتمع الجزائري أكثر تمسكا ومقاومة، إذ أنه شكل أداة فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين. فخلال القرن التاسع عشر والعقود الأربعة من القرن العشرين لم يفصل الجزائريين بين الإسلام كدين وبين العروبة كقومية. فمفهوم "الأمة المحمدية" من ناحية هو عامل ترابط بين الجزائريين أنفسهم «لأن الدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائر - وخالط كل صغيرة وكبيرة في الريف والبادية والمدينة من حياة الجزائريين »[3]. وهو عامل ترابط أيضا بين الجزائريين والعالم العربي والإسلامي من ناحية ثانية[4].

كما شكلت الثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي من جهة أخرى ثقافة المجتمع الجزائري القومية. ولذلك فهي من مقومات الشخصية الجزائرية الأساسية، فتاريخ الجزائر في ظل الإسلام والعروبة الذي امتد طوال أربعة عشر قرنا صاغ صميم الجزائريين حيث أقاموا على أساسه حقيقتهم الاجتماعية وشخصيتهم الوطنية داخل كيان جغرافي شكل وطنا لهم في الأقاليم الجزائرية كلها ومنذ القدم.

---

(1) تركي (رابح)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931، 1957)، صص 326- 328

(2) تركي (رابح) نفس المصدر

(3) نفس المرجع أعلاه، صص 56، 57

(4) قارن ميله (ح)، نفس المرجع، صص 242-243

ارتبطت الهوية الوطنية الجزائرية في تطورها التاريخي -وفي مرحلة لاحقة- من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بمفهوم التضامن الإسلامي -والجهاد- والقومية الإسلامية. لذا أدرك الساسة والعسكريون الفرنسيون بأن "المؤسسات" الجزائرية كانت تحارب فرنسا، بوحي من هذا الشعور الديني، وأن عداوتهم المستحكمة للاستعمار الفرنسي يقف وراءها انتماؤهم إلى الوطن الإسلامي العريض[1].

على أن البحث في القومية الإسلامية وبدايتها يقودنا في البداية إلى الجزائر. « فالجزائريون كانوا أول من نادى بالتضامن بين المسلمين، وبإصلاح الإسلام مستفيدين من التجربة الأوروبية، وبقيادة جديدة في العالم الإسلامي، وقد كان "حمدان خوجا" الجزائري أول من نادى بالتفاهم بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية؛ فهو الذي تحدى الأوروبيين في زمانه على أن الإسلام لا يتعارض في مبادئه الإسلامية للتجربة الأوروبية. كما برهن الأمير عبد القادر، كمحارب ومفكر، أنه كان قوميا إسلاميا في اتجاهه »[2]. إن حركة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها جمال الدين الأفغاني (1838–1897) ظهرت بشكل خاص في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي تبناها باعتبارها أداة تضمن التفاف العالم العربي حول الخلافة العثمانية، فتتأكد السيطرة العثمانية على الولايات العربية في وقت كانت الدولة العثمانية تفقد ولاياتها في منطقة البلقان باستمرار. كما كان عبد الحميد يهدف من وراء الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداة للضغط على دول أوروبا، إذ التفتت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية روحيا والتي كانت تسيطر عليها الدول الأوروبية الاستعمارية ومنها القطر الجزائري وتونس وطرابلس.

ومن الناحية السياسية فإن جمال الدين الأفغاني كان يبحث عن جامعة للتضامن الإسلامي تحقق معنى الوحدة في الثقافة و الاجتماع والسياسة

---

(1) طالبي عز الدين (عودة)، المجتمع العربي، مقوماته، وقضاياه السياسية، القاهرة، 1966، قارب الجندي (أنور)، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال افريقيا، 957،

(2) سعد الله (أ) الحركة الوطنية... ص130

أكثر من تحققه كدولة مركزية. « هذه هي الوظيفة العضوية للشخصية الإسلامية المتميزة عند جمال الدين أمام وظيفتها السياسية، فهي طرد الأوروبيين عن ديار الإسلام والمسلمين. وقد ظلت هذه الفكرة محور تطلعات أكثرية المسلمين متراوحة بين الدولة المركزية (الدولة العثمانية) واللامركزية (الجامعة الإسلامية العثمانية)»[1]. فالأفغاني الذي كان يدعو إلى ضرورة وحدة صفوف المسلمين شعوبا وحكومات للوقوف أمام الزحف الأوربي « وضع مخططا شعبيا –كان منبره جريدة "المنار" في القاهرة– لحركة الجامعة الإسلامية، يستند على أسس وطنية يعمل على الصعيد السياسي مباشرة ضد النفوذ الأوربي المتطفل، إلى جانب الدعوة الإصلاحية ضد المساوئ الدينية والاجتماعية التي دخلت المجتمعات الإسلامية»[2].

وتابع محمد عبده (1849–1905) مع رشيد رضا (1865 1935) نهج جمال الدين الأفغاني، وتزعم حركة إصلاحية واسعة منطلقا للرسالة الدينية في حملة شنها لتطهير الدين من البدع والمنكرات، فهاجم دجل أصحاب الطرق الصوفية وممارسة السحر واستغلال سذاجة العامة، وحارب التشفع بالأولياء والتوسل بهم وهدم عقيدة الجبر. فتاريخيا، يسجل الجزائريون قدوم محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903 واستقباله من طرف العاصميين –ابن لكحل في بلكور– واجتماعهم به، كما فعل مع رجال الفكر والسياسة من قسنطينة وتلمسان.

فالجزائر رغم غلق أبوابها واضطراب حياتها الوطنية، فإنها ظلت حلا لدعاية القومية الإسلامية منذ أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

(1) السيد (رضوان)، « عصر النهضة العربية الأسئلة الكبيرة والأجوبة الحائرة »، مصر مجلة الفكر العربي، عدد 39 وعدد 40، أكتوبر 1975

(2) أنيس (محمد)، الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514–1914)، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، عارف سويدان (أحمد محمد)، « محمد عبده والنهضة العربية الإسلامية »، مصر مجلة الفكر العربي، نفس العدد نفس السنة، ص163

وحلقت كل من جريدة "المنار" "العبودية" و"اللواء" التي يصدرها مصطفى كامل والمعروف بنزعته القومية الوطنية المصرية و"المؤيد" للشيخ علي يوسف، أثرا قويا على رواد الحركة الإصلاحية الناشئة في الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الجديد؛ إذ اعتبروها وريد الحياة الذي وصلهم بالشخصية العربية الإسلامية كما « كشفت تلك الجرائد والمجلات –كـ"كوكب الشرق" و"الجهد" و"السياسة اليومية"– للشبيبة الجزائرية عن الحالة السياسية والاجتماعية والدينية في سائر البلاد العربية ولا سيما في مصر، وأثبتت لمواطنينا –الجزائريين– أن مشاكل إخوانهم الشرقيين لا تختلف عن مشاكلهم»[1]. فكانت صلة رواد الحركة الإصلاحية بالجزائر أمثال محمد بن مصطفى الخوجة وعبد القادر المجاوي، وعبد الحليم بن سماية، بمجلة "المنار" جد وثيقة؛ حيث عبر هؤلاء لمحمد عبده نفسه عن هذا الإحساس العميق الذي يكنونه لهذه المجلة. و«قد وجد الشيخ له في تونس والجزائر حزب ديني ينتمي إليه من حيث لم يكن يعلم وأن الصلة بينهم وبينه مجلة المنار»[2].

ولقد كان تدفق الصحف والمجلات الشرقية على مقاطعات الجزائر يأتي من مصر بشكل مباشر أو يصل إليها عن طريق تونس والمغرب الذي كان ما يزال يتمتع باستقلاله. وهي الصحف والمجلات التي أعانت الجزائريين والمغاربة في برامجهم الإصلاحية وجعلتهم مرتبطين أبدا بالرأي العام العربي، بحيث أنها كانت تزيدهم شجاعة وإيمانا بمستقبلهم العربي والإسلامي[3]. ولقد تنوع هذا التدفق الرائع من الصحف والمجلات والكتب "كالفتح" لمحب الدين الخطيب، و"الهدى الإسلامي" لحسين محمد

(1) ناصر (محمد) «المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931 » الجزائر 1398 هـ–1978، ص56

(2) ناصر (محمد)، نفس المرجع، نفس ص، نقلا عن محمد رشيد رضا، « تاريخ الأستاذ الإمام »، ج21، ص37، القاهرة، المنار، 1931

(3) طالع مراد (علي) « تكون الصحافة الإسلامية في الجزائر »، ص23؛ عارف ابن شنب سعد الدين، « النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري » نشره كلية الآداب بجامعة الجزائر العاصمة، ع1، 64، 65

لخصر، و"الصواب". وهناك "النديم" من تونس، و"الجامعة العربية" و"القبس" و"الأيام" من سوريا و"الهداية" و"صدى الإسلام" من بغداد مع "العرفان" من لبنان وغيرها من العناوين التي تدفقت على الجزائر من سائر أنحاء البلاد العربية[1].

والصحف العربية الجزائرية تأثرت كثيرا ما تركته الصحافة العربية المشرقية في الفكر الجزائري عموما وفـــي فكر أطرها المحررة بشكل أخص فكانت "الفاروق" (1913–1915) لعمر بن قدور، و"الجزائر" مع "ذو الفقار" (1913–1914) لعمر راسم من الصحف التي اعتنقت الفكر الإصلاحي العبدوي صحبة فكرة "القومية الإسلامية". وعلى مستوى العربي الجزائري هناك جريدة "الحق الوهراني" الأسبوعية (1911 1912) التي صدرت بمدينة وهران وحررت في أول الأمر باللغة الفرنسية، وبداية من عددها الواحد والثلاثين أضيفت لها صفحتان باللغة العربية. كما ألحقت هذه الصحيفة عنوانها الرئيسي بـــ "الفتى المصري"، واعتبرت هي الأخرى محمد عبده مديرا روحيا لها؛ والمحلل لاتجاه هذه الجريدة الوهرانية يلمس أن فصولها كانت تدافع عن حقوق المسلمين الجزائريين، رافضة لتجنيد الشباب الجزائري بكل وضوح، موضحة ما في هذه العملية من خطر عليه، بل أنها كانت محرضة الجزائريين إلى الوقوف ضده، لعدم السماح للسلطات الاستعمارية بتطبيقه. كما كانت تعالج نوايا المبشرين من الآباء البيض المسيحيين ضد الإسلام. أما فيما يخص "التجنيس" فقد أوضحت خطها المعادي ضده وأنذرت المجتمع الجزائري بعطانة "من فتح تقسيم الجزائريين" وتمييز مسلمي المدن « عن مسلمي الأرياف والجبال وقبول أنصاف "الحلول مما سيرضي قسما من مواطنينا وهذه هي التجزئة الخطيرة بخلق فئات "[متشتتة] من المسلمين، مما يعني

(1) فيما يخص القطاع الوهراني طالع مختلف التقارير لعامل عمالة وهران من مصلحة الشؤون الأهلية. م.أ.و.و، علب 2261، 4481، 6986، 6985، تقارير الحاكم العام حالة الرأي العام عند المسلمين »، سنة 1903، م.أ.و.و علبة 4471

Cf D A W O, Boite 4471 rapport du gouvernement général sur « l'Etat d'esprit chez les musulmans » année 1903

إقامة الحواجز التي يصعب اختراقها في المستقبل، "لا تسقطوا في هذا الفخ »[1].

ولقد قامت "الحق الوهراني" في هذا الإطار بتصميم صفحاتها العربية بفصول في الوعظ ونصيحة الأخ ودعوة الإصلاح داخل المجتمع الجزائري قصد استقامة وتصحيح ما لحق به من الشوائب: « إن معشر الجزائريين قد قام بينما أناس تخلقوا "بفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة. والتقاليد المضرة بالدين والوطن "و"الاقتداء بسياسة الغدر والتقلب التي يأباها الشرف والهمة، فلا غرابة إذا قلنا أن "هؤلاء الناس هم تماثيل عيوب قاتلة وسهام على الآداب الإسلامية قاطبة»[2].

وللحفاظ على هوية الجزائريين الوطنية ضمنت "الحق الوهراني" أعدادها بمقالات ضد "سياسة التجنيس" وما لحق بها من مزاعم حقوق لبعض الجزائريين من النخبة فأنذرت وحذرت واستمرت في انتقاداتها لهم « إخواني لا تتكلوا على من يريد "تغريركم بقوله ولا تطمعوا في شربة ماء من سراب. وليس لكم في هذا المقام إلا "تبصير إخوانكم [المتحمسين للتجنيس أو الاندماج] في عواقب الأمور و"الاحتراز من "الوقوع في حبائل الغرور »[3]. وكانت تأتي النصيحة في أمور السياسة الجزائريين من طرف "الحق" بالعمل على "اقتسام كل عقبة كؤود تقف في وجوهكم" و"ابذلوا قصارى الجهد في نشر وإعلاء الأفكار الهائلة لإنعاش كبوة الوطنيين والعروج لهم إلى معالي الأمور".

وتحدث "الحق الوهراني" فكريا بما عولج عن "الجامعة الإسلامية"، ودورها للدعوة الإسلامية التي قامت على الحج إلى بيت الله الحرام في "مكة" و"المدينة" والالتفاف حول الخلافة (السلطان عبد الحميد). والخلافة كما نعلم خلال العشرية الأولى من القرن العشرين كانت لآل عثمان

(1) جريدة "الحق الوهراني"، عدد 28 أكتوبر 1911،

(2) "الحق الوهراني"، عدد الحادي عشر إلى الخامس عشر أوت 1911،

(3) "الحق الوهراني"، نفس المصدر أعلاه.

باعتراف العالم السني، ولذلك فقد عمل السلطان عبد الحميد في هذين المجالين؛ فعمل على إحياء عظمة الخلافة الدينية واسترداد ما كان لها من الخلافة والهيبة والخطورة في العالم الإسلامي، كما عمد إلى استصراخ المسلمين إلى نصرته والالتفاف حوله وأخذ يهدد الدول العربية بتحريك المسلمين في البلاد الخاضعة لها. فالمسلمون في ألبانيا يهدد بهم النمسا والمسلمون التتار والأكراد يهدد بهم روسيا، والمسلمون في الهند يهدد بهم إنجلترا والمسلمون في المغرب العربي يهدد بهم فرنسا[1]. وقد كان السلطان عبد الحميد محبوبا في الجزائر ومنتظرا من الجماهير "كرجل الساعة"، والمنقذ، حتى أن السلطات الفرنسية قد لامت القومية الإسلامية على ثورتي عين التركي عام 1901 وعين بسام عام 1906، وشددت رقابتها على الصحافة الواردة من الشرق العربي ومنعتها رسميا[2]، بحيث أن هذه الصحافة كانت تدعو الجزائريين باستمرار إلى رفض التغريب، وإلى الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين في وجه إمكانية التجنيس.

هـ- "الحق الوهراني" كلسان معبر عن شريحة من الطبقة البرجوازية المتوسطة والمحافظة في القطاع الوهراني -كما ذكرنا- تتبنى إلى حد ما مرجعية "الجامعة الإسلامية" و"الحركة الإصلاحية" العربية قبيل الحرب العالمية الأولى، فرأت «أنه من "الواجب المحتم على عقلاء المسلمين في جميع أقطار العالم عقد المؤتمرات العديدة "التي تكون فروعا من المؤتمر العالمي (الحج) الذي وضع دعائمه المولى سبحانه "وتعالى وإنشاء الصحف والمجلات وإرسال المبشرين لهذه الغاية الشريفة عملا بأوامر "نبيهم وأكثر المسلمين مسؤولية بالقيام بهذا الواجب...» [3]، بل والدعوة إلى الجهاد و « المجاهدة في سبيل الله ورسوله بالمال والأرواح... أيها المسلمون ماذا أنتم "فاعلون... هاهي [دول أوربا] اليوم قد قامت تهدد كيان

(1) أنيس (محمد)، نفس المرجع، ص 243، فرانسوا انطونيوس (جورج)، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، بيروت الطبعة الرابعة ص 168-175
(2) AGERON (Ch.R), politique libérale. in R H M C. n° avril - juin 1959 p128
(3) "الحق الوهراني"، عدد 39، من 6 إلى 13 جويلية 1912

الإسلام بالتعرض إلى معابده "المقدسة بينما نحن نيام، هاهي دولة القرصان الباغية إيطاليا الوحشية السافلة تحدثها "نفسها بمهاجمة الحرمين الشريفين والعبث بكرامتها... » [1].

وترى "الحق الوهراني" بكل تفاؤل أن إيطاليا « لم تجد بعد ما في [غزوها] سواحل "طرابلس ولمهاجمة الأماكن المقدسة... وهو ما لا نتوقع حدوثه، وإلا رأينا مسلمي "البلاد العثمانية لا يلوون على محبة أو إخاء لو مدنية بل يهبون عن بكرة أبيهم "كالأسود الكاسرة للانتقام لدينهم وسرعان ما تتبعهم جميع الممالك الإسلامية...لا شك "ولا شبهة قط في أن الظهر سيكون حليف العثمانيين لأنهم على أقل تقدير ببلادهم من "الكنائس وأربابها عشرات آلاف مرات ما قد يوجد من المساجد بالممالك الأجنبية» [2].

فمن المنظور العقائدي الذي كان يعزز هوية الجزائريين العميقة، ألحّت "الحق الوهراني" على مرجعية "الجامعة الإسلامية" و"الاتحاد الإسلامي": « لأن كل مسلم في "أي قطر كان في العالم شرق وغربا لا تفصله أية قوة عن الارتباط بهذه الوحدة "المذهبية الدينية إن تمسك بدينه، أما إذا انصرف عن شريعة وسنن هاديه الرسول "الأكرم وترك الارتباط بهذه الوحدة لا يبقى للإسلام أثر ولا تبقى لكلمة "الاتحاد "الإسلامي" معنى الشمول والتعميم » [3]. ولعل اتجاه "الحق" المخلص هو الذي شجع بعض الكتاب الجزائريين الوطنيين مثل عمر راسم فراحوا يشاركون فيها بأقلامهم، داعين إلى التمسك بالشخصية الجزائرية العربية والإسلامية. ولم يكن عجيبا أن تبرز هذه الصحيفة بمثل هذه الروح في وقت نشط فيه من الناحية السياسية تيار "الشبان الجزائريين" المتفرنس والداعي إلى المساواة بالفرنسيين عن طريق الاندماج والتجنيس؛ "فالحق الوهراني" ظل مقاوما في خطه الوطني، داعيا إلى الإصلاح من منظوره الإيجابي "كالإصلاح

(1) الحق الوهراني، نفس العدد أعلاه
(2) "الحق الوهراني"، نفس العدد السالف الذكر
(3) "الحق الوهراني"، عدد 38، من 29 جوان إلى 6 جويلية 1912

"الإداري" و"المطالبة بالتعليم للجزائريين وحقوقهم المادية والمعنوية" و"الابتعاد عن زخرف المدينة الأوروبية"[1] السلبي.

فمن الأمور التي لها دلالتها بالنسبة للهوية الوطنية أن دعوة "الجامعة الإسلامية" لقيت نجاحا في الجزائر بالذات، ذلك أن الحركة الوطنية في الجزائر كانت تصارع السيطرة الاستعمارية الفرنسية ومن الطبيعي أن تتطلع إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كالدولة العثمانية، وأن تقاسم مآسي وتطلعات بلدان المغرب العربي، تونس، المغرب وليبيا، فالهوية الوطنية الجزائرية كانت حتى الحرب العالمية الأولى تعمل في محتوى ديني-ثقافي وسياسي واضح.

وعلى مستوى الغرب الجزائري فإن دعوة "الجامعة الإسلامية" قد وجدت صداها في مدن كثيرة كمستغانم وتلمسان -على غرار بعض مدن الشرق الجزائري، كعنابة وقسنطينة ووسطه كالجزائر العاصمة- خصوصا بعد احتلال تونس من طرف فرنسا وغزو طرابلس الليبية من طرف إيطاليا عام 1911[2]. فمن جهة وخلال أكتوبر 1911 كان للحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس أثر على المواطنين الجزائريين الذين كانوا يتتبعون الأحداث باهتمام[3] وحماس، مما حمل مسؤولو "الحق الوهراني" مع المتعاطفين عبر القطاع الوهراني لتأسيس لجانا "للهلال الأحمر" عبر العمالة قصد الاكتتاب لصالح المسلمين المتضررين من جراء الحرب وهذا على منوال اللجان الجزائرية المتورعة في الوسط والشرق. واعتبرت أنشط اللجان غربا، لجنة مدينة مستغانم التي جمعت أزيد من 3000 فرنك فرنسي خلال أسبوعين بعد تأسيسها، تلتها مدينة وهران فتلمسان. وفي 28 جانفي 1912 اجتمع شبه مؤتمر حقيقي في وهران حضره حوالي أربعين من مسؤولي تلك اللجان تحت رئاسة النائب العلم ابن حميدة والذي قدم

(1) هي عنوان مقالات "للحق الوهراني" في عدة أعداد. "ينتقد بها جريدة تلك السلوكات السلبية الدخيلة على المجتمع الجزائري

(2) طالع صحيفة "الأخبار" الصادرة بالعاصمة، عدد 14 أفريل 1912

(3) م أ و و، علبة 4471: تقرير الحاكم العام، شهر مارس 1913

عرضا عن هذا الاكتتاب الذي بلغ 36.199 فرنك؛ اقتطع منه 1000 فرنك لصالح صحيفة "الحق الوهراني". أما عملية الاكتتاب العام هذه فقد حصلت على حوالي 410 000 فرنك[1]، واعتبرت نموذجا في "التضامن الداخلي للجامعة الإسلامية" الأمر الذي أقلق الحاكم العام في الجزائر ولم يستطع منعها.

على أن التضامن الإسلامي -العربي أو المغربي- ظل قائما في الجزائر شرقه أو غربه؛ إذ تتبع الجزائريون أحداث "الجلاز" في تونس، وأحداث مراكش حيث تتبع أخبارها الندروميون والتلمسانيون[2] مع أهل الجنوب الغربي باهتمام كبير. وحس التضامن الإسلامي هذا سنلقاه سواء مع "الهجرة التلمسانية" عام 1911 إلى الديار الإسلامية أو مع عملية رفض التجنيد العسكري من طرف الأسر الجزائرية التي منع أبناءها في الغرب الجزائري. ونموذج ذلك الرفض لوحظ في ندرومة وضواحيها بهروب الشباب الجزائري المعني ولجوئه عند قبائل بني رناس وكبدانة[3] وسط المغرب الأقصى سواء للحماية الطرقية من محاصرة الإدارة الاستعمارية لهم، أو لالتحاق كثير من شباب هذه المنطقة -مستغلة ظروف الحرب العالمية الأولى للدراسة والتحصيل في المعاهد المغربية

والجدير ذكره بالنسبة للشباب الجزائري خلال هذه الفترة وداخل الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري دينيا وثقافيا وسياسيا، هو حصول اتجاهات مختلفة عند هذا الشباب المثقف « فإلى جانب جماعة النخبة المتجنسة والليبرالية "الفرونكوفيلية" (Francophile) والتي رددت نغمتها في العاصمة، هناك شباب جزائري في القطاع القسنطيني والقطاع الوهراني برز باتجاه مختلف»[4] اتخذ موقفا معاديا للسياسة

(1) نشر من بينها مبلغ حوالي 34.4.000 فرنك من القطاع القسنطيني وحده.

(2) طالع مختصر تقرير الحاكم العام عن "حالة الرأي العام عند المسلمين"، فترة 1911-1912، م.أ.و.و، علبة 4471

(3) نفس المصدر أعلاه، فترة 1912 1914، ملف 3331 CFC A.O M à Aix En Provence, cart Oran

(4) أجرون (ش.ر)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص1043

الفرنسية بالجزائر رافضا للتجنيس و"للواقع الاجتماعي" السيئ والمؤلم الذي يعيشه الجزائريون. وهذا الشباب هو صنف من المتعلمين والمتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية[1] ومزدوج اللغة عالياً[2] وواع بهويته الوطنية؛ استفاد من فرص التعليم بدرجات متفاوتة ولكنه ظل متشبثا بمظاهر الشخصية الوطنية الجزائرية وحريصا على عدم الانفصال عن قاعدته الاجتماعية. ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية مظاهر مختلفة من الناحية الفكرية والاجتماعية والدينية كالحفاظ على طابع اللباس والسلوك العربي الإسلامي، وتأييد الحركات الإصلاحية السياسية والدينية، أي تأييد لأي حزب، جمعية أو تجمع سياسي وطني يأتي في المستقبل مثل حركة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر أو جمعية العلماء المسلمين

(1) ابتداء من العشرية الأولى من القرن العشرين، عرفت النهضة الثقافية الجزائرية بروزا وأعيد طبع كثير من المؤلفات التاريخية مثل إنجازات أبي العباس أحمد بن عمار ("رحلة اللبيب"، العاصمة 1904)، وأبي عبد الله محمد بن مريم (""البستان"، مطبعة الثعالبية، العاصمة 1908)، والورثلاني ("رسالة الشيخ الورثلاني"، ... العاصمة 1908)، وأبي العباس المقري ("عنوان الدراية"، م.الثعالبية، العاصمة 1908)، و... الناصري ("الحلل السندسية وعجائب الأسمار")، وابن حمادوش (رحلة الباي محمد الكبير)، وحمدان خوجة (مذكرات ...)، والتنسي (تاريخ بني زيان)، والتلمساني (الزهرة النيرة)؛ إضافة إلى هذا هنالك نشر العديد من الوثائق والرسائل والشعر الملحون وكتب الفقه والنحو والأصول. وخلال عام 1907 نشر المثقف أبو القاسم الحفناوي موسوعته ("تعريف الخلف برجال السلف") وهي في مجلدين حوت تراجم الشخصيات الوطنية التي ساهمت سياسيا واجتماعيا وثقافيا في تاريخ الأمة الجزائرية. وفي عام 1903 نشر الأمير محمد باشا (ابن الأمير عبد القادر) مؤلفه بمدينة الإسكندرية، عن حياة وتراث الأمير عبد القادر تحت عنوان "تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر"

(2) CAOM cart 11H14. notice sur **« les enseignants dans le département d'Oran »** Cf l'Etude d'Alfred Bel, **« l'Enseignement dans les grandes mosquées »**
وهي عبارة عن تقرير عن المساجد الكبرى بين 1905 و1912، يصف نشاطا هاما. هناك إشارات مهمة عن محتوى التعليم الذي يمنح إلى الحضور من الجزائريين داخل المساجد الكبرى بمدن الغرب الجزائري، كمعسكر ومستغانم ووهران وتلمسان وندرومة. تطلعنا التقارير عن إقبال المتعلمين ("Les plus évolués") لحضور الدروس والجلسات العلمية إلى جانب موظفي السلك الديني. فإلى جانب "العدد المتزايد للحضور" -كما تسجله داخل هذه التقارير- هنالك ما يدل على مكانة اللغة العربية ومستواها الراقي في الجانب التربوي، مما يوحي عن الجهد والهبة الثقافية الكبيرة في الجزائر. فمرجعية التدريس تناولت عموما "رسالة بن أبي زيد القيرواني" و"إحياء علوم الدين للغزالي" و"متن الخليل المصري" و"ابن عاشر" و"مقدمة عبد الرحمن ابن خلدون" وغيرها كـ "ألفية مالك" و"تاريخ ابن الأثير" و"صحيح البخاري"

الجزائريين "أو تجمع المؤتمر الإسلامي" أو جمعية نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري "المصالي".

وهذا الشباب المثقف الواعي والذي سيعبر عن اندفاعه الوطني بلجوئه إلى "الحق الوهراني" ذي الانتماء "العربي-الإسلامي"، وهو الذي سيعمل على يقظة الرأي العام الجزائري لما كان يملك من شعور تام بقضايا الجزائريين وبصفتهم جزء من الأمة العربية، مسلم ومستعمر. ومن أهم اهتمامات صحيفة "الحق" خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، هو التصدي "للتجنيس" ومن يقف وراء "أصدقاء ابن التهامي" (كما تنعتهم) من شباب جزائري متفرنس و"لم شمل الجزائريين"، ومقاومة "التجنيد العسكري الإجباري" و"هجرة الجزائريين".

فأمام خطر "سياسة التجنيس" (La naturalisation) على المجتمع الجزائري، وما ارتبط به من الزواج من الفرنسيات، رأت "الحق الوهراني" في ذلك سهاما مصوبة نحو مقومات الشخصية الجزائرية العربية والإسلامية؛ على الرغم أن عدد الذين تقدموا لطلب التجنيس لم يتعد 1131 شخصا من الجزائريين منذ تشريع سيناتوس-كونسلت عام 1865 وحتى 1899[1]. "فالحق الوهراني" استنكرت مرارا ما كانت تدعو إليه صحيفة "الإسلام" الحكومية ومسؤولوها ومنشطوها من الشباب المتفرنس، "أنصاف-المترنسيين". وحذرت "الحق" من الأخطار الماحقة التي تهدد المجتمع الجزائري المسلم من "فخ التقسيم": « فيما يتعلق بالتجنيس، لا نريد إضافة أي رأي، وإذا رغبته أقلية من الأهالي، فإن القوانين التي تديره حاليا هي كافية لنا »[2]. تخوفت "الحق" كثيرا من "مشروع" الانقسام بين الجزائريين وبداية فقدان هويتهم الأصلية، فهي ترى أن تطور الفرد الجزائري، ومن ثم تطور الشعب الجزائري، يتم -بالتوازي مع تطور المجتمع الأوربي- عندما يرفض هذه المحاولات التجنيسية أولا، وكل أشكال "الحريات الفرنسية" من مجالس سياسية وأساليب برلمانية متحصرة؛

(1) مرجع س، "الإصلاح"، ص406

(2) "الحق الوهراني"، عدد 10 أوت 1912

وترى فيها "الحق" « عوامل تفرقة وانقسام ومحو ملالة -قومية- نهبها كل قوانا وجهودنا للحفاظ عليها»[1].

فالمحررون الوطنيون من خلال "الحق الوهراني" ظلوا مقلومين لحركة الفرنسة، ورفضوا كل محاولات "الاندماج بالعنصر الغالب والامتزاج به. فتشبثهم القوي بمقومات الشعب الجزائري الأصيلة عدت بحق من الإرهاصات الفكرية التي حاربت الاندماج والتجنس ما بين 1911 و1920 – وما بعدها- في الصحافة الجزائرية الإصلاحية، من بينها صحيفة "الفاروق" لابن منصور الصنهاجي التي بشرت "الحق الوهراني" في عددها 39 (من السادس إلى الثالث عشر جويلية 1912) بقرب صدورها؛ وبأنها «جريدة إسلامية سياسية علمية... والتي يحررها جمع من "توابع كتاب العربية... نحث إخواننا قراء العربية ومن يهم حال المسلمين أن "يساعدوها ويسعوا في نشرها حتى تعم فائدتها بين جميع طبقات "الأمة الجزائرية" -نحن الذين سطرنا- المحتاجة للتربية والإرشاد وعلى الله الاتكال » شاطرت "الفاروق" طروحات "الحق الوهراني" بقلم عمر بن قدور الجزائري الذي اهتم ببعض القضايا بروح وطنية صادقة ونفس مؤمنة قوية، إذ نجده في مقال له تحت عنوان "طور جديد للجزائر والجزائريين" –الفاروق عدد 20 فبراير 1914- يحذر المسلمين من الخطر الماحق الذي هددهم من جراء بعض الدعوات الجديدة التي تريد الأمة الإسلامية الجزائرية أن تمتزج "العائلة الفرنسوية". ويرى أنه على« "الشباب المتفرنج" إن كان يريد صلاح أمته بحق أن يدعوها إلى التشبث بملتها وقوميتها. فإن الاعتزاز بهما درجة أولى في سلم السعادة والرفاهية »[2].

كان موقف "الحق الوهراني" من سياسة التجنيس والاندماج، يتماشى مع ما دافعت عنه كتلة المحافظين ومثقفيها إذ سعت إلى لمّ شمل الأمة الجزائرية من شباب وطبقة المحافظين، فاعتنت كثيرا بطلاب

(1) نفس المصدر أعلاه، عدد 4 ماير 1912

(2) ناصر محمد ، « المقالة الصحفية الجزائرية . »، ص366

"المدارس "الإسلامية" (Medersas) ومدرسيهم، نابذة للتفرقة، ساعية للمصالحة بين فئات المجتمع المثقفة:

« ما من قوم تمسكوا بحبل الوفاق واعتصموا به إلا وسادوا على غيرهم. وما "من فئة اتخذت الحق سلما لها إلا وصلت إلى غاية محمودة وما من جماعة سارت "إلى طريق الإرشاد إلا واهتدت. وما سبب انحطاطنا إلا بمخالفة ديننا. فإن الأقدمين "من الأمة المحمدية كانت أعلام العز تخفق على ديارهم وبلادهم أمام راية العدل، ولا "نطيع إلاّ من أعدل وأحسن إلينا. ويلزمنا أيضا التحبب والوفاق بيننا وأن ينظر كل "منا لنفع أخيه المسلم **ووطنه المحبوب قبل كل شيء..** »[1].

وسعي "الحق" الوطني من أجل التوفيق والمصالحة بين تيار "الشباب الجزائري" الليبرالي وتيار كتلة المحافظين السياسية هو الذي دفع الصحيفة إلى المطالبة بدعوة –الشباب العاصمي– لمناقشة "ميثاق مطالب مشتركة"[2] بين الأطراف تكون في صالح "الأمة الجزائرية " قوامه إصلاح النظام التمثيلي وتوسيع القاعدة الانتخابية وإصلاح "الضرائب العربية" جذريا، مع إصلاح النظام القمعي. فالتيار السياسي الذي تزعمته "الحق الوهراني"، طالب في هذه الظروف الصعبة بالإلغاء الكامل لقانون "الأنديجينا" والمحاكم الردعية على نقيض تيار صحيفة "الإسلام" الليبرالية، الذي اكتفى بمطالبة بإصلاحها فقط. أما بالنسبة لمسألة التمثيل السياسي لصالح الجزائريين، فإن جريدة "الحق" على عكس جريدة "الإسلام" لم تعره اهتماما، إلا أنها تخوفت من احتمال تمثيل الشعب الجزائري من طرف "المتجنسين" الجدد، والذين لم تلمس فيهم أي صفة وأي حق لكي يتزعموا هذا التمثيل في باريس، إن حصل.

بهذا الطرح، تتأكد لنا ملامح الهوية الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني –مع بقية المناطق الجزائرية الأخرى– خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فالعوامل التي أفضت إلى بلورة وصيرورة

(1) "الحق الوهراني"، عدد 18 أوت 1912

(2) نفس المصدر، عدد 17 فبراير 1912 (وغيره)

هذه "الهوية" هي كثيرة كما أسلفنا؛ فمنها العوامل التاريخية-الثقافية التي تتصل بطبيعة الحس الرمزي والحرص على وصل الحاضر بالماضي واعتبارها جزء من الذخيرة الروحية الواحدة للأمة ومنها العوامل القومية والسياسية التي تتصل باستتباب الوعي القومي والشعور العارم بهوية قومية واحدة، ذات جوانب عرقية ولغوية وثقافية معينة. ومن الناحية "الدلالية" (Sémantique) فمرادفات "الأمة" و"الأمة المحمدية" و"الشعب" و"الوطن" و"القوم" و"الجزائريين" أصبحت متداولة في الصحافة (العربية والفرنسية) الجزائرية. فابتداء من 1904 -مثلا- طالبت صحيفة **"المصباح"** أن لا يلقب المسلمون الجزائريون إلا "بالجزائريين"، وأن تلغى النعوت الجهوية بسبب المناطق الأصلية لفئات المجتمع، باعتبار أن "الجميع هم جزائريون"[1] فشعور الانتماء إلى وحدة قومية أصبح يتأكد أكثر فأكثر وهو الشعور الذي سينميه المثقفون الجزائريون -L'intelligentsia- من مفكرين وسياسيين مع مطلع القرن العشرين، بعد أن احتضنه الأدب الشعبي من شعر ملحون خلال القرن التاسع عشر كله وحتى نهاية الحرب الكبرى عام 1918 هو الآخر، «فقام أولئك الشعراء والمداحين و"كمبشرين"، بتبليغ رسالتهم السياسية والوطنية ومنط مواطنيهم»[2].

إن الانتماء "العربي الإسلامي" الذي عبرت عنه صحيفة "الحق الوهراني" بدوره صقل الهوية الوطنية "بطابعها العربي الإسلامي"، بالارتباط بالدولة العثمانية والجامعة الإسلامية والمشرق والمغرب العربيين. فالرفض، أي رفض الطبقة البرجوازية الصغيرة إدارية كانت، تجارية أم مالكة للواقع الاستعماري المفروض على الجزائريين، وتنديدها لسياسة "التجنيس" و"الفرنسة" و"الإدماج"، ومقاومتها "للخدمة العسكرية" في الصفوف الفرنسية من جهة، والمطالبة بعودة القضاء والمحاكم الإسلامية وإلغاء "قانون الأنديجينا" و"محاكم الردع"، بالإضافة إلى عمليات "الهجرة

(1) جريدة "المصباح"، عدد 22 جوان 1904

(2) مينيه (ج)، نفس المرجع السابق، ص253، مستعملا "مبشرين" الذي يعالج دور المداحين الوطني بين 1914 و930.

إلى الديار الإسلامية كتعبير عن رفض واقع معاش في الجزائر، سجل كل هذا مرحلة من النضج والوعي الوطنيين، خصوصا عندما ربط الجزائريون مطالبهم وحقوقهم السياسية بالمحافظة على أحوالهم الشخصية كمسلمين. وكل هذه المميزات التي اتسم بها الجزائريون في هذه المرحلة والأسلوب والأشكال التي قاوموا بها، أسهمت كلها في بلورة القومية الجزائرية الحديثة.

2- ثنائية الفكر السياسي والتحول الوطني

سيتبلور دور المثقفين الجزائريين عموما من أنتيليجانسيا "محافظة" (مثقفون ونواب تقليديون وعلماء مصلحون)، أو "ليبرالية" (الشبان الجزائريون) من أجل التحرك إيجابيا داخل مجتمعهم العربي الإسلامي، ووسط نظام استعماري، أي أن دورهم المحفز "كوسيط" بين المجتمع الذي يمثلونه ورموز السلطة الاستعمارية سيتعزز لخوض غمار" الحوار" و"المحافظة" للنهوض بمجتمعهم سياسيا، ثقافيا واجتماعيا. وهذه الانتيليجانسيا الواعية من الجزائريين أو جزء مهم منها ستنصب نفسها "مقلدة بدور سياسي" قبيل الحرب العالمية الأولى وما بعدها داخل المجتمع الجزائري؛ لأن تأطير هذا المجتمع بثقافة سياسية سيأتي من قبلها وذلك بتزويدها بمؤسسات ضرورية وفعالة مثل "الصحيفة" و"النادي" و"الجمعيات" و"النقابة"، تلك المؤسسات التي ارتكزت عليها الحركة الوطنية الجزائرية بصورة دائمة.

وحتى نفهم حركة هؤلاء "المثقفين" المتعددة تجب الإشارة إلى أحوال الجزائريين السياسية والاجتماعية والعقلية. ذلك أن الجزائريين كانوا محرومين من الحقوق السياسية، ومن المساواة الاجتماعية، والاقتصادية مع الكولون.

وقد كانت الأمية تشكل معدلا مرتفعا وخطيرا، يضاف إلى ذلك سلبية "الخرافات" و"القدرية" واللامبالاة التي لحقت بذهنية المجتمع في جزء كبير

منه؛ زيادة على ذلك، فقد كان المجتمع الجزائري يعيش تحت قوانين إضطهادية ثقيلة وإجراءات إدارية تعسفية كادت أن توقع به الشلل.

وفي هذا السياق فإن القطب الأول من "ثنائية التحرك الوطني" هذا هو الجناح السياسي من "المحافظين" الذي شمل من جهة أولئك الذين عارضوا التغييرات التي قد تطرأ على المجتمع الجزائري خوفا من دمجه، لكنهم يريدون التغيير الذي يتم داخل الإطار العربي الإسلامي للجزائريين. لذلك نجدهم يرفضون التجنس والتعليم الإجباري الفرنسي، ويطالبون من «فرنسا تنظيم المدارس العربية، واسترجاع العمل بالعدل الإسلامي بالنسبة للجزائريين والمساواة في الحقوق السياسية... ولقد كان أغلب أعضاء [هذه] الكتلة ينتمون إلى هذا الجناح»[1]. ومن جهة أخرى فإنه شمل قسما مهما « من العلماء المصلحين الذين ذهبوا إلى حد تشجيع التعليم بالفرنسية للجزائريين وحمل رسالة فرنسا الحضارية في الجزائر »[2]. وهذا القسم نجده يعارض هو الآخر مسألة التجنس والخدمة العسكرية الإجبارية والاندماج عموما « فكان شعار هذا الجناح: الإصلاح بكل الوسائل، لأن المجتمع الجزائري كان في أحط الدرجات من التدهور. فكان المتحدثون باسم هذا الجناح هم ابن موهوب، المجاوي، ابن سماية، وابن رحال»[3] وأبو بكر عبد السلام بن شعيب وبعض النواب الجزائريين.

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ص172

(2) سعد الله (أبو القاسم)، نفس المرجع، ص172

(3) سعد الله (أ)، المرجع أعلاه، نفس الصفحة، "كان هؤلاء العلماء الجزائريون بين 1900 و1914 معاصرين للشيخ محمد عبده، ورشيد رضا، وزعماء آخرين لحركة القومية الإسلامية في الشرق الأدنى... كان أشهرهم وهو الشيخ حمدان بن الونيس، أستاذ عبد الحميد بن باديس المصلح الجزائري في المستقبل، قد هاجر حوالي 1910 إلى مدينة [المنورة] حيث مات؛ إن هؤلاء العلماء كانوا الممثلين للثقافة الجزائرية القديمة" الحركة الوطنية "، ص170-171

فكل من أمحمد بن رحال الندرومي[1] (خريج المدرسة العربية، "مزدوج اللغة والثقافة")[2] وأبو بكر عبد السلام بن شعيب (خريج المدرستين الإسلاميين بتلمسان والعاصمة حيث تابع دراسته العليا بهذه الأخيرة، وهو أستاذ اللغة والشريعة بالمدرسة الأولى)، سيمثلان تيار الحركة "الإصلاحية المبكرة" بالقطاع الوهراني. وكان موقف هذين المفكرين يصب عموما في اتجاه الأفكار الإصلاحية المطروحة آنذاك على الساحة السياسية والثقافية داخل المجتمع الجزائري. كما ساهما بفاعلية في النهضة الجزائرية بمحاضراتهما ونشاطهما الصحافي ومشاركتهما في المؤتمرات[3] وتسجيل "المذكرات"[4] في مختلف قضايا الجزائريين؛ فهما على معرفة عميقة بالمجتمع الجزائري والعالم الإسلامي، إضافة إلى تملكهما للثقافة الفرنسية-الأوربية.

لذلك فإن هذين المفكرين سوف يتصلان من أجل أفكار إصلاحية كثيرة، مطالبة بالتقدم والتحرر عن طريق التعليم، نابذة كل الخرافات

(1) مهو عمه عرفي من الزاوية السليمانية لكنه مثقف ومزدوج اللغة عربيا وفرنسيا، تقلد منصب "قايد" عن بيه عام 1884 لكنه استقال من هذا المنصب ليتفرغ إلى السياسة والكتابة بعين في البداية بين المستشارين على مستوى مجلس عمالة وهران (Le Conseil Départemental) بين 1903 1907 بكنه سيصور لاحقا كاتب عام على مستوى مقاطعة الرمسي (مونتانيات، بدارة منصبات عام 1920، وكعضو مالي "Délégue Financier)" خلال نفس السنة، لم يعاد انتخابه ككاتب عام 1925 لكنه لم يمر في انتخابات "المفوضيات المالية"، عرف كمثقف منفتح ومن الرواد والمدافعين عن "التعليم" لصالح الناشئة الجزائرية

(2) عد أحمد بن رحال في الأدبيات والكتابات السياسية وفي بعض الدوائر الرسمية، كناطق رسمي وصاحب موهبة بالنسبة لكتلة "المخضرمين التقليديين" منذ، أنظر أجرون.(ش.ر) "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، ص1029

(3) اعتبر ابن رحال محاضرا- في فرنسا والخارج من "المستشرقين ديموقراطيا" كان عضوا "بالجمعية الأسيوية" (Société Asiatique)، مشارك في مؤتمرات، ومؤلف لعدة دراسات مهمة من "الحدود الجزائرية المغربية" طالع من ابن رحال « دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلد العربي »، ضمن نشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لعمالة وهران الجزء 7 عام 1887، ومذكرة حول "نشاة السوق الفرنسي بجهة مغنية"، ضمن ن.ج.ج.أ.ع.و، الجزء 12، عام 1892، و"بلاد السودان في القرن 16"، ضمن ن.ج.ج.أ.ع.و، الجزء 7، عام 1887، "عبر قبيلة بني وناسن"، ضمن ن.ج.ج.أ.ع.و، الجزء 9، عام 1889

(4) طالع مداخلة أبي بكر عبد السلام بن شعيب، « إدماج الأهالي المسلمين بالجزائر مع الفرنسيين »، أعمال المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع (سوسيولوجيا) الكولونيالية بين 6 و11 أوت 1900

والعادات القديمة السلبية، مسجلة موقفها الرافض "للتجنيس" و"الخدمة العسكرية" في الجيوش الفرنسية حتى ولو حصل هناك تعويضات بالحقوق السياسية –مجانية الخدمة أم لا– وهو ما قبلته أغلبية التيار الليبرالي المتمثل في قسم كبير من "الشبان الجزائريين". وأتت آراء المفكرين لعلاج الوضع المنحط في المجتمع الجزائري مطابقة للآراء "ابن موهوب" الذي أكد « على فرنسا أن تستمر وتضاعف من عملها الحضاري في الجزائر [...] برنامج يجب أن يتحقق عن طريق تعليم تقدمي باللغتين العربية والفرنسية وعلى هذا البرنامج أن يضع أمامه تحقيق مبدأ المساواة التامة بين الجزائريين والكولون، ولا يمكن لفرنسا أن تتجاهل إصلاح أحوال الجزائريين عندئذ، لأن العالم الإسلامي عموما والجزائر خصوصا كان قد بدأ في اليقظة وكانا متفتحين على الأفكار الجديدة »[1].

فأمحمد بن رحال لمس منذ البداية قدرات الجزائريين على النهوض من حالتهم الحالية إذا توفرت لهم الشروط الصحيحة، « فقبل إبداء حكمكم عنا، قدموا لنا الوسائل لتطوير القدرات المختزنة فينا ». مخاطبا –أي ابن رحال– "تيوادي" وهو نائب بالبرلمان الفرنسي سنة 1896. ومن بين هذه الشروط الضرورية هناك مسألة التعليم وتوفيره للجزائريين. في عام 1898 يطالب ابن رحال المسؤولين الفرنسيين بتحقيق مطالب الجزائريين في التعلم "كعامل تثقيفي وحضاري"، مع تنظيم التعليم العربي الإسلامي والاعتناء به مثل اعتنائهم بالتعليم الفرنسي، الأمر الذي يجعل الجزائريين لا يعتبرون التعليم الفرنسي عاملا مخربا لمعتقداتهم ودينهم أو عامل تقليل من قيمتهم الفكرية، وإنما كمساعد ضروري وهام مكمل لثقافتهم ومعارفهم لتصبح أكثر شمولا؛ « نريد مدرسة في كل قرية، وتحت كل نخلة، وللأسف، لا يفكر زملاؤنا [الأوربيون] مثلنا »[2].

(1) سعد الله (أ)، الحركة الوطنية...، ص176

(2) MERAD (Ali), « Aperçu sur l'enseignement des musulmans en Algérie (1880-1960) » in confluent, n° juin-juillet 1963, p615

فمطالبة الجزائريين بالتعليم – وستكون لنا وقفة أخرى في هذا الموضوع لاحقا– قد احتلت مكانا رئيسيا مع بوادر النهضة عندهم قبيل ومع مطلع القرن العشرين، مما حدا مثلا بابن رحال منذ 1887 أن يؤلف وينشر محاولته بعنوان "كراسة عن تطبيق التعليم العمومي في البلد العربي"؛ وهي المحاولة التي اجتهد بها متماشيا بما خلفه مرسوم 13 فبراير 1883 من صدى، قصد تعميم التعليم لصالح الجزائريين. إذ يقترح في هذه المحاولة السبل والوسائل "الناجعة" لإحلال سياسة تعليمية صحيحة لناشئة المجتمع الجزائري. وفي عام 1891 تسنح فرصة لابن رحال لكي يمثل الجزائر رفقة الدكتور ابن العربي في لجنة مجلس الشيوخ –"لجنة 18"– فتقدم بمذكرة[1] مطالب بضرورة إلغاء قانون الأهالي التعسفي، والإصلاحات في قطاع الضرائب والعدالة لصالح الجزائريين. كما ألح على توسيع التعليم لهم دون استثناء لعنصر الإناث مع تنظيم القروض الفلاحية. كما طالب بحق تمثيل نيابي للجزائريين داخل البرلمان الفرنسي وكل هذه الأفكار تبرز لنا الاتجاه الإصلاحي–السياسي المتبلور عند أمحمد بن رحال في جانب آخر.

وخلال سنة 1892 فتح قدوم لجنة مجلس الشيوخ آفاقا جديدة أمام الجزائريين. وهي اللجنة التي قضت ما يقرب من شهرين في الجزائر (من 19 أفريل إلى 5 جوان) إذ كانت تحت رئاسة جول فيري (Jules Ferry)؛ «فقد صادف قدومها شروع الجزائريين في المطالبة بالحقوق السياسية والوطنية والتعبير عن معارضتهم لقانون الأهالي وللتدخل الفرنسي في شؤونهم الثقافية والاجتماعية »[2]. واستمعت اللجنة إلى شكاوي ممثلي الرأي العام من الجزائريين، كما استقبلت واستجوبت عددا كبيرا من الشخصيات المختلفة في المدن والقرى. وكان من بينهم أمحمد بن رحال الذي قرأ مذكرته أمام جول فيري؛ أوصى فيها بتنظيم المدارس العربية–

(1) طالع "مذكرة ابن رحال"، لدى لجنة دراسة المسائل الجزائرية بتاريخ 1 ماي –20 جويلية 1891، مطبعة مجلس الشيوخ (Sénat) باريس 1891؛

(2) سعد الله (أ)، المرجع السابق، ص202

الفرنسية من جهة وإصلاح "المدارس الإسلامية العليا" الموجودة على مستوى تلمسان وقسنطينة والعاصمة، وتناولت هذه المذكرة أفكارا مماثلة لتلك التي عرضت سابقا أمام لجنة 18 سنة 1891، مثل مضاعفة عدد الطلبة بها، وزيادة الأساتذة وتوظيفهم من بين العلماء الأكثر شهرة والذين يتمتعون بسلطة ونفوذ عظيمين وإرسالهم إلى الخارج إن أمكن، يساعدهم أساتذة فرنسيون ذو خبرة عالية يتكلمون ويكتبون اللغة العربية لتدريس اللغة الفرنسية والعلوم الأولية مع إعطاء الأولوية أثناء التكوين للعلوم الإسلامية في السنة الخامسة حيث يجري امتحان نهائي يساوي قيمة "شهادة الباكالوريا" الفرنسية؛ وبذلك تفتح للطلبة الجزائريين جميع المناصب والوظائف للذين يثبتون كفاءة وقدرة عالية

والظاهر أن إلحاح ابن رحال على تنظيم هذه المدارس "جذريا" والإبقاء على دورها له علاقة مباشرة بالوضعية التي آلت إليها هذه المدارس من ضعف وتذبذب في القروض المخصصة لها (33000 فرنك فقط عام 1888)[1]. الأمر الذي انعكس على عدد الطلاب بها، مما شهد هو الآخر انخفاضا ولم يرق إلى الازدياد المتوقع منه. ومن زاوية أخرى كانت الوظائف القادرة على استيعاب خريجي هذه المدارس يتناول القضاء الإسلامي، وهي نفس الأهداف المتوخاة منها دائما، أي بإمكان الطلبة الحصول على مناصب "خوجا" (كاتب) في البلديات المختلطة، كذا ترجمان مساعد في لجان الحالة المدنية أو ملكية الجزائريين، إذ كان لعملية إلغاء "المحاكم الإسلامية" ابتداء من 1866 التي تمثل المصدر الأول لاستقبال وتوظيف خريجي المدارس الإسلامية، أثر سيئ على سير هذه الأخيرة، حيث بدأت في التراجع.

إن عملية المطالبة المستمرة والدؤوبة "لاسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي" واحترامه عبر عنه جميع أعيان ووجهاء الرأي الجزائري أثناء استقصائهم من طرف لجنة مجلس الشيوخ التي قادها اتيان كومب

(1) طالع نشرة التعليم الأهلي، رقم 13، ص15

(E.Combes) عام 1891. فعن سؤال منوط بصلاحية "القاضي المسلم" داخل المحاكم، وجه إلى 370 من أعيان القطاع الوهراني من "قياد" و"مفتين" و"قضاة" جزائريين، رد الجميع بوجوب إبقاء تلك الصلاحيات الممنوحة للقاضي وعدم "تقصها".

لكننا نعلم أن القضاء الإسلامي واجه عملية تفكك، وضربات من طرف الإدارة الاستيطانية ابتداء من 1892 وبقي يعاني من حالته السيئة اتجاه القضاء الفرنسي حتى 1918[1]. وهذا ما كان يعيشه ويشاهده ابن رحال وغيره من المفكرين في ربوع القطر الجزائري ومنهم العالم أبو بكر عبد السلام بن شعيب أستاذ الشريعة بالمدرسة التلمسانية ومعه بعض النواب المحافظين الآخرين وبقية المثقفين الجزائريين الذين برزوا مع مطلع القرن الجديد.

إلا أن امحمد بن رحال ونتيجة لمكانته الاجتماعية والثقافية برز بوجه رجل السياسة المحنك، محللا للوضع الحقيقي القائم في الجزائر ومطلعا على ما يجري من صحوة في العالم العربي والإسلامي آنذاك؛ مدرك لما كانت تقدمه الحضارة العربية الماضية من محاسن ومنافع للإنسانية "كالفنون والعلوم الحالية"، بل « أن هناك عددا كبيرا منها بشكل منفعة لنا بدون خطر؛ وهو ما يدخل في ميدان العلوم الدقيقة وجزء من التنظيم الداخلي والسياسي ونظام الأشغال العمومية والتعليم، وما يختص بتنظيم التجارة والفلاحة والصناعة؛ كل هذا نستطيع اعتناقه بدون تغيير. إن العقيدة [الإسلامية] لا تتنافى مع هذا بل تحث على تعلمه وتفرضه »[2]. يردد ابن رحال ذلك في مؤتمر المستشرقين عام 1897، مدافعا على مبادئ الحضارة الإسلامية وموجها نقدا لاذعا "للظلامية" والشوائب التي لحقت بالإسلام الصحيح.

(1) طالع عبد الحميد زوزو (ش.ر)، حول "القضاء الفرنسي والقضاء والإسلامي من 1892 إلى 1918"، ضمن "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، صص 672-707

(2) Questions diplomatiques et coloniales, tome2, Paris, 1 novembre 1901

وداخل أشغال هذا المؤتمر أشار إلى النهضة التي بدأت تعرفها بعض الدول الإسلامية وتتحقق يوما بعد يوم رغم "جشع" و"تعدي" و"اغتصاب العالم المتمدن" –أي أوربا–، لذلك « فعند هذه الشعوب العربية والإسلامية أصبحت الأيادي تمتد إلى "بعضها البعض، ونظراتها تبحث لتتلاقى، وقلوبها تنبض جميعا إلى الألفة والانعتاق؛ "فأي مكروه يصيب ركنا من العالم الإسلامي إلا وتتألم له بقية الأركان الأخرى "[فاليوم] شعور التضامن بين الملوك والحكومات يتقوى وتتحقق الإصلاحات، والتفاهم "الودي أصبح يحل محل العداوة السابقة... إلا أن أوربا وبدون تبصر، تنظر إلى هذا "التحول بنظرة سيئة معتبرة ذلك عرقلة لمطامعها؛ لذلك فإنها تسعى إلى قلب الأوراق "وبث التفرقة ومنع أي نهوض [لهذه الدول]، ذلك النهوض الذي لا مفر منه، فدسائس "أوربـــا القائمة لن يكون لها أثر مرجو، فتحت مدافع المسيحية ستتبلور نهضة "الإسلام» [1].

أما تحليل ابن رحال للوضع في الجزائر فيقدمه عندما يلاحظ ناقدا "تلك الليبرالية المبهمة والطوباوية عند الفرنسي في فرنسا وهو الذي يراها كافية لتغذية آمال المسلمين واعتقادهم في غد أفضل". وعلى مستوى الجزائر وكرجل سياسي فطن وملاحظ، فإنه كان يحسن استعمال العبارة اللائقة عندما يتوجه إلى الرأي العام الأوربي « فعندما تحلم [فرنسا] بضم نصف القارة [الإفريقية] إليها وهي تفتقر [تعوز] "الأهالي ولو بطريقة شرعية، فإنها تخطئ في سياستها... فنحن من الذين يعتقدون "بسهولة تحسين الوضع"؛ علينا بالإسراع إذا أردنا أن نتفادى "استحالة" المصالحة. "وقد يشهد القرن العشرين بالضرورة إما سياسة فرنسية مسلمة ملائمة [اتجاه "الجزائريين] أو كارثة مفجعة، فإذا لم "يتحضر" إسلام غرب إفريقيا من طرف فرنسا "ولصالح فرنسا، فإنه سوف يتحضر على كره منها وضدها »[2]، وهو تنبؤ خطير من طرف ابن رحال، يعكس الحالة التعسة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، مما يطلعنا على الحالة الذهنية التي

(1) Questions diplomatiques et coloniales, tome 2, Pris, 1 novembre 1901
(2) Revue indigène, n° 10, 1907, pp 47-52

كان يوجد عليها، ويوحي بإمكانية انفلات الوضع وظهور حركات التمرد والعصيان والثورة في أي وقت، ضد الوجود الفرنسي وضد مؤسساته الكولونيالية في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالمفكر أبي بكر عبد السلام بن شعيب فقد سار على منوال معاصره ابن رحال لنهج سياسة إصلاحية، داعيا إلى التقدم ونابذا للخرافات والعادات القديمة؛ إذ دعا المجتمع الجزائري إلى الأخذ بناصية العلوم والتحضر وذلك بواسطة التعليم "والتعليم وحده هو القادر على محو المعتقدات الخرافية، تلك الأفكار الغامضة التي لا معنى لها وهي أفكار يتيمة متجذرة في العقول الضعيفة والساذجة"[1]، تثقل الكائن المسلم. ويلمس فكر أبي بكر بن شعيب الإصلاحي والسياسي من خلال الإسهام الفكري والثقافي الذي تركه كأستاذ للشريعة الإسلامية بمدرسة تلمسان الإسلامية لفترة طويلة؛ وما خلفه ثانية من محاولات فكرية وسياسية مع مطلع القرن العشرين مثل "ملاحظة عن التيمية [التحرر] عند أهالي الجزائر" و"الدين الإسلامي والحضارة"[2] وهي المحاولة التي يعالج فيها "إيجابية" الإسلام واتفاقه مع "الحضارة الحديثة" (أي العلمية)؛ وله إسهامات أخرى مثل "استعمال التعرف في ناحية تلمسان"[3]، وخاصة مداخلته أثناء انعقاد أشغال "المؤتمر العالمي للسوسيولوجيا الكولونيالية" بين 6 و11 أوت من عام 1900 بعنوان "يندمج أهالي الجزائر المسلمين مع الفرنسيين" وهي المداخلة التي يطرح فيها هذه المسألة الفقهية والسياسية في آن واحد، ويرى استحالة قبول ذلك بالنسبة للجزائريين عندما يطلب منهم "التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين" وفي مجتمع وبيئة مسلمة.

فالإنتاج الغزير للمثقف أبي بكر بن شعيب يشير بوضوح إلى ذلك الفكر السلفي الذي تميز به عندما يستند في طروحاته على نصوص القرآن الكريم و"الحديث الصحيح"، كلما تعلق الأمر بالقضايا الدينية و"الثقافية–

(1) Idem.
(2) Revue indigène, n°21, 1908, pp 6-11
(3) Revue (La) Africaine, n°368 et 369, 1936.

الحضارية" للجزائريين مثل التجنيس والاندماج والحقوق السياسية؛ كما بين له من ناحية أخرى ازدواجية تلك المعرفة الفكرية التي يملكها عندما يقارب مواضيع في الفكر الفلسفي للشريعة الإسلامية" و"التعليل القانوني للشريعة الإسلامية"[1].

من هنا نلمس أهمية تحركه ودوره الإيجابيين كمثقف، من "أنتليجانسيا" مطلع القرن العشرين، داخل المجتمع الجزائري المسلم ووسط بيئة استعمارية متحرشة ومشاكسة يمثلها المعمرون الكولون. فسعيه ظل متعلقا بالحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية من طرف الجزائريين، تلك الحقوق التي يتمتع بها "المواطن الفرنسي" بانفراد. لذلك فاشتغاله الفكري والسياسي يحاول مبكرا التوفيق بين "السماح للجزائريين بالمشاركة في الانتخابات كأي مواطن فرنسي وتحريرهم من القوانين والمحاكم الاستثنائية مع المحافظة على قوانينهم [الإسلامية] وأعرافهم وعاداتهم"، بواسطة "تجنيس مزدوج"[2]، مسلم وفرنسي؛ وهي المعضلة نفسها التي ستواجه لاحقا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس خلال فترة الثلاثينيات، عندما توافق على مطلب "إلحاق الجزائر بفرنسا" ضمن مطالب "المؤتمر الإسلامي الجزائري (7 جوان 1936) رغم معارضتهم للدمج والتجنيس الذي يعتبرونه عاملا محو للشخصية الوطنية الجزائرية. فالجمعية تفرق في تبريرها لهذا التأييد بين الجنسية القومية العربية الإسلامية التي يتمتع بها الجزائريون والجنسية السياسية، من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية[3].

---

(1) طالع عنه باللغة الفرنسية "التعليل القانوني للشريعة الإسلامية"، قسنطينة، المطبعة الجديدة 1924، 16 صفحة و "الفكر الفلسفي للشريعة الإسلامية"، قسنطينة، مطبعة ديسري 1901، 33 صفحة، و"وفاء الأعيان المسلمين الجزائريين في معرض الرباط"، وهران، مطبعة هانتز، 1915، 31 صفحة

(2) C.A.O M, cart 3H58, rapport du 12 janvier 1908

(3) طالع "الشهاب"، عدد نوفمبر 1937، ج12، ص104-106، قارن مراد (ع)، "الحركة الإصلاحية ص 396- 399

فأبو بكر عبد السلام بن شعيب كان يفكر خصوصا في التعويض السياسي لصالح الجزائريين عندما قررت الحكومة الفرنسية إجراء إحصاء لتجنيد الشباب الجزائري عام 1907. فاعتبر هو الآخر مع معاصريه من الإصلاحيين كالشيخ المولود بن موهوب وعبد الحفيظ بن سماية وعبد القادر المجاوي أو السياسي ابن رحال، أن إصلاح المجتمع الجزائري لا يستطيع أن يتحقق بمعزل عن دور فرنسا، على الأقل خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بقليل.

أما القطب الثاني من هذا "التحرك الوطني" فيشمل النشاط الذي مثله تيار الشبان الجزائريين داخل القطاع الوهراني مع مطلع القرن العشرين وحتى مجيئ أحداث الحرب العالمية الأولى.

استطاعت نخبة الشباب الجزائري أن تعبر عموما على اندفاعها الوطني الكبير، أكثر من أي قوة سياسية أخرى عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة والجرائد باللغة العربية والفرنسية، مما جعلها تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين وتوعيتهم. فخلال العشرية الأخيرة من القرن 19 عاش الجزائريون حدثا سياسيا كبيرا، كان أملا في تفتح المثقفين المسلمين، إذ تمثل في وصول لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر عام 1891 برئاسة "جول فيري" (Jules Ferry) إذ أحيت هذه اللجنة حب الاطلاع لدى الجزائريين اليقظين، ووجدت المثقفين منهم، "مدافعين حقيقيين عن القضية الأهلية (نموذج مورسلي صاحب السترة التقليدية ولمحمد بن رحال وغيرهما). ونستطيع أن نقول بدون مبالغة أن لجنة الشيوخ هذه بطرحها "مسألة الجزائر" أمام الرأي العام الفرنسي في الميتروبول قد ساهمت فعليا في إيقاظ الرأي العام المسلم، فأعطى ثانية لتلك الفئة المثقفة ثقة الجماهير المطلقة والرسمية[1].

وانطلاقا من هذا فإن اندفاع "المطالب الأهلية" صاحبت دائما كبريات الأحداث السياسية في الحياة الجزائرية خصوصا بين 1896 و1904، لأن

---

(1) طالع مراد (ع)، « تكوين الصحافة الإسلامية في الجزائر (1919-1939) »

السنين الأخيرة من القرن 19 والأولى من القرن 20 حصصا لم تأت بتحسن لحالة السكان المسلمين يستحق الذكر، بل عملت على توطيد وتدعيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمعمرين الأوروبيين في الجزائر (استقلالية المفوضيات المالية مثلا Délégations financières)، بالإضافة إلى ذلك هناك أحداث داخلية وخارجية (أحداث تونس، ودخول تركيا الحرب ضد إيطاليا في طرابلس الغرب) سببت حتما الشعور والتضامن الإسلامي لدى الجزائريين؛ أي أن المسلمين الجزائريين المثقفين سواء بالفرنسية أو العربية كان لديهم شعور تام بقضاياهم وبصفتهم شعبا مستعمرا وبلدا مسلما، ففي بداية القرن العشرين كان عدد المثقفين كاف للخروج من وضعهم الجامد وللتطوع في سبيل الصحافة[1].

إن الانطلاق الصحيح للصحافة الإسلامية "الجزائرية" بدأ ليلة الحرب العالمية الأولى (1911-1914). وفعلا فبين 1900 و1911 لا يسجل سوى وجود جريدتين للجزائريين وهما "المغرب" (1903-1913) الصادرة بالعاصمة، و"المصباح"[2] وهي جريدة فرنسية-عربية كان يصدرها العربي فخار (1904-1905) بوهران، بمساعدة أخيه ابن علي فخار، أستاذ الدراسات العربية بكلية ليون (Lyon) الفرنسية رفقة بعض الشباب من المدرسين في الغرب الجزائري من وهران وتلمسان وندرومة ومعسكر ومستغانم.

إلا أن تطور المجتمع الجزائري ليلة الحرب العالمية الأولى وعند اقتراب هذه الحرب، ساهم كل منهما في تعجيل ظهور الصحافة الوطنية الناطقة بالعربية أو الفرنسية. والعوامل الرئيسية التي تشرح تكوين هذه الصحافة بين 1912 و1914 تتلخص في البداية في تعبير اتجاه إصلاحي جزائري كان يطالب بالرعاية الروحية للمصلح المصري "محمد عبده". وبالفعل فإن زيارة هذا الأخير للجزائر عام 1903 اعتبر تاريخا مؤثرا في

(1) صالح مراد (ع)، نفس المصدر أعلاه

(2) وهما الجريدتان الإسلاميتان والوطنيتان اللتان دافعتا عن مصالح الجزائريين وناقشتا بعمق قضايا المسألة في "مسألة الحقوق" و"التمثيل السياسي" و"التجنيد" و"التجنيس" و"الأحوال الشخصية الإسلامية" و"التعليم" وغيرها

التطور المدني لجماعة النخبة المسلمة في الجزائر مع بداية القرن الجديد، يليه الاستياء العام المسجل عن الجزائريين جراء قرارات إنشاء "الخدمة العسكرية الإجبارية" بالنسبة للشباب الجزائري. وهو الإجراء الذي أثار مختلف الاحتجاجات ومقاومات المجتمع الجزائري وأدى إلى هجرة مئات العائلات التلمسانية نحو المشرق العربي.

ومن بين الجرائد الوطنية التي شهدت النور عشية الحرب العالمية الأولى نشير إلى "الإسلام" بالعاصمة وكان صدورها بالفرنسية بين 1912 و1914، وكذلك باللغة العربية ما بين 1912 و1913، و"الحق الوهراني"[1] المصحوبة بعنوان آخر "الفتى المصري" وهي جريدة سياسية أسبوعية، لسان الدفاع عن المصالح المسلمة، صدرت بوهران ما بين 1911 و1912؛ بالإضافة إلى "ذو الفقار" (بالعاصمة) وهي الجريدة المناصرة للأفكار الإصلاحية لمحمد عبده، والذي تعبر مدير دينيا له، رفقة "الفاروق" (بالعاصمة أيضا) وهي ذات اتجاه إصلاحي معتدل دام صدورها بين 19.3 و1915 ثم 1920 و1921. تلك هي بعض الجرائد التي كانت تعبر بالفرنسية والعربية على بعض جوانب الرأي العام الجزائري مع مطلع القرن 20 وعند اقتراب الحرب العالمية الأولى.

وسوف تتحول كل من جريدتي "المصباح" و"الحق الوهراني" رسميا إلى لسانين مسلمين وطنيين على مستوى إقليم وهران للدفاع عن مصالح المجتمع مع بداية القرن وقبل الحرب العالمية الأولى. وستبرز أقلامها المحبوبة بالفرنسية والعربية قضايا السياسية والاجتماعية من "حقوق وتمثيل سياسي لائق" له، كما أنهما ستناقشان بعمق مسألة "التجنيد الإجباري" بالنسبة للشباب الجزائري وقضية "التجنيس مع الأحوال الشخصية الإسلامية"، رفقة المطالبة بالإصلاحات الضرورية للجزائريين حينئذ.

ورغم فوارق الطرح الملموسة لدى نخبتي "المصباح" و"الحق الوهراني" بالنسبة لإشكالية "المسألة الأهلية والتطور الاجتماعي" آنذاك،

(1) نفس المصدر السابق

فإن فهمها داخل سياق تكاملي في تجديدهما وصراعهما ضد الواقع الاستعماري القائم، تبسط الصورة من الناحية المنهجية. لنقدت "المصباح" على لسان "ابن علي فخار"[1] -أخي العربي فخار مؤسسها- نتائج « السياسة الإسلامية المتبعة في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي التي لا ترضي، وفي العديد من النقاط »[2] ففي رأيه إن النهوض العلمي والفكري لدى الجزائريين «أمر مفروض وكشرط لتطور الجزائر. ويكون هذا في صالح فرنسا».

إلا أن الأمر الذي كان يروق لابن علي فخار هو "شكل ونموذج الحماية التونسية" الذي طبقته فرنسا هناك والذي أعطى نتائج حسنة مقارنة بما كان يحدث في الجزائر؛ ومرد ذلك في رأيه « يرجع إلى محافظة الإخوان التونسيين على مظهرهم الشخصي وهم يسعون لترقية مجتمعهم المسلم باعتناق الأفكار الجديدة التي تتلاءم مع مبادئ الدين »[3] الإسلامي؛ ومن ناحية أخرى فإن «الفرق بين المجتمعين التونسي والجزائري يكمن في تفتح الإدارة [التونسية على النخبة والمجتمع] ونشاط الطبقة الحاكمة والبورجوازية اللائق.. أما في الجزائر فلدينا شخصيات مرموقة، لكنها موزعة عبر الإقليم، فلكل مدينة ممثلوها من المثقفين، لكن دورها يكاد ينعدم في إدارة الشؤون العمومية»[4]، فهي نخبة ضعيفة لأنها «بدون حقوق سياسية»[5] ولو أنها تتميز بصفات المدافع الواعي عن مصالح الجزائريين "التي أؤتمنت عليها".

فالنخبة "التلمسانية-الوهرانية" التي كانت تشرف على صدور جريدة "المصباح" (بين 1904 و1905) كانت على دراية حقيقية بما كان يجري في

(1) هو صاحب أطروحة عن « الربا في الشريعة الإسلامية »، وهو أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة بمدينة ليون الفرنسية

(2) جريدة "المصباح"، عدد 2، سبتمبر 1904

(3) جريدة "المصباح"، نفس العدد أعلاه

(4) نفس المصدر أعلاه نفس العدد

(5) قارن بهذه دراسة "ابن علي فخار، «تمثيل المسلمين الجزائريين» ضمن مجلة العالم الإسلامي، 1909، الجزء 7، ص17-18، ص 21-22.

تونس والمغرب من تعاون بين السلطة الفرنسية والنخب المسلمة فيما يتعلق بموضوع "سن القوانين" للبلدين بعد دخول كليهما في الحماية الفرنسية؛ وهي القوانين التي خضعت في مجملها إلى عملية واجتهاد في التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الفرنسي. وهي العملية التي حُرمت منها الطبقة المثقفة المسلمة في الجزائر.

فالاهتمام بهذا الموضوع من طرف السلطة الاستعمارية جاء جد متأخر بالنسبة للجزائر، خصوصا عندما شل دور المحاكم الإسلامية فيها مع مطلع القرن الجديد. "فالمصباح" تطالب بريشة "غمري حميدة" أثناء أي محاولة « لتقنين الشريعة الإسلامية، أن تفهم قوة المعنى للفظ -"العربي"- وأن يشمل القانون جميع الأحكام الإسلامية التي تستقيها من مصدريها، القرآن والسنة؛ مع إضافة طبيعة لقرارات محكمة الادعاء بالعاصمة والتي تتعلق بالقضايا الإسلامية »[1]. لكنه يشدد الرفض ضد "أي فكرة إصلاحات لا تتطابق مع روح ومعنى الشريعة الإسلامية النقية"، ويرى ارتياحه كبيرا « إذا ما قلت المناقشات -الجارية- للتوصل إلى تكوين جهاز تشريعي وعقائدي بالنسبة إلى المذهبين المالكي والحنفي »[2].

ورفقة هذا الموضوع الحساس بالنسبة للجزائريين في حياتهم اليومية وأحوالهم الشخصية بما اشتمل عليه من قضايا العائلة والزواج والميراث والرهبية والعشور والزكاة، عالجت نخبة "المصباح" مواضيع أخرى متطرقة إلى "قانون الأندجينا" المسلط ضد الجزائريين و"عدم جدوى بقائه صحبة النهضة والوعي الذي يسجله الجزائريون" آنذاك. كما دافعت عن وضعهم المادي عندما "تفرق المؤسسة الاستعمارية وقوانينها بين العشور والزكاة والضرائب" ولما تطبقها "ثلاثية" على الجزائريين؛ بينما يطالب الكولون والأوربيون بواحدة فقط؛ وهي "الضرائب السنوية"، حسب مدخولهم وحسب تحقيق أرباحهم. وقامت جريدة "المصباح" في مواضيع شتى بتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان صعبا على

(1) طالع مقال غمري حميدة عن « تقنين الشريعة الإسلامية »، جريدة "المصباح"، عدد 16 سبتمبر 904،

(2) نفس المصدر أعلاه

الجزائريين عموما في معيشتهم اليومية، وفي مجال "التعليم" و"الحماية والمساعدة". وتندت في مناسبات عديدة بالتمييز العرقي الذي يشهده الجزائريون في مجال "الصحة والعناية"، « عندما يستفيد الأسبان والأجانب بالرعاية والخدمات على مستوى مستشفى وهران. -مثلا- بـ93% من الميزانية »[1] على حساب الجزائريين أبناء وأهل هذا الوطن.

على أن المطالب السياسية بالنسبة للنخبة الجزائرية على مستوى القطاع الوهراني، وعلى رأسها "توسيع القاعدة الانتخابية للجزائريين" و"التمثيل النسبي" لهم داخل المجالس النيابية، وبالخصوص "الحق في المواطنة الفرنسية"، ظلت من مشاغلها الرئيسية. فراحت تطالب بحقوقها وتسعى جادة في سبيل الحصول عليها؛ وكان معظم شرائح هذه النخبة اليقظة والواعية تعتقد أن الوسيلة الوحيدة التي تبلغ أصواتها إلى الدوائر العليا في المتربول هي مشاركتها في المجالس النيابية، بلدية كانت، عمالية، مالية أو برلمانية؛ لأنها بوسيلة هذه المجالس تستطيع أن تتحرك إيجابيا بمطالبها في وجه الكولون، ومدافعة على قضايا الجزائريين، منتقدة في آن واحد دور النواب التقليديين السلبي من "بني وي-وي"، "خدام الإدارة الفرنسية الطائعين"، و"الجهلة"، "حصون الإجحاف" وأدوات الاستغلال" كما كانت تنعتهم باستمرار.

فالنخبة الجزائرية والمثقفين السياسيين لم يفوتوا الفرصة عندما تقررت رسميا عملية الإحصاء بين 1907 و1908 بالنسبة للشباب الجزائري المسلم، قصد "إمكانية تجنيده"؛ إذ طالبت فورا بالإصلاحات السياسية لصالح الجزائريين؛ وكرد فعل، مثلا وعلى مستوى مدن الغرب الجزائري، أستنكر قرار التجنيد هذا على جميع المستويات -كما مر- وشدد معظم النواب موقفهم الرافض للقرار، ونظمت المظاهرات والعرائض في المدن والقرى. ففي مدينة تلمسان طالب "الشبان الجزائريون" بواسطة الأستاذ أبي بكر عبد السلام بن شعيب وهو نائب المجلس البلدي حينئذ، تعويضاتهم بحقوق مدنية وسياسية، وذلك في مراسلة لبعض الصحف

(1) C.A O.M, cart 3H58, rapport du 12 janvier 1908

والمجلات مثل "السياسة الكولونيالية" و"الزمن" (Le temps)[1]. وسار السياسي أحمد بن رحال الندرومي في نفس الاتجاه عندما تقدم بمذكرة مطالب أمام "لجنة الاستقصاء الخاصة بالتجنيد"، حيث اقترح تعديلات عميقة بالنسبة للجانب الإداري الذي يهم مواطنيه، وتوسيع القاعدة الانتخابية بالنسبة للشباب الجزائري، وحق الانتخاب، وحرية الصحافة، رفقة مطالب أخرى تتعلق بتنظيم التعليم و"توسيعه بالعربي والفرنسية"؛ على الرغم من أن الأستاذ بن علي فخار كان يؤكد خلال السنة نفسها على "حقوق الفئة المتفرنسة من النخبة بالنسبة لعمليات الاقتراع والتمثيل"[2] بصفة أخص.

ولما كانت النخبة المحررة في جريدة "الحق الوهراني" تناضل هي الأخرى بين 1911 و1912 مدافعة على حقوق الجزائريين، ومنتقدة الواقع الاستعماري-الاستيطاني، فإن أسلوبها في المطالبة والطرح يختلف جوهريا عمّا كانت تقوم به صحافة الشبان الجزائريين الأخرى مثل "المصباح" و"الإسلام" و"الراشدي". فرفضها "للتجنيس" و"المواطنة الفرنسية"، جعلها أكثر راديكالية عندما تقدم أطروحاتها العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، وكل ما يمتّ بصلة "بالهوية الجزائرية". واعتبر ذلك نقطة تحول في أسلوب الصراع ضد المؤسسات والوجود الاستعماري في هذا الجزء من الوطن، القطاع الوهراني.

(1) C A O M, cart 3H58, rapport du 12 janvier 1908

(2) ابن علي فخار، نفس المصدر أعلاه

الفصل الرابع

اندفاع الجزائريين والمطالب السياسية والاجتماعية

1- قضية التمثيل النيابي والحقوق السياسية
2- قضايا الجزائريين الاجتماعية
3- مسألة التعليم "الأهلي"

كما أسلفنا في الطرح بالنسبة ليقظة المجتمع في الغرب الجزائري[1]، فإن نخبة الشباب الجزائري عبرت عموما على اندفاعها الوطني الكبير مع رجال السياسة والفكر عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة، سواء باللغة الفرنسية أو العربية، الأمر الذي خول لها أن تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين سياسيا واجتماعيا؛ يحذوهم جميعا من ذلك الشعور بكامل قضاياهم، وبصفتهم شعبا مُستعمرا في رقعة من عالم عربي مسلم. أي أن هذه الشريحة من المثقفين والسياسيين شكلت قوة كافية لإخراج المجتمع من وضعه الجامد، وللتطوع في سبيل "الاندفاع والصراع السياسي"، رغم تلك العوارق الملموسة عندما يطرح موضوع "المسألة الأهلية" و"تطور الجزائريين" لدى ممثلي النخب الجزائرية فإن التجنيد والصراع ضد الواقع الاستعماري المفروض، تبسط الفهم والتكامل عندها

I قضية التمثيل النيابي والحقوق السياسية

شكلت فترة العشرية الأولى من القرن العشرين وقبيل الحرب العالمية الأولى، فترة خصبة لاندفاع القوة السياسية الموجودة، للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية مثل توسيع قاعدتهم الانتخابية وتمثيلهم النسبي الحقيقي داخل جميع المجالس النيابية وبصفة أخص تلك التي ترتبط "بالبرلمان الفرنسي"، باعتبارها وسيلة فعالة تستطيع أن تتحرك بالإيجاب داخله في وجه كولون الجزائر؛ وتجاه السياسة الاستعمارية المجحفة. وعمليا وبالنسبة للشريحة السياسية على المستوى الغربي من الوطن – وعلى غرار الطبقة السياسية الوطنية- لم تفوت الفرصة عندما تقرر رسميا إجراء عملية الإحصاء الخاصة بالشباب الجزائري بين سنتين 1907 و1908 قصد "إمكانية التجنيد" العسكري؛ وأثنـــاء صدور قانـــون هذا التجنيـــد لهم إجباريـــا بموجب قانون ميسيمي (Messimy) عام 19.2 شهر

(1) مبحث "ثنائية الفكر السياسي والتحرك الوطني"

فبراير؛ الأمر الذي جند تلك الطبقة السياسية وعلى جميع مستوياتها لتستنكر ذلك القرار وتطالب بتعويضات على شكل حقوق سياسية واجتماعية كان على رأسها: "التمثيل النيابي" اللائق.

وعلى الرغم من أن جماعة النخبة المتفرنسة أرادت أن تستغل هذا القانون الذي أصبح أمرا واقعا ورأت في « شجاعة المسلمين فرصة مناسبة للحصول على الحقوق السياسية طلبا بطلب وأخذا بعطاء »[1]، فإن الطبقة السياسية الجزائرية المحافظة بميولها العربية الإسلامية رفضت التجنيد الإجباري رفضا كليا سواء أكان ذلك مع الحقوق السياسية أم بدونها، خصوصا وأن تمثيل الجزائريين على مستوى المفوضيات المالية منذ تأسيسها عام 1900، كأعلى هيئة سياسية في البلاد، لمس في سلبية كبيرة من طرف تلك الطبقة السياسية المحافظة.

لمست صحيفة "الحق الوهراني" مبكرا سلبية ذلك التمثيل وعلى ذلك المستوى بخلو جداول أعمالها من مسائل جدية تتعلق بأمور الجزائريين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة. « فمنذ انعقدت الجمعية المالية وأنا نتطلع على تقرير أعضائها لمجادلتهم في الأمور الوطنية فما رأيت أحدا من الذين يدّعون أنهم نواب عنا بشيء ولا جادل في مسألة ...»[2] إلا أن موقفها الراديكالي من تمثيل الجزائريين داخل تلك "المجالس المتفرنجة" لم تر فيه إلا صورة مهزلة ولا يعبر على شيء ما دام النقاش قائم حول "فلسفة قضية التمثيل" العام "بالنسبة لأي شعب من الشعوب".

« إني أرى الانتخاب من حيث هو ضرب من ضروب الاستهزاء ولعب يليق "بالصبيان وأن الساعي إليه مجنون »، قبل أن تشرح الحقيقة :

« الفرنسيون والإنجليز والألمانيون أنفسهم لم يجدوا انتخابا [أي أسلوبا "انتخابيا] يستحق أن يتكلم عن لسان الأمة، وهذه فرنسا جمهورية وأن

(1) سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية. ...، ص207.
(2) "الحق الوهراني"، عدد 22 جوان 1912، (إمضاء غفوظ).

تولاها الحاليون لم يشخصوا في مجلس الأمة (البرلمان) إلا عشر السكان [10]، فالانتخاب حينئذ لا "يدل على مجموع آراء الأمة في شيء، وخصوصا في بلاد كبلادنا وأمة كأمتنا التي "تنتخب الرجل لجاهه أو لما يؤديه من المال إلى المنتخبين، فليس منا من ينظر للكفاءة "والنتيجة »[1].

وتذهب موضوعية الطرح عند "الحق الوهراني" بالنسبة لعملية الانتخابات والتمثيل السياسي في هذه الفترة بعدم سلامة هذه الكيفية في "النيابة" الخاصة "بالأمة الجزائرية" :

« فالحق الذي لا يرتاب فيه أحد أن جميع أعضاء المجالس في اليوم والغد لا "حق لهم ولا يسوغ لهم أن يتكلموا عن لسان الشعب. ثم أن الانتخاب في الممالك "المتمدنة (المستقلة) يدل على قوة الأحزاب السياسية والنتيجة تؤيد حزبا دون آخر، "وهؤلاء الأحزاب لهم برُوقرام [Programme، برنامج] يمشون عليه وكلهم آملون في "إصلاح شؤون وطنهم وملتهم ولا معارض لهم إلا في المسائل الجزائرية فيتناقشون "فيها والحق يكون للأغلبية فهل نحن مثلهم؟ كلاّ ثم كلاّ »[2].

وترد "الحق" على ذلك النوع من "الذين يطالبون توسيع الانتخاب، أنهم لا يريدون بذلك إلا الوصول للمراتب التي تحيل لطمعهم، ولا يتوصلون إليها إلا بغرور الشعب الاسلامي المسكين"؛ قبل أن تستنتج:

« إن وجود أعضاء مسلمين في المجالس ضرر بالأمة الجزائرية وسببا للنزاع والشقاق والنفاق بين أفرادها المساكين الذين هم في حاجة إلى ما هو أنفع لهم كالتعليم وضروريات المعاش. فلو أنفق أولئك الأغنياء السفلة على المساكين ما أنفقوه في الانتخابات لنالوا رضى الله والأمة »[3].

وفيما يخص الواقع السياسي المعاش، ترى النخبة الوطنية المحررة في جريدة "الحق" بين 1911 و1912 وقبيل اندلاع الحرب العالمية، مدافعة عن

(1) "الحق الوهراني"، نفس العدد
(2) نفس المصدر أعلاه
(3) نفس المصدر المذكور، (عدد 22 جوان 1912).

حقوق الجزائريين، منتقدة للواقع الاستعماري وسيطرته، ضرورة إعطاء النخبة الجزائرية المثقفة من الشباب المسلم حرية الارتقاء إلى جميع المناصب الوظيفية الموصدة في وجوههم"[1]. فمن وجهة سياسية وقانونية في نظر "الحق" « إن الشباب هو سيد اليوم، ولا يجب أن يفلت الانتصار من يديه وأن يكون سمحا، ووارثا لا متسرعًا لإطفاء تلك الضوضاء الخافتة، بعنتة»[2] ونقصد بها تلك الطبقة السياسية الأولى من المحافظين التي كانت تدعو إلى المصالحة والتقارب ونبذ التفرقة داخل المجتمع الجزائري وبين المسلمين".

ظل تمثيل الجزائريين المسلمين "داخل المفوضيات المالية، عبارة عن دور استشاري فقط منذ 1900 بسبب موقف الكولون المعارض ورموزهم ("موريو Morinaud " ولوسياني "Luciani") الذين عارضوا وإلى غاية 1908 كل أنواع الانتخابات السياسية الخاصة "بالأهالي"، رغم بروز مواقف بعض النواب الفرنسيين من حين لآخر، تكون في صالح التمثيل النيابي لدى الجزائريين كما حصل طرف "لوروا-بوليو" (Leroy - Beaulieu)[3]، وأوجين إتيان (Eugène Etienne) الذي صرح عام 1903 "باستطاعتنا .السماح للأهالي بالتمثيل الانتخابي في المجالس العامة، ولكن علينا أن نمشي بخطى متثاقلة وأن نكون حذرين"[4].

إن قضية توسيع القاعدة الانتخابية "للمسلمين الجزائريين" فرضت تدريجيا وأصبحت ضرورة سياسية ابتداءً من عام 1907 حيث تعالت أصوات المثقفين الجزائريين والممثلين السياسيين- مع دعم بعض البرلمانيين الإنديجينو فيليين، Indigenophiles- فعلى مستوى مدينة تلمسان مثلا، حيث يلمس التمثيل "المتطور"، طالب النواب المسلمون في جلسة 15 جوان 1900" تمثيلا برلمانيا لائقا بالجزائريين"، مع "حق النواب المسلمين

(1) "الحق الوهراني"، عدد 47 مراس 1912

(2) نفس المصدر أعلاه

(3) Cf l'Algérie et la Tunisie, 1897

(4) جريدة "المشعل الصغير"، عدد 31 جويلية 1903

بالمشاركة في انتخاب رئيس البلدية" كما عبر عنه الأستاذ أبو بكر عبد السلام بن شعيب[1] عام 1907.

إن الصراعات العنيدة والداخلية التي عرفتها الحكومات الفرنسية وأجهزتها التشريعية فيما يخص قضية "التمثيل الانتخابي" بالنسبة للجزائريين، امتدت خلال 1884، وقبلها، واستمرت إلى وقت متأخر يمكن تحديده بسنة 1914 وبعدها، إلى ما بعد إصلاحات فبراير 1919 (إصلاحات جونار). واعتبرت فترة الحاكم العام جونار مع بداية القرن فترة آمال الشبان الجزائريين المثقفين بثقافة فرنسية خصوصا. إذ عتقد هذا الشباب "بسذاجة" أن سياسة جونار قد تفتح عهدا جديدا وإصلاحات جديدة تنصف هذه الشريحة صاحبة "الحق المزدوج".

فبالنسبة للتمثيل النيابي والمطالبة بالحقوق السياسية أصبح الناطق الرسمي بالنسبة لهذه الشريحة من المجتمع الجزائري - كما رأينا- الأستاذ ابن علي فخار الذي أدرج مطالبه عام 1909 في إطار التساوي مع الفرنسيين "بتصاعد نسبة تمثيل المسلمين في المجالس المحلية" من جهة، و"حصول النخبة المثقفة المفرنسة على حقوق انتخابية متساوية مع المواطنين الفرنسيين" من جهة أخرى؛ كما أن برنامج الإصلاحات الذي لزم نشاط هذه الفئة (مع التقليديين) حتى عام 1911 تمثل في مراجعة القانون البلدي لأفريل 1884، وذلك بتوسيع "القدرات" الانتخابية المحلية للأفراد البالغين 25 سنة مع الحاملين للشهادات، مع إصلاح التمثيل المتعلق بالمفوضيات المالية والمجالس العامة في اتجاه ليبرالي وتخصيص نسبة واسعة للعناصر المثقفة في الوطن والقدرة على "المساهمة الإيجابية"[2].

في ظل هذه الظروف المفعمة بالوعي الوطني ونهضة المجتمع الجزائري سياسيا، تميزت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وفيما يخص مطالب الجزائريين السياسية والاجتماعية، أن برزت أشكال أخرى

( ) Cf Politique Coloniale (Revue), n° d'Octobre 1907
(2) «**La Représentation des Algériens Musulmans**». in Revue du monde musulmane, n°7, 1909

من المقاومة الوطنية، تمثلت هذه في "هجرة الجزائريين" إلى المشرق العربي، ورفض التجنيد العسكري الإجباري والعصيان، وما ولدته العرائض والوفود الجزائرية إلى باريس عام 1912، مثل وفد ابن التهامي عن قطاع الوسط، ووفد ابن رحال ممثلا عن القطاع الوهراني.

كان قد سبق أن اطلعت السلطات الاستعمارية جهويا وعاصميا عام 1911 على نتائج الاستطلاع الموضوعي والكبير الذي قامت به صحيفة "صدى وهران" اليمينية (L'Echo d'Oran) في عمالة وهران؛ إذ أكدت الصحيفة أن على السلطات المسؤولة، وحتى يخفف "الضغط المشحون بمطالب المسلمين الجزائريين"، الإقدام على "منح الأهالي المتعلمين مع المتفرنسين الذين أدوا خدمتهم العسكرية كامل حقوقهم الانتخابية"[1]، ومن ناحية ثانية أثبتت نتائج التحقيق الرسمي، الذي كلف به "النائب المالي باربوديت" (Barbedette) عن "الهجرة التلمسانية" الكبيرة عام 1911، تذمر الجزائريين العام من الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد، وغيرة الشباب الجزائري المثقف بمحافظتهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية، عند مطالبتهم بحق المواطنة[2].

كل هذه العوامل سترغم رمزر السلطة الإدارية الاستعمارية مثل بوانكاري وجونار (Jonnart) والبيرفيري (Albert Ferry) وغيرهم إلى الإعلان رسميا عن خطة إصلاحات "للمسلمين الجزائريين" بين مارس وجوان 1913، تخص إعادة "تنظيم الجماعات" انتخابيا ومنح حق الانتخاب إلى الشرائح الجزائرية التي لا يمسها "قانون الأهالي" من تجـار وحرفيين وصنـاع. على أن الضغط الوطني خلال فترة الحرب (1914-1918) سيدفع بالحكومة الباريسية في عهد "كليمانصو" ومجلس شيوخها إلى بلورة مشاريع إصلاحية سياسية ومدنية أخرى؛ خصوصا بعد 1918 عندما عين جونار من جديد كحاكم عام على الجزائر وصياغة مشروعه "بخصوص الإصلاحات"، وهو المشروع الذي صيغ في شكل قانون عن

(1) Echo (L'') d'Oran a) du 16 octobre 1911

(2) طالع تقرير باربوديت، (Rapport Barbedette)، « نزوح تلمسان »، الذي نشر عام 1914

الحقوق المدنية والسياسية خلال شهر مايو 1918 من طرف النائب ماريوس موتي (Marius Moutet)، وبعد تعديله سيصبح هذا المشروع قانونا عام 1919".

2- قضايا الجزائريين الاجتماعية

ولدت الصعوبات الإدارية بين الجزائر وفرنسا في عهد الحاكم العام "تيرمان" فيما يتعلق بسياسة "الإلحاق" (Rattachement) والاستيطان، ترتيبات إدارية جديدة ابتداء من 1891، قضت على نظام "الإلحاق (المباشر) عام 1896"، وقلدت الحاكم العام في الجزائر ليتولى "المسؤولية" على إدارة الأراضي الراجعة إلى السلطات الاستعمارية، وبعد عامين أعطى الأمر القانوني المؤرخ في 23 أوت 1898 إلى الجزائـر "شخصيتها المعنوية" وميزانيتها الخاصة التي دعمت "بمفوضياتها المالية"[1] (Délégations Financières)؛ وهي الإصلاحات التي ستستجيب لطموح المعمرين الأوربيين الذين سيستغلون هذا المجلس الجديد استغلالا كبيرا لخدمة مصالحهم.

ففي الفترة الممتدة خلال العشريتين الأوليتين من القرن العشرين منحت الإدارة الاستعمارية إلى المعمرين « 200 000 هكتار، أغلب هذه المساحات تقع داخل البلاد ووراء التلال مثل "سرسو" في القطاع الوهراني والمنطقة المحاذية لسلسلة الجبال الصحراوية في الأوراس، والمتاخمة لمنطقة "تمامشة" في القطاع القسنطيني»[2]، فكانت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى على العموم فترة خير للمعمرين حيث أعادوا غراسة كرومهم نتيجة القروض المالية التي تلقوها. ولقيت أسعار الخمور سوق رائجة بلغ الهيكتوليتر الواحد 40 فرنكا عام 1910؛ بينما استمرت منزلة

(1) يتركب مجلس المفوضيات المالية من ثلاثة أقسام، قسم للمعمرين ويضم 24 عضوا وقسم غير المعمرين بـ24 عضوا أيضا والقسم الثالث "للأهالي" يضم 21 عضوا، منهم 6 ممثلين عن بلاد القبائل (Kaby ie)

(2) موشي (؟) طالع موسوعة « الجزائر ماضي وحاضر »

الفلاحين الجزائريين في التدهور نتيجة سياسة التفقير التي طبقت على المجتمع الجزائري وانتهاج سياسة لفائدة المعمرين على حساب طبقة الفلاحين.

فقبيل عام 1914 كان التمايز الاجتماعي بين الجزائريين قد احتد كثيرا، فنسبة السكان الزراعيين تألفت من « 775.603 من الملاكين (أي 48.6%) و107.637 من المزارعين (أي 3.5%) و147.476 من الخماسين (أي 31.4%) و598.743 من العمال (أي 6.4%)»[1]، على أن النسبة العالية للملكيات (حوالي 54.7%) هي ملكيات صغيرة جدا في معظمها، باعتبار أن 55% من الملاكين يملكون أقل من 10 هكتارات. وتشكل النسبة العالية للخماسين مؤشرا حاسما عن تحول ملكية أراضي الجزائريين إلى ملكية خاصة، نتيجة تطبيق القوانين العقارية التي فتتت الملكية بتجزئة الأرض و"فرنستها"، مما كان يضعف أسس وجود الفلاحين الذين كانوا مهددين دوما بالعبء الضريبي وتقلبات الطقس، والأساليب الربوية التي يتعرضون لها، مثل الرهنيات بين الجزائريين أنفسهم، والقروض التي يلجؤون لها مقابل رهن أراضيهم لصالح الأوربيين «فيتنازل المقترض ماديا عن أرضه كضمان ويصعب عليه في العاقب استردادها»[2].

ورغم قيام الإدارة الاستعمارية بإنشاء "الجمعيات الأهلية للاحتياط" (S.I.P)، حددت مهمتها في تحسين الظروف الاقتصادية للفلاحين الجزائريين إلا أن أبعادها كانت وخيمة وتحولت تدريجيا إلى نوع من "صناديق القرض" للفلاحين عوض أن تلعب دورها الاحتياطي فكانت القروض المقدمة لا تفي بالحاجة وعجزت عن محو الربا في صوره المختلفة فأصيبت هذه المصلحة بعجز لتوفير الأموال الكافية لتحريكها جديا، خصوصا في تلك المناطق التي تندر بها المياه والتي تتطلب الكثير من المساعدات، فسجلت فشلها حينئذ[3]. فعلى مستوى الانتساب إلى هذه

(1) ابن الشهو (عبد اللطيف)، « تكون التخلف في الجزائر ... »، ص229

(2) ابن الشهو (ع)، نفس مرجع، ص230

(3) مرد هي (أحمد)، المصدر السابق، مبحث « الشركات الأهلية للاحتياط »

"الشركات"، فالفلاحون الفقراء والمحرومون من الأرض اعتبروا هذا الانتساب عبئا ضريبيا إضافيا، أما القروض فتخضع لشروط تجعل الفلاحين الجزائريين الفقراء مستبعدين. فالذين يستفيدون من القروض هم الذين يملكون كفالات مليئة ومعروفة، فهذه الشريحة الفقيرة تساهم في دفع رسم الانتساب لكنها مستبعدة من فوائد الشركة.

وداخل هذه الظروف الاقتصادية الاجتماعية الجديدة بالنسبة للفلاحين الصغار مع «إدخال الحياة الاقتصادية الحديثة إلى المجتمع المحلي أدت إلى النتيجة الحتمية وهي كسر الأطر السابقة وتحطيم التوازن التقليدي وانهيار كل الثروات التاريخية تحت ضغط الأعباء الثقيلة والتبذيرات التافهة وضعف القدرة المالية [مع] تحويل قسم. لا بأس به من الملاكين الصغار والخاضعين للمرابين (لقاء رهن خاصة) تحويلهم إلى كادحين، والتي تؤدي إلى امتلاك حقول واسعة أو تكوين احتياطات ضخمة تلك هي السمات الاقتصادية المعروفة للمجتمع المحلي خلال السنوات الأخيرة »[1].

فهذه الظروف سيعيشها ريف الجزائر باستمرار مما سيولد ظاهرة لنزوح ريفي قوي نحو المدن وقرى المعمرين بحثا عن العمل قصد البقاء، وعلى مستوى القطاع الوهراني سجلت ناحية أوريزان (Ourizan) نموذجا في مصادرة أراضي الفلاحين من جراء سياسة الاستيطان مما أثار حفيظة صحيفة "الحق الوهراني" عام 1912 التي صورت ذلك المشهد المرعب:

« إن طرد العنصر الأهلي من أوريزان أصبح مكتملا، إن الاستيطان في الساعة الراهنة وصل إلى أهدافه: إننا لازلنا نرى بعض البرانيس في مركزنا السكني، فهم أولئك الملاكين القدامى الذين أصبحوا عمالا يدويين

(1) ابن الشهو (ع) نفس المرجع ص235، نقلا عن "دي بيرهوف" (De Peyrhimhoff)، « تحليل حول نتائج الاستيطان الرسمي (في الجزائر) بين 1871 و1895 »، الجزائر العاصمة، 1906، جزء ب ص200

لدى الكولون "الفرنسيين. فهذه العملية من طراز روبير هودان (Robert Houdin) تحققت في طرف "عاملين فقط »[1].

وقبل أن يستطرد في الوصف:

« لم يبق من الملكية الأهلية شيء "سوى المقبرة"... لكن القول يسود أنها لن "تنش أبدا من قبل الإدارة، [لأنها لا تصلح]، إذ لا يوجد أحياء، فمن أين يأتي "الأموات؟ »[2].

وخلال هذه الفترة سجلت عمليات كثيرة فيما يخص نزع أراضي الجزائريين، قصد إنشاء المراكز الحضرية الجديدة أو توسيع القديمة منها في ناحية وهران على غرار النواحي الجزائرية الأخرى. فسجلت شكاوي الفلاحين من بلعباس وتلاغ وتيارت وعين تيموشنت، هذه الأخيرة التي شهدت أعضاء "جماعة ولاد بركش" يرغمون من قبل "قايدهم" في بداية 19.2 على إمضاء جماعي لخلق مركز استيطاني للمعمرين في دوارهم وعلى حساب أراضيهم، وهي الأراضي التي استصلحوها قانونيا قصد الاستفادة منها (كالكراء من الدومين Domaines). وأمام هذا الإجراء المحلي لمصادرة الأراضي طالب أعضاء الجماعة تدخل عامل العمالة موضحين حالتهم التعسة حيث « اشتداد الفقر في الدوار، ومآسي الفلاحين الذين أنفقوا أموالهم وجهودهم في استصلاح الأراضي التي انتزعت منهم... وهم يئنون اليوم ضررا...»[3]، وفي هذه الشكوى يمضي عليها جميع أعضاء الجماعة (محمد بن عزة، موسى، شي أحمد، مولاي ولد أحمد، بحتي قادة، بلحميد الحبيب، عربي محمد، عرباح الرابح ولد بوحا عبد القادر) [4].

(1) صحيفة "الحق الوهراني"، عدد 27 جويلية 3 أوت 1912
(2) نفس المصدر أعلاه
(3) "الحق الوهراني" عدد 13 -20 جويلية 1912
(4) نفس المصدر أعلاه.

وأمام هذه المعطيات الاجتماعية الاقتصادية الصعبة بالنسبة للمجتمع الجزائري عموما، جعلت الوقع بالجزائر يتسم بالخطورة، خصوصا مع سن قانون التجنيد العسكري الإجباري (في هذه الظروف، 1912) الأمر الذي سيتطلب مساهمة كبرى من القوى البشرية الريفية، وهو ما بلور لدى الرأي العام السياسي الجزائري بمختلف اتجاهاته ضرورة الإسراع بإصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصالح طبقات المجتمع التي عانت من الضغوطات منذ فترة طويلة. فدراسة اندفاع صحيفة "الحق الوهراني" -مثلا- بين 1911 و1912 ومن جهة وطنية يبين غزارة برنامجها من مطالب اقتصادية واجتماعية، كحماية الفلاحين من الربا وتأسيس القرض التجاري والفلاحي للجزائريين، ورفع الشروط المادية لفئة المدرسين منهم، مع المطالب ذات الصبغة السياسية- القانونية في صالح الموظفين الجزائريين داخل الإدارة، وإلى جانب ضرورة تغيير قانون الغابات الذي يعوق معيشة الريفيين، مع المطالبة بضمانات رسمية حتى لا تنزع أراضي الفلاحين من جديد. وتوجت "الحق الوهراني" تصورها الموضوعي وحتى ينهض الرقي الاقتصادي وتنشط التجارة في يد الجزائريين بضرورة "إنشاء بنك مسلم" - البتة - يلعب دوره المنوط به.

إلا أن مسؤولي "الحق الوهراني" لم يغفلوا خلال هذه الفترة القصيرة من عمر الصحيفة، موضوع "التعليم" لأبناء الجزائريين والدفاع عن مصالح المدرسين "المسلمين" والمطالبة بالتعليم المهني في الريف الجزائري.

3- مسألة التعليم "الأهلي"

وبخصوص قضية التعليم الذي يمس أبناء الجزائريين فإن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1908-1914) وما بعدها عرفت عجز السياسة الفرنسية لحل الأزمة التعليمية المتفشية في ربوع مناطق الجزائر، والمتمثلة في نقص المدارس والأقسام، وتجاهل الإدارة الاستعمارية لمطالب الجزائريين الثقافية والتعليمية بالخصوص؛ وكحل للأزمة اعتمد

خلال هذه الفترة على "المدرسة الأهلية المبسطة" التي أطلق عليها اسم "المدرسة الإضافية" (Ecole auxiliaire) لأنها تختلف عن المدرسة الابتدائية العادية « في كونها قليلة التكاليف المادية وقصيرة المدة الدراسية، وتكتفي بإطار مدرس ضعيف المستوى وبسيط التكوين الثقافي والتربوي ومن حملة الشهادات الدراسية الابتدائية لا غير. إلى جانب ذلك تعتمد على أبنية سيئة وبدائية التكوين لا تخدم القضية التعليمية والثقافية بشكل جيد، الشيء الذي دفع معارضي [تعليم أبناء الجزائريين] من الوسط الاستعماري المعارض بتسميتها بمدارس أكواخ [Ecoles-gourbis] »[1].

لم تكن فكرة إنشاء المدرسة الإضافية (أو المساعدة) ذات الشكل والمحتوى البسيطين وليدة 1908، وإنما ظهرت منذ أن بدأ التحدث عن "المدرسة الجزائرية" التي تختلف عن المدرسة الفرنسية، فقد دافع الحاكم العام جونار عن سياسته التعليمية بتأسيس "مدارس مستعجلة"، رفقة مدير التربية جون مير (Jean Marre) عام 1905، برؤية مدارس مساعدة تحتوي كل منها على صف واحد في مراكز صغيرة تنتشر حول المدارس الرئيسية، مؤسسة على نمط المدارس القرآنية، يقدم فيه تعليم أولي لتكوين ما يحتاجه المعمرين من الكولون من يد عاملة فلاحية وحرفية وصناعية[2].

وكان للمفوضيات المالية (Délégations financières) والمتمثلة في قسم "الكولون" و"غير الكولون"، ومنذ استقلال الجزائر ماليا عن فرنسا وحصولها على ميزانيتها الخاصة، موقف سلبي كبير رفضت من خلاله تقديم القروض المالية الضرورية لتأسيس المدارس الابتدائية العادية، حتى تقوم بتغطية عجزها، ورفضها وفشل سياستها التعليمية الخاصة

(1) صالح بوسليم عبد القادر، "السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر..."، صص 236-242، قارن.
Cf Ajgou (A), l'Enseignement indigène en Algérie de 1892 à 1949. Essai d'Histoire éducative et culturelle, Thèse de Provence, 2 vol, novembre 1983 pp 68-75

(2) صالح آجرون (ش)، « الجزائريون المسلمون وفرنسا... »، ج2، صص 930-935

بالجزائريين، عندما عجزت عن استيعاب جميع الأطفال الجزائريين لتعليم أبنائهم وبناتهم على حد سواء[1].

هدف هذا المشروع التعليمي الجديد ابتداء من عام 1908 إلى تأسيس 60 مدرسة إضافية سنويا، وذات صف واحد يحوي حوالي 50 طفلا تتراوح أعمارهم ما بين 7 و11 سنة أو من 8 إلى 12 سنة على الأقل في الريف، ولمدة أربع سنوات عوضا عن سبع كما هو الشأن في الحالات العادية، كما استوجب التفكير من ناحية أخرى في تحضير مدرسين لهذه المدارس تكون رواتبهم ضعيفة ضعف تكاليف أقسام هذه المدارس. وترددت الإدارة الفرنسية كثيرا بين توظيف معلمين من المدارس القرآنية من جهة أو تحضير وتكوين مدرسين في مدة قصيرة مكثفة في مدارس المعلمين. وكانت الإدارة قد قامت في السابق بتوظيف تلاميذ مدرسة بوزريعة الذين رسبوا في شهاداتهم (Elèves- maîtres)[2] وتم تسليم هذه المدارس في النهاية إلى "حاملي الشهادات الابتدائية من التلاميذ القدامى بعد تدريب تربوي يدوم 6 أشهر وبرواتب جد قليلة تقدر بـــ 600 فرنك سنويا لأن "استعمال الإطار المدرس الذي يحمل شهادات دراسية عالية يحتاج إلى رواتب عالية، الشيء الذي يشكل صعوبة مالية لا تطاق على المستعمرة"[3].

إن الواقع الاستعماري والمتمثل في مواقف الكولون فرض معارضته لتعليم أبناء الجزائريين. فبعد ثلاث سنوات من تحقيق هذا المشروع أعلنت مديرية التربية برئاسة "أرديون" -ومفتشه العام للتعليم الابتدائي الأهلي[4]- عن عدم قدرتها السير قدما في هذا المشروع الخاص بالمدارس الإضافية، فتقاعس البلديات المفرط بإهمالها المشاريع وانعدام مخططات البناء وعدم تمويلها في حالات عديدة من طرف بلديات لم تف بالتزاماتها، وأمام هذا

(1) حلوش عبد القادر، نفس المرجع، ص238، قارن مبحثنا حلاه "ثنائية الفكر السياسي والتحرك الوطني"

(2) آجرون (ش)، المرجع السابق، ص943.

(3) ARDAILLON La situation de l'enseignement en Algérie entre 1908 et 1909, p 8.

(4) في 14 جويلية من عام 1909 جاء منصب المفتش العام للتعليم الابتدائي الأهلي

الوضع السيئ للمدرسة "الأهلية" –122 مدرسة عوض 180 عام 1912، وما بين 160 إلى 200 عوض 360 عام 1914 اعترف البرلمان الفرنسي بأن الالتزامات والتعهدات التي أخذتها الحكومة على عاتقها لم تنفذ[1]. كما اعترف الحاكم العام لوتو (Lutaud) هو الآخر بهذه الوضعية، أي فشل مشروع المدرسة الإضافية ومن ثم نهايتها[2]. فمن 60 مدرسة يجب تأسيسها سنويا لم يتحقق إلا 180 منها خلال خمس سنوات.

ولم يكن يمثل هذا العدد عام 1914 إلا نسبة 20% من "الأقسام الأهلية".

وعمليا فإن حركة تعليم الأطفال الجزائريين قد اتسمت دوما بتطور جد بطيء وفقا للسياسة الإدارية الاستعمارية. ففي سنة 1907 كان عدد الملتحقين بالمدارس حوالي 517 32 من مجموع 000 730 طفلا كانوا في سن التمدرس (4,5% فقط)، وبين 1912 و1913 لم يرتفع هذا العدد إلا إلى 025 40 تلميذ، فقط بالنسبة للأقسام الابتدائية الخاصة بالجزائريين، رفقة حوالي 809 7 تلميذا في الأقسام الأوربية[3] (أي حوالي 45000 تلميذا في الإجمال). أما عدد المحظوظين من التلاميذ على المستوى الثانوي فلم يتعدّ 391 بين 1913 و1914 من مجموع 7060 أوربيا (5% فقط)[4]، كان عدد الحاصلين منهم على شهادة البكالوريا أو الثانوية العامة في سنة 1914 حوالي أربعين طالبا[5].

ومع وقع الحرب العالمية الأولى طوال 1914–1918، وما بعدها، سيعرف التعليــم "الأهلي" وضعا مأسويا بابتعاد الأطفال عن المدارس وهجرها، «بين 1915 و1920 ينقلص العدد من 263 47 عام 1914 إلى 41009 عام 1920، وذلك بتسجيل انخفاض يصل إلى 6254 تلميذا»[6].

(1) أجرون (ش)، نفس المرجع، صص 945-946
(2) طالع أحمد (علي)، مبحث، « غاية المدرسة الإصلاحية »، نفس المرجع السابق، صص 75-80
(3) Bulletin (Le) d'Enseignement indigène (B E I) n° 2.3, p50
(4) ميهيه (ج)، نفس المرجع السابق، صص 215-216
(5) ميهيه (ج)، نفس المرجع السابق
(6) أحمو (ع)، نفس المرجع، ص98

ظلت قضية "التعليم" بالنسبة للجزائريين شغلهم الشاغل، وضعها التيار السياسي بعناصره الوطنية المتنورة والواعية على رأس مطالبه، وذلك لإصلاح الشيء وتثبيته والاعتناء به، إلا أن طبيعة سياسة السلطة الاستعمارية وممثليها، بالنسبة للقضايا الحيوية في المجتمع لم تستطع مسايرة مطالب الجزائريين ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا وقبعت هذه السياسة –برفضها البيولوجي اتجاه الجزائريين– في دورها السلبي خصوصا بعد أن قويت شوكة المعمرين من الكولون بعد 1900 وقبيل الحرب العالمية الأولى.

سجل قطاع التعليم "الأهلي"، كما أسلفنا عجزا خطيرا من طرف الإدارة الاستعمارية فيما يخص ضمان استقبال أبناء الجزائريين الذين هم في سن التمدرس، سواء في بناء المدارس اللائقة والكافية، أو في توفير التأطير من المعلمين والمدرسين أو توفير الشروط المادية بتخصيص ميزانية لتلك المؤسسة الخاصة بالجزائريين.

لقد تولد لدى الجزائريين تجاه هذا النقاعس الإداري الاستعماري، رد فعل طبيعي طيلة القرن التاسع عشر، تمثل في اللجوء "الإيجابي" إلى مؤسسة "المدارس القرآنية" دوما، والالتحاق بمعاهد الزوايا الجزائرية الكبرى أو الهجرة لطلب العلم على مستوى بلدان المغرب والمشرق العربيين[1]. فعلى مستوى العرب الجزائري مثلا سيشترك "أهالي واد الصباح" ناحية عين تموشنت بتخصيص قطعة أرض من ممتلكاتهم لبناء مدرسة ابتدائية ملتمسين الموافقة من الإدارة، مع الشروع في البناء. وخلال فبراير 1902، يتقدم الأعيان من سكان قرية "تلاغ" بدائرة بلعباس بنص الطلب إلى عامل وهران، مؤيدين من طرف المسؤول الإداري،

(1) راجع مبحثنا أعلاه " عصور التاريخية الثقافية"، سجل بالنسبة لفترة الثلاث والممتدة بين 1880 و1904، كثرة "الطلب" من طرف الجزائريين المثقفين لفتح مدارس قرآنية أو معاهد حرة؛ كما سجل من الناحية الدينية كثرة المريدين بالنسبة للزوايا والطرق الدينية، وهي الأعداد التي استمرت في التزايد، عوض نقصانها كما يعتقد ومن البديهي أن نشير إلى ضرورة إعداد أبحاث أكاديمية حول هذه المواضيع وفي هذه الفترة بالذات، نظرا لأهميتها التاريخية بالنسبة للمجتمع الجزائري؛ ولكونها تشكل فترة انتقالية وعرفت أحداثا كثيرة (من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين).

قصد فتح "مدرسة ابتدائية عربية" على نفقتهم نظرا لانعدام "مدرسة رسمية" فيها سواء بالفرنسية أو العربية. وقدم حينئذ اقتراح لإسناد هذه المهمة إلى المدرس خليل إدريس من قبيلة "لمحاميد" وهو خريج المدرسة التلمسانية[1].

وبالنسبة لهذا القطاع التعليمي لم يتوقف السياسيون من الجزائريين بالتنديد بذلك النوع من "المدارس-الأكواخ" (les ecoles gourbis) الذي خصص لأبناء المسلمين، وهو التنديد الذي لمس خاصة وباستمرار لدى أمحمد بن رحال، وأبي بكر عبد السلام بن شعيب (وهو أستاذ بمدرسة تلمسان الإسلامية ونائب بلدي عام 1917)، وعلي محي الدين، داخل جلسات المفوضيات المالية عام 1908[2]. وغيرهم من النواب الجزائريين على مستوى مجالس المدن الجزائرية، كوهران على لسان ابن حميدة. أما على مستوى المثقفين فقد انشغل كثيرا "معبد" (MABED)، رئيس "ودادية المدرسين بعمالة وهران" رفقة نائبه بلحميسي وكلاهما مدرسين بتعنيف (Palikao)، بالظروف المزرية التي تسود تلك المدارس، وبالقسط الهزيل من الميزانية الجزائرية الذي خصص لها عام 1912 (540 000 فرنك) وبضعف الرواتب التي تمنح "للمدرس الجزائري" عموما، قياسا بما يستلمه زملاؤهم في المهنة من الأوروبيين[3].

وبناء على هذه الاعتبارات التي أهملت قضية "تعليم حقيقي" بالنسبة لأبناء الجزائريين، ونظرا لاعتبارات أخرى مثل عجز الإدارة الاستعمارية لتوفير المدارس الكافية، أمام ظاهرة الأعداد "المتنامية" والحاضرة في المدن والأرياف، نجد ما يمكن تسميته "بالتسيب المشروط" لهذه المدارس الإضافية، وعدم الإقبال عليها، بل وهجرها في حالات عديدة، خصوصا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للأسر الجزائرية. فعلى مستوى مدينة وهران مثلا قدم

(1) C.A.O.M, Carton (Oran 4S.17), rapport du 6 février 1902

(2) وهو الذي طالب في جلسات "القسم العربي" داخل المفوضيات المالية، تخصيص وظائف التدريس بالنسبة لأبناء الجزائريين، خريجي "المدارس الإسلامية" من تلمسان والعاصمة وقسنطينة، طالع جلسات 1908

(3) طالع مقالة "الخطر" (La détresse) "يمحق الوهراني"، عدد 8-11 جوان 1912

النائب البلدي ابن حميدة عرضا لهذه الصورة، خلال جلسة مارس 1914، مبينا عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة (ما بين 6 و13 سنة) والذي بلغ 1600طفلا [1]، لم يلتزم المجلس البلدي حينئذ سوى تقديم تعهد بتسجيل "حوالي 650 طفل منهم ورفع عدد المدرسين العرب إلى أربعة"[2].

لقد استفحلت ظاهرة عدم التردد على "المدارس الأهلية" عبر ربوع الجزائر كلها، خلال فترة الحرب العالمية، وسجلت تقارير المؤسسات وجلسات المجالس النيابية المختلفة استمرارية تناقص حضور التلاميذ، وبشكل مدهش، على مستوى الأرياف والقرى، مما أثار حفيظة وتساؤل إداري القطاع التعليمي صحبة المسؤولين السياسيين على مستوى العمالات والحاكم العام في الجزائر[3]. وباستفحال هذه الظاهرة تداخلت جهودات الحاكم العام وعميد أكاديمية الجزائر والنيابة القضائية عموما للحد من هذه الأزمة وذلك باللجوء إلى إصدار جملة من القوانين والمراسيم التي تزعم "تطبيق إجبارية التعليم"، وعلى ذلك النوع من الأسر الجزائرية التي لا يمسها قانون الأنديجينا في البداية والتي تستفيد إداريا واجتماعيا من الوضع القائم.

توجت كل تلك المجهودات بسن قانون حكومي في 6 جوان 1917 والذي استند على مرسوم 18 أكتوبر 1892، لتأسيس "لجان التعليم" (Commissions scolaires) من الجزائريين لتقوم بدورها -وبمسؤولية عبر بلديات كل المقاطعات، للقيام بإحصاء كل الأطفال الذين يشملهم سن الدراسة وتسهيل (!) عملية تسجيلهم، بل ولإرغام العائلات الجزائرية لتقديم أبنائها إلى المدارس، "لاتقاء الغرامات المالية" وتفاديا "للإمتثال أمام

(1) إحصاء 1911

(2) طالع تدخل ابن حميدة مع رد عميد أكاديمية العاصمة على هذا الموضوع، أرشيف م.ب باكس، علبة 58H11، تقرير 8 أفريل 1914

(3) C.A.O.M, cart 14H58 , طالع فيه تقرير 12 يناير 1915 من طرف عميد أكاديمية العاصمة إلى الحاكم العام، وتقرير 29 أفريل 1915 من النائب العام لمحكمة العاصمة إلى وكيل الجمهورية، ومراسلة الحاكم العام إلى عامل عمالة وهران بتاريخ 11 جويلية 1917

القضاء" و"عدم اللجوء إلى عملية سجن" تمس المترددين والمتهاونين" في هذا الشأن.

تأسست عمليا هذه اللجان في عمالة وهران ابتداء من يناير 1918 على غرار العمالات الأخرى، فتشكلت خمس -5- لجان على مستوى دائرة وهران، برز فيها بالنسبة لبلدية وهران كل من النواب محي الدين علي وباي ابراهيم بن سالم وشرفلوي قدور مع ابن عبد الرحمن محمد (أستاذ بثانوية وهران). وبالنسبة لعين تموشنت برز مراري محمد والحبيب وابن قديدة قدور مع ابن قصة حلادي والحاج قدور محمد طاهلايتي. وهناك لجنة واحدة لكل من "المحمدية" (مع صديقي محمد وفصيل حبيب ونحو حبيب) وقنيل (St Cloud) وبوفاطيس (St Louis). أما لجنة دائرة معسكر فقد ضمت كل من النواب دحاخني علي ومعمر بوشنتوف وابن عبورة مختار مع موادح سي عبد القادر بن الصديق (مفتي المدينة) وبوارس عبد القادر وابن شنان محمد المفوض المالي (Délégué financier). وهناك ثلاث -3- لجان بالنسبة لدائرة مستغانم شملت بلدية عين تادلس ومزغران وعين نويصي، أما دائرة سيدي بلعباس فلقد تمثلت في لجنة بلدية تيبيرا.

وأخيرا بالنسبة لدائرة تلمسان، هناك لجنة العروات، وهي اللجنة التي جمعت كل من مرابط محمد وقباطي محمد الصغير وسيدوي محمد بن لكحل وقبطي بن البشير (نائب) ومختاري بن الحاج (نائب) وبالحاج - الابن (وهو تاجر)[1].

أثبت الواقع أن المدارس التي أسستها الإدارة الفرنسية كانت دائما عاجزة عن استيعاب الأطفال الذين سيترددون عليها بعد نهاية الحرب العالمية، مما جعلها تتبع سياسة معينة لحل هذه الأزمة وهي سياسة التكديس (Politique d'entassement) كأسلوب لحل نهائي وهو ما سيؤدي إلى فشلها مرة أخرى خلال فترة ما بعد 1919.

(1) م ب آكس، نفس العلبة أعلاه، مراسلة 19 جانفي 1918

الفصل الخامس

مقاومة المجتمع الجزائري للحاجز الاستعماري

1- المقاومة "بالهجرة" إلى الديار الإسلامية
2- مقاومة التجنيد العسكري الإجباري
3- نشوب الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها (1914-1919)

1- المقاومة بالهجرة إلى الديار الإسلامية

بغض النظر عن سبب "التجنيد العسكري الإجباري" بالنسبة لأبناء الجزائريين، فيما يتعلق بموضوع "الهجرة" كما يركز عليه معظم المؤرخين، فإن الواقع التاريخي يؤكد أن عوامل كثيرة أخرى لعبت دورها في سيرورة هذه الظاهرة فتاريخيا عاش المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وخلال القرن التاسع عشر كله جميع أنواع التقهقر الاجتماعي والاقتصادي -كما أسلفنا- إلى جانب القوانين الاستثنائية المسلطة عليه، وفقدان حريته السياسية، مع ثقل الضرائب، ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الاستعمارية، إضافة إلى عرقلة المجالس المحلية "للتعليم العربي" وتعليم أبناء الجزائريين -رسميا- ومواقفها السلبية لتمثيل نيابي كاف يكون في صالح الجزائريين.

والواقع أن "الهجرة الجزائرية" تجاه المغرب والمشرق العربيين تزامنت والاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين سواء في شرق الجزائر، ووسطه، جنوبه أو غربه. فابتداء من عام 1832 استوطن الجزائريون من معسكر وتلمسان بالمغرب الأقصى، لحقتهم قبائل من بني عامر ولهشم عام 1835 أثناء مرحلة جهاد الأمير عبد القادر كما شهد الشرق الجزائري عام **1837** هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث قسنطينة وإبان مرحلة الإمبراطورية الفرنسية الثانية. وبين 1854 و1870 اشتدت الهجرة إلى تونس تجاه بلاد الشام الذي كان أكثر جاذبية للجزائريين.

استأنفت الهجرة سواء من منطقة القبائل بعد 1871[1] أو من منطقة وهران بين 1874-1875[2]، أو الجنوب بعد ثورة بوعمامة عام 1881. وفي عام 1888 شهدت الجزائر هجرة تجاه سوريا أتت من عمالة قسنطينة ومنطقة القبائل والتي أقلقت الإدارة الفرنسية، إذ تذكر التحقيق الذي أجري

(1) C.A.O.M, cart 11H22 et 15H1 (divers rapports).
(2) C.A.O.M, Op.cit.

في 11 سبتمبر من نفس السنة نزوح 78 عائلة و347 شخص[1]. ولم تتوقف موجة هجرة الجزائريين تجاه تونس وسوريا، حيث أشارت الإحصائيات إلى هجرة 237 شخصا عام 1896 وإلى وصول 800 جزائري إلى مدينة بيروت عام 1898[2]، علي أن موجة أخرى من المهاجرين ستنطلق خلال نفس السنة من المدية والبرواغية ومنطقة شلف تجاه سوريا دائما. أما عام 1910 فستشهد سوريا نزوحا كبيرا آخر إليها من نواحي سطيف وبرج بوعريريج من طرف الجزائريين بعد بيع ممتلكاتهم[3].

وبالنسبة للقطاع الوهراني ستشهد سنتي 1910 و1912 نزوحات جديدة تجاه سوريا من معسكر (32 مهاجرا) ومستغانم (مهاجرا واحدا) وسيدي بلعباس (4 مهاجرين)[4]، تخللتها أهم هجرة عرفتها الجزائر في عام 1911 ونعني بها "**الهجرة التلمسانية**"، حيث استطاع المئات من المسلمين الحضريين التلمسانيين من مغادرة الجزائر بشتى الطرق والأساليب، واحتلت هذه الهجرة حيزا ومكانة معتبرة في الصحافة الكولونيالية والفرنسية.

ومهما أثير من جدل حول هذه الهجرة[5]، فإننا نعتبرها وطنيا بكونها مظهر احتجاج ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساته الإدارية والسياسية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية، وبكونها مع شبيهاتها في

(1) Soleil « (Le) » n° du 9 octobre 1888. Cf C A O M (Aix). carton 9H102. **Emigration au Proche-orient (Syrie, Egypte, Palestine, Empire Othoman. 1880-1889)**
(2) C.A.O M, Carton HH49, rapport du 7 janvier 1898
(3) L'union (L) Republique n° du 7 juin 19 0, cf différents articles in Bulletin de la reunion des études algeriennes, juillet 1910 cf aussi C A O M cart 9H103 **« Emigration au Proche-Orient 1900-1914 »**
(4) C.A O M cart 9H104

(5) أنظر مثلا، أجرون (ش.ر)، « الجزائريون المسلمون وفرنسا »، ج2، ("موجة نزوح 1910 وهجرة تلمسان")، صص 1083-1093، وأبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية **1900-1930**، صص 141-152، وهلال (عمار)، "**الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي**"، جريدة "الشعب" اليومية، الجزائر العاصمة أعداد شهر أوت 1984، وسيبه (ج) مرجع السابق صص 230-238، وجوليان (ش.) « **إفريقيا الشمالية** تسير »، صص 104-106، وبيكاتيس « **الجزائر** »، ضمن سلسلة إفريقيا الفرنسية، عدد جانفي 1912، ومارشاند (هـ) « **هجرة المسلمين** »، ضمن "القضايا الديبلوماسية والكولونيالية"، ج 12
(Questions diplomatiques et coloniales) Tome 12, 1912, p.p 86-94

وسط وشرق الجزائر تعتبر شكلا من المقاومة الوطنية ضد الواقع المعاش خلال فترة الاحتلال وحتى العشرية الأولى من القرن العشرين. ونظرا لأهمية الحدث فإنه أثير على مستوى البرلمان الفرنسي عام 1912 وخلال 1913 وبداية 1914. ويوقص النقاش السياسي المثار حوله تلك الجدل الذي دار حول "حادثة مارغريت" بين سنتي 1901 و1903، إذ كان لزاما على البرلمان أن يتوصل إلى حل ويضع بيانات سياسية محددة حولها. ومن هنا احتل موضوع الهجرة التلمسانية مكانة في تاريخ التقارير الإدارية والسياسية بين فرنسا ومستعمراتها[1].

وعلينا أن نقر أن هذه الهجرة وغيرها من الهجرات والاحتجاجات المشهودة داخل البيئة الإسلامية في المجتمع الجزائري ستفقد دلالاتها وتتشوه إذا لم يتم إدراجها من ناحية في قالبها الإسلامي، بديمومة الهجرات عند الجزائريين الذين فضلوا ترك وطنهم بدلا من قبول الاحتلال الفرنسي، حيث تعتبر "الهجرة" في الشريعة فرضا وواجبا على كل مؤمن بالله فعلى المؤمن أن يلتحق بأرض الشهادة (دار الإسلام) ويترك دار الحرب (أرض الكفر). فشرعية "الهجرة" دينيا مألوفة في المجتمعات الإسلامية، بحكم النصوص القرآنية التي تدل على ذلك مثل « الذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون » (سورة التوبة، آية 9) وغيرها كسورة "النساء" و"الأنفال" والأحاديث النبوية الشارحة لما ورد في القرآن بشأن موضوع الهجرة.

ومهما اختلفت الدراسات التاريخية والرسمية الحكومية حول عدد العائلات والأفراد الجزائريين الذين هاجروا سواء إلى المغرب (20.000 جزائري، منهم 5000 في مدينة فاس عام 1905)[2] أو تونس والمشرق

(1) أجرون (ش.ر)، مرجع سابق، ص1079
(2) BEL AIRE (Michaux). **Les musulmans d'Algérie au Maroc**. in Archives marocaines. Paris. 1907, n°11 p.p 100-115 , Cf C.A.O.M Cart 9H10 «Emigration des algériens au Maroc entre 1875 et 1895 ».

العربي (بحوالي 5330 ذهاب ما بين 1898 و1912)[1] فإن هجرة 1911 التلمسانية مثلت « الهلع الحقيقي، الذي أوشك أن يكون وباء أخلاقيا »[2] نتيجة حكم فرنسي قاس ومضطهد ومستغل للجزائريين، مما أدى إلى ردّ فعلهم المقاوم بتلك "الهجرة" الجماعية في سبتمبر 1911 والتي بلغت حوالي 1200 شخص حسب التحقيق الجدي لصحيفة "صدى وهران" (Echo d'Oran) بقلم أوجين قروس (Eugene Gross)[3] أو حوالي 637 حسب تقرير لجنة الحاكم العام الرسمية، برئاسة باربوديت (Barbedette)[4] وأربع من 800 فقط حسب صاباتييه (Sabatier)[5] بصفته رئيس المجلس العام.

لقد فسرت هذه الهجرة الجماعية بأسباب دينية ثقافية أخرى، ولدت مخاوف وهموم دبت إلى خواطر الجزائريين بعد ظهور ما يعرف بمشروع فصل الدين عن الدولة، ومن جهة أخرى أن الإشراف الفرنسي مباشر رسمي على الشؤون الدينية مع إدارة الأوقاف الإسلامية. كما أن التمييز بين الديانات الثلاث زاده قانون الفصل وضوحا. إلا أن خطر الإعلان عن الإحصاء المتعلق بالتجنيد العسكري عام 1908 وقبله في سنة 1907 أحدث حركة هيجان حقيقية في الأوساط المسلمة خوفا من تعبئة أبنائهم ضد أخوانهم في المغرب. ففي 19 ديسمبر 1908 احتشد 2000 متظاهر أمام مبنى دائرة تلمسان، لم يتفرقوا إلا بعد استقبال ممثليهم الثمانية[6]. وفي هذه الظروف الصعبة والمملوءة بالقلق تدفقت طلبات جوازات السفر في تلمسان –ومن مستغانم– بلغت 321 طلبا، سبقها نزوح 140 مهاجرا يصحبهم "مقدمان" من "الزاوية الدرقاوية"، كان من بينهم 75 مريدا و3 عائلات من أغنى السكان التلمسانيين.

---

(1) LECHATELIER (Alfred). « **Les musulmans algériens au Maroc et en Syrie** », in Revue du monde musulman, 2ème numéro 1907 p.p 499-512
(2) Démontès, « **L'Algérie** », in Bull de l'Afrique française, n° de janvier 1912, p38
(3) Echo (L') d'Oran, n° du 14 octobre 1911
(4) "هجرة تلمسان عام 1911"، تقرير الحكومة العامة، الجزائر 1914، 136ص.
(5) Echo (L') d'Oran, n° du 28 octobre 1911
(6) C.A.O.M, carton 8H48 , Cf 3H63 « **Mobilisation des indigènes et réaction de l'opinion générale à Tlemcen 1911-1922** »

ومع نهاية 1910 ستسجل الإدارة الاستعمارية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المتمثل في "القايد لحصر" من دوار "أولاد شولي" ببلدية سيدو مرفوقا بـ27 فردا من عائلته. وهذا الإداري العني بأملاكه وثرواته سوف يدفع جزائريين كثيرين إلى الهجرة بعد أن تمكن من الوصول إلى سوريا مرورا بمدينة مليلية وتطوان وطنجة المغربية؛ حيث بعث هذا الموظف برسائل عديدة ومستمرة[1] إلى أصدقائه وأهله منوها بمزايا وإيجابيات الحكومة العثمانية[2] فسكان مدينة تلمسان وضواحيها وكذا أصدقاء المهاجرين الجزائريين في المشرق وفي جهات أخرى، كانوا يقومون باتصالات منظمة مع جزائريين سبقوهم إلى سوريا ومدن الحجاز (مكة) وتركيا التي كانت تستقبل المثقفين والعلماء الجزائريين بحفاوة كما أن ثورة "الأتراك الأحرار" المعبأة بوعودها في بداية عهدها قد أثارت انتباه كل الجزائريين. فالحقيقة تولدت بقراءة المجلات والصحف التي كانت تصل إلى الجزائريين سريا، فالجرائد الممنوعة كانت تتسرب إلى مناطق الوطن داخل ظروف مغلقة وعن طريق العلب وفي حقائب الحجاج وداخل السلع.

بررت السلطات الاستعمارية أسباب "الهجرة التلمسانية" خصوصا، وهجرات الجزائريين عامة إلى تونس والمشرق أن مرده يعود إلى دعاية "الجامعة الإسلامية" من جهة وإلى شدة الإرتباط بين المسلمين في الجزائر والعالم الإسلامي ماديا وروحيا من جهة أخرى؛ فسجلت مثلا زيارة بعض الشخصيات الإسلامية إلى تلمسان والتي كانت مؤثرة في السكان حتى يهاجروا، كان من بينهم فريد باي (عام 1904) الذي قام بنشر مقالات ندد بها وبقد سياسة فرنسا في الجزائر، وأحد أحفاد "عبد القادر الجيلاني" (1903–1904) الذي قدم إلى تلمسان بجواز سفر منحته إياه قنصلية تركيا

---

(1) "هجرة تلمسان عام 1911"، نفس المصدر أعلاه، صص 20-21، حيث يتضمن تقرير باربوديت نماذج من هذه المراسلات
(2) نفس المصدر المذكور أعلاه أيضا
- Cf C.A.O.M, Cart 9H104, rapport du Préfet d'Oran du 10 juin 1912

المتواجدة بباريس، فأقام بالزاوية القادرية بالمدينة قبل نفيه. كما انتقل "محمد بن سليمان القادري" إلى تلمسان وهو شخصية بارزة من أتباع "القادرية" ببغداد إذ زار هذه المدينة ومكث بها ثلاث مرات (1906، 1909 و1910)[1].

وفي هذا الصدد نسجل أيضا زيارة شيخ الأزهر محمد عبده إلى الجزائر وتأثيراتها الإيجابية في نفوس المثقفين داخل المجتمع الجزائري المسلم؛ ولاحقا سفر "السيد أحمد بن أحمد بن عبد القادر" مفتي المدينة المنورة وزيارته في القطاع الوهراني لكل من أعيان مدينة تلمسان ومشرية وعين الصفراء[2].

يبدو في الواقع أن للهجرة التي شهدتها تلمسان عام 1911 أسبابا كانت مختلفة نوعا ما عما سبقها من هجرات. فهذه العاصمة القديمة للمغرب الأوسط استطاعت رغم الصدمة الاستعمارية التي تلقتها أن تحافظ على إطارها وعلى نمط حياة المدينة المسلمة التقليدية[3]. ومع ذلك فإن هذه المدينة "النبيلة والقديمة" كانت في حالة انحطاط كامل بعدما شهدت تقلص مكانتها الاقتصادية، واستمر ذلك بانتقال تجارتها، مع مشاريع ومخططات السياسة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر، لحساب مدينة وهران التي استحوذت على تجارة الجنوب. كما أن عامل المزاحمة الأوربية الاقتصادي أثر سلبا على عالم الحرف الصغيرة في المدينة سواء على الحياكة أو على النساجين والإسكافيين. فالتلمسانيون المحورون بشخصيتهم ووطنيتهم شاهدوا مدينتهم تغرق تدريجيا وتتحمل بعناء وألم وقساوة أعباء النظام الفرنسي[4].

---

(1) نفس المصدر حول «الهجرة لتلمسان عام 1911»

(2) م.أ.و.ب، علبة 4471، نشرة الحكومة العامة، عدد جويلية 1912، (رقم 11620)

(3) BEL (Alfred) « **La population musulmane de Tlemcen** », in revue d'études ethnographiques et sociologiques, 1908. pp200-216

(4) عالج تقرير **وليام مارسي** (أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الإسلامية التلمسانية) إلى وزير الداخلية ضمن (أ.م.ب آكس)، علبة 8H28. سيصبح مارسي من بعد مختصا في الدراسات العربية

في كل مناسبة كان المثقفون التلمسانيون والممثلون السياسيون يطالبون بإعادة القضاء الإسلامي ومناصب القضاة الشرعيين وبتخفيف الضرائب العربية وبفتح المدارس العربية والمكاتب الحبرية وبإلغاء نظام الأندجينا (قانون الأهالي) التعسفي[1]. ففي 15 جوان 1900 استمعت اللجنة البرلمانية لهذه المطالب كلها مضافة مطالب أخرى من طرف بعض المستشارين البلديين حصت المشاركة في عملية انتخاب شيخ البلدية والحصول على تمثيل برلماني للجزائريين. كما احتجوا على ضغوطات شيخ البلدية تجاههم وفي عام 1905 نجح هؤلاء في إجبار الصحافة على طرح مشاكلهم ومطالبهم، كالاحتجاج ضد "نظام الغابات" والمطالبة بمنح رخص حمل السلاح للفلاحين ووصل الحد إلى إرسال شكاوي من المواطنين إلى رئيس الجمهورية نفسه عام 1901 بسبب رفض طلباتهم قصد الهجرة إلى طرابلس العربية.

عبر التجار التلمسانيون ضمن تقرير باربوديت(Rapport Barbedette) وتحقيق أوجين قروس (Eugène Gross) عن كل ما تعرضوا له من إذلال وإهانات وذلك بسبب الصعوبة والكراهية التي يمارسها المسؤولون من الموظفين بحكم وحجة تطبيق "قانون الأهالي" والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات الإدارية، والسلوكات المتفضحة عند بعض الرجال والموظفين، وتكليف الأميين والجهلة بتمثيل "الأهالي"، مع اضطرار التجار والحرفيين للجوء إلى المقرضين من المرابين وذلك نتيجة رفض المؤسسات المالية تقديم قروض وإعانات لهم؛ في حين أشار بعض الأعيان إلى أراضي الحبوس التي تحولت إلى ملكيات منحت إلى الأوربيين، رفقة عمليات نزع ومصادرة ملكيات من جزائريين، وأخيرا هناك شكاوي لرفض التجنيد العسكري المفروض على الشبان المسلمين وهي القضية التي أفاضت الكأس.

---

(1) راجع مبحثنا أعلاه "حركة المثقفين الجزائريين المبكرة"

وكان وليام مارسي (William Marçais) -المندمج في الحياة التلمسانية والمنجذب عاطفيا نحو سكانها المسلمين- قد أعاد في تقريره[1] الام التلمسانيين ومعاناتهم، وأشار إلى "إذلال هؤلاء الحضر الهادئين المعتبين والعيوريين على مدينتهم" من طرف الموطنين والمتطفلين. كما ألحق بأن سكان تلمسان لم تكن لهم لا الرغبة ولا الوسائل والإمكانيات لكي يقبلوا ويتبنوا شكل الحياة الاقتصادية والسياسية الجديدة، حيث "عانت مدينة تلمسان وسكانها طويلا وفي صمت متواصل، أمام لا مبالاة السلطات الفرنسية وعدم ميلها ورغبتها وبجهلها (وهو شيء واحد)، فكانت أقل تبصرا ووعيا وهذا ما جعلها تتفاجئ بذلك الانفجار النهائي لآلام عرفت طويلا. . لأنها لم تحسب للمستقبل أي حساب، لأنها لم ترغب في ذلك"

فالفرنسيون بنظرتهم المألوفة لم يكونوا يتنبؤون لما كان يحدث، لأنهم كانوا منفصلين تماما عن المجتمع الجزائري كما نعلم.

وحالة التذمر هذه عند الجزائريين عبرت عنها جريدة "الحق الوهراني" بقلم صالح (عدد 22 -29 جوان 1912) أمام وضعيتهم المهينة:

« الذل: في جميع الشكايات التي بعثها الوطنيون..للوالي العام بالجزائر "وسائلا أولي الحكم..فيها تكرار كلمة "الذل". وذلك لنبأني عن رأي جديد، فهذه مدة "خمسة عشر سنة كانت هذه اللفظة مجهولة منسية، لكن تقدم الزمان وترقت الأراء "والآن جميع المسلمين الوطنيين عالمون بحقيقة عبوديتهم فتألموا ولا يسوغ للدولة "[الفرنسية] إنكار هذه الحقيقة إذ هي بينة على أن ذلك من نتائج الحالة السيئة التي "عمت الوطن... لنا حق مشروع من ضوء الشمس».

وفي بعض الظروف وخلال انعقاد جلسات المفوضيات المالية (شهر جوان، جويلية 1912) أنذرت هذه الصحيفة نفسها:

(1) نفس المصدر السابق (تقرير وليام مارسي)

« إننا نتحسس وقوع حوادث خطيرة وأن تغيرات قد تحصل... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة، لا شيء، وما هو التحسن الذي أدخل بالنسبة لوضعهم "السياسي والاقتصادي، لا شيء »[1].

إن معاناة الجزائريين في القطاع الوهراني -وداخل مناطق الوطن كلها- ومقاومتهم للتسلط والاستبداد الاستعماري الذي عرفوه خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، والذي عبروا عنه أحيانا بهذ النوع من المقاومة المتمثل في الهجرة إلى بلاد المشرق العربي والإسلامي، لمس من طرف المهاجرين أنفسهم أثناء وجودهم بتلك الديار

فالوثائق "الجديدة" (من ناحية اكتشافها فقط) والمتعلقة بتلك الهجرات، وضحت مسألة وضعيتهم الاجتماعية والقانونية بدخولهم و"بهويتهم الجزائرية الإسلامية" تحت حماية السلطة العثمانية والتركية وبتفصيل إقامتهم واستقرارهم في بعض الأقاليم كالشام (سوريا) مثلا.

والوثائق العثمانية الحالية (بعضها موجود في حوزتنا مصورا)[2] كشفت عن بعض مضامين ذلك النزوح الجماعي من الغرب الجزائري بـ203 عائلة مثلا، وعن بعض مظاهر تلك الهجرات وأسبابها:

«...إننا أهالي جزاير العرب. . افتخرنا كوننا في القديم والحديث أبا عن "جد من تبعة ورعايا الدولة العلية الأبدية .. ألجأتنا الضرورة إلى المهاجرة من بلادنا "وصرنا مجبورين على [(..) كلمة تكاد تكون ممسوحة ولا تقرأ] إلى ديار أخرى وقد "ارتحلنا بعيالنا وأولادنا وسائر

(1) "الحق الوهراني"، عدد 29 جوان – 6 جويلية 1912

(2) حصلنا على هذه الوثائق من طرف الدكتور عامر (جامعة دمشق)، أثناء انعقاد الندوة الدولية حول "الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج"، الجزائر، 16-19 فبراير 1998، ضمن القسم السوري، رقم ترتيب هذه الوثائق هو
أولا: بريد توراقي 157/1، قسم 25، ظرف 157/ لف 3. ثانيا: أرشيف رئاسة الوزراء رقم "و" 207، لف 7

تملكاتنا وحصرنا إلى "محروسة الشام التي هي من "ممالك محروسة الحضرة الشاهانية..."»(1).

وبالنسبة للوضع القانوني لهذه العائلات المهاجرة والتي تطلب المشاركة والدخول في العائلة الإسلامية الواسعة، فيستشف من بعض الفقرات، مثلا

«حصرنا... نستظل ونحتمي تحت ظل ولي نعمتنا الدولة العلية ولا نحتمي إلى "سائر الدولة الأجنبية [أي الفرنسية بالخصوص]... وإن يكن بعيدا عن الاحتمال وادعى "أحد منا في وقت من الأوقات بأن حماية إلى ساير الدول الأجنبية أو حصل ادعاء من "أحد مأموريين الدول الأجنبية [أي القنصل أو المعتمدين] بالتصحب أو الحماية لأحدنا "فلا يقبل ولا يسمع ولا يعتبر»(2).

أو بتحديد أكثر بالنسبة لهذه الوضعية القانونية الجديدة لهم :

« وقد قدمنا معروضنا هذا(3) لكي يعلم بأنه نحن وأولادنا وذرياتنا الذين "يتولدون من الآن وصاعدا فهم من تبعة ورعية الدولة العلية الأبدية الدوام ولا نبرح "من تحت ظلها وقد اتفقنا واتحدنا" جميعا عن صميم القلب على هذه الكيفية "المشروحة».

أو بكيفية أخرى:

« حتى إذا حصل ادعاء من أحد منا أو من أحد مأموريين الدولة الأجنبية "بشيء مما ذكر بمثله فلا اعتبار له قطعا وأصلا مطلقاء وبمقتضى ومبتغى حقوق "الملل فالشخص الذي يحصل عليه أو منه أدعا بالحماية لساير الدول الأجنبية فلا يقبل "منه قط بل يبقى تحت متبوعية

(1) بريد أوراق (1 157)، قسم 25، ظرف 157/ تب3

(2) بريد أوراق (1 157)، قسم 25، ظرف 157 / الحـ 3

(3) طلب رسمي موثق ومختوم بأزيد من 9 أختام أمضاه حوالي 203 رب عائلة مهاجرة

السلطنة السنية... [أي انتظار الحصول على] مظهرية "السلطنة في الحقوق المدنية»(1).

ويفهم من ذلك قبول المهاجرين ورغبتهم الدخول تحت حماية السلطان العثماني كرعايا ومواطنين جدد في ديار الإسلام؛ يتم ذلك بالتماس منهم (طلب أو معروض) رسميا وموثق كما جاء في هذا الصدد. فالعرف الدولي والدبلوماسي كان يقتضي ذلك.

مثلت العادة أن الحكم العثماني كان يستقبل ويشجع هجرة الجزائريين على الدوام، طيلة القرن التاسع عشر "فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة"، وقبلت هذه "المبايعة" -غير المباشرة- نال المهاجرون مساعدات مادية (أراضي للحرث والحيوانات) تكفل لهم الاستقرار وراحة العيش.

« فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة لدى عنايتكم فيرجوا ويتضرعوا [أي "المهاجرون] من مراحم وألطاف دولتكم [أن] تترحموا بأحوالنا وتكرموا علينا بترتيب "وإحالة بعض محلات لايقة ومناسبة لإقامتنا في حوالي [أو موالي] الشام لأجل مباشرة "وتعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة والزراعة كما هو مألوفها القديم »(2).

فالمهاجرون الجزائريون إذا، آثروا في هذه المرحلة الصعبة من مراحل الاستعمار والاستغلال الفرنسي في الجزائر، طلب الحماية "المرجوة" من السلطان العثماني من جهة، والتحول في هوية مشرقية إسلامية، تتكامل مع هويتهم الأصلية "الجزائرية".

2- مقاومة التجنيد العسكري الإجباري

برزت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (كما تميزت فترة هذه الحرب نفسها، 1914 1918)، بوضع اقتصادي واجتماعي صعب بالنسبة

(1) المصدر أعلاه، بأزيد أوراق 157/1

(2) المصدر أعلاه، بأزيد أوراق 157/1

للمجتمع الجزائري؛ ومن ناحية أخرى فلقد اتسمت ظروف هذه الفترة بوعي وطني معمم ونهضة سياسية، صحبتا تلك الإجراء التعسفي الاستعماري المتعلق بالتجنيد العسكري الإجباري بالنسبة لأبناء الجزائريين من الشباب.

فالطبقات الاجتماعية المختلفة ومنها الطبقة السياسية الجزائرية، لم تفوت تلك الفرصة عندما قررت (كما أسلفنا الشرح) سلطات الاستعمار الفرنسي رسميا إجراء عمليات الإحصاء للشباب الجزائري خلال سنتي 1907 و1908، وأثناء صدور قانون هذا التجنيد بموجب قانون مرسومي (3 فبراير 1912) وتطبيقه عمليا، عبر مناطق القطر الجزائري كله(1)؛ الأمر الذي سيدفع تلك الطبقات وعلى مختلف المستويات لتستنكر تلك الإجراءات وتعارضها معارضة شديدة بالمظاهرات والعرائض والبرقيات والعصيان. وهو ما سينجر عنه تشكيل الوفود الاحتجاجية الجزائرية وسفرها إلى باريس عام 1912، مثل وفد ابن التهامي، ووفد السي أمحمد بن رحال الندرومي ممثلا عن قطاع الغرب الجزائري.

تميزت صحيفة "الحق الوهراني" بنزعتها الوطنية الإسلامية، إلى جانب جريدتي "الإسلام" و"الرشدي"- بموقفها الثابت ضد قانون التجنيد الإجباري واستنكرته استنكارا شديدا، وهاجمته أعمدتها بمقالات رائعة معطية "وقع الحدث" داخل الأوساط المسلمة وعبر مدن وقرى القطاع الوهراني.

والمقالات "الوطنية" الأولى "للحق الوهراني" طلعت علينا بانتقادة لمضامين قانون التجنيد العسكري الذي يجعل الشباب الجزائري مجبرا على العمل في الحقل العسكري لمدة ثلاث سنوات عوض اثنين كالمجندين الفرنسيين واليهود.

« قد انتشر في الأوطان الجزائرية الأمر الدولي الملزم لأبناء المسلمين "الوطنيين بالتجنيد العسكري مدة ثلاث سنين ويعطي لكل مكتتب جائزة

(1) باستثناء منطقة ميزاب التي سيمسها هذا القانون ابتداء من 1921

قدرها مائتان "وخمسون فرنك [250 فرنك فرنسي] كالتي تدفع للمتطوعين وقد شرع لأولى الأمر في تنفيذه بسياسية ومهادنة بحيث لم ينفذوه في هذه السنة الأولى إلا في بعض المواضع "السهلة التي لا يفزع أهلها من إيقاعه عليهم ولم يلزموا إلا عددا يسير لا يختص به "مقصودهم في تلك المهادنة»(1).

ترى "الحق الوهراني" أنه مادام القانون قد أصبح أمرا مفروضا، "مسنونا" ولا مفر منه ولا سبيل إلى دفعه فليكن هناك "مقابلا" يتمثل في المساواة بين الشباب الجزائري المسلم وغيرهم في أمد الخدمة العسكرية، سنتين فقط و"أن تلغى المكافأة النقدية حتى يدخلوها بشرف" لأن أي جزاء مالي لا يستطيع تعويض دمهم وأرواحهم.

« أمر مسنون علينا طبعا، إنها المنازعة [أي عدم مشاطرة الرأي ورفضه] "عندنا في المقاصة [المكافأة المالية] التي وعدنا بها، ومن هي .لا سبيل لانحطاط قدرنا "وبيع دم أبنائنا بثمن بخس فلا يسوغ لنا قبول تلك الجائزة من الدولة الفرنسوية التي لم "تقطع أبدا بالقول أنها ذات عدل وحق لسنتين، [و] أن تقل أمد التجنيد لسنتين فقط "وتسقط الجائزة وتعطى لكل مكتتب عينته القرعة الحقوق الفرانسوية التي تعطى لكل "إسرائيلي أو أوربلوي تفرنس وتحترم شعائرنا وعوائدنا »(2) أي أن ينالوا حقوقهم المدنية كاملة مع المحافظة على دينهم واحترام تقاليدهم.

أدرجت جريدة "الحق الوهراني" شكاوي وعرائض الجزائريين ضد التجنيد الإجباري من مختلف نواحي القطاع الوهراني، كسعيدة وسبدو وندرومة والعروات والمحمدية (بريكو) ومعسكر ومستغانم وغيرها، كما حللت محتوى تلك الرسائل التي بعثت إلى « رئيس الدولة الجمهورية الفارنسوية والسيد رئيس الشكايات بباريز وللسيد الوالي العام بالجزائر وغيرهم من الحكام فبلغتنا نسخ منها .. يطلب فيه أهلها تقصير أمد

(1) جريدة "الحق الوهراني"، عدد 11-18 ماي 1912

(2) نفس المصدر أعلاه

العسكرية لسنتين ومنح الحقوق الفرانسوية مع احترام الشرائع ..»(1) فطالبت رسالة من أعيان مدينة ندرومة مثلا (إمضاء ابن يحيى محمد الكبير ومصطفاوي العربي) أن يحترم ما هو معمول به في العادة وهو التطوع من طرف الذين يرغبون في ذلك، بدل طريقة الإكراه، «و... أن تسقطوا عنا هذه الخدمة من أصلها حيث [ما] كانت إلزامية وأن تتركونا ندخل الجندية طوعا كما هي العادة الجارية... وأن تمنحونا من الحقوق كالفرانساويين وان تحترموا دياناتنا وشعائرنا...»(2).

جاءت عريضة أخرى من ناحية العروات (إمضاء حمزة بن صالح)، بالإضافة إلى إمضاءات قبائل بني منير (57 إمضاء) وسواحلية (105 إمضاء) والعروات (51 إمضاء)، تستنكر فيها الخدمة العسكرية الإجبارية خصوصا و «أن الوضعية الحالية التي توجد عليها تجعلنا منحطين أمام الإسرائيليين والأجانب المقيمين في الجزائر، وباعتبار أننا متساوون أمام الخدمة العسكرية بعد تأديتها...فلن نكون أقل شأنا منهم وفي وضعية منحطة حتى تستمر أثقال الضرائب الخاصة بنا ونكون ضحايا قانون العقوبات التعسفي ونمثل أمام المحاكم الزجرية ونعامل بقانون "الأهالي" والمحكمة الجنائية »(3).

أما مطالب أعيان مدينة مستغانم فكان أكثر وضوحا عندما بعث النواب المحليون شكواهم إلى باريس ("الحق" عدد 35، 11-18 جوان 1912) تضمنت وفي حالة تطبيق الخدمة العسكرية «الحصول على حقوق المواطنة مع الاحتفاظ بالأحوال "الشخصية الإسلامية [للمجندين]، وتقليص مدة الخدمة إلى سنتين فقط وأن يتم "الاستدعاء لهذه الخدمة، للشبان البالغين 21 عام فقط مثلما هو عليه الحال بالنسبة للفرنسيين »(4)

(1) نفس المصدر المذكور، ملف توسيع التجنيد (C.A.O.M, cart 3H58) أرشيف ما وراء البحار « الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي 1907-1916 »

(2) رسالة مؤرخة يوم 3 ماي 1912

(3) "الحق الوهراني"، عدد 11-18 ماي 1912

(4) لهم نفس المطلب داخل المجلس البلدي وتلقى رفضا كان متوقعا

ويستشف من الرسائل ونسخ العرائض التي تلقتها جريدة "الحق الوهراني" خلال فترتي ربيع وخريف 1912، من مختلف أوساط القطاع الوهراني، أن الرغبة كانت تدفع الجزائريين إلى تشكيل وفد يسافر إلى باريس لطرح المسألة هناك "فتألفت الجمعيات" في ندرومة ومستغانم والمحمدية والعروات ووهران وتلمسان وغيرها، تأكد من خلاله تشكيل تلك اللجنة لتكون « وظيفة أعضائها [قبل السفر إلى فرنسا] أن يزوروا في المدن الكبرى والقرى والدواوير لتلقى خطوط أيادي المسلمين ثم بعد أن تجمع قدرا من مصروف الزاد وطبع الشكايات وغيرها تتوجه اللجنة بعضها لباريز عاصمة فرنسا فتقدم لأرباب الدولة مطالب المسلمين وتحامي عنها مشافهة وكتابة»(1).

وهو الوفد الذي سيسافر فعلا يوم الخميس 27 جوان من العاصمة (بعد وفد ابن التهامي) ويمر قبل ذلك بمقر جريدة "الحق الوهراني" برئاسة سي لمحمد بن رحال الذي أوكلت له، باسم مسلمين مدينة ندرومة مسؤولية رفض أو قبول الخدمة العسكرية ووفقا للشريعة القرآنية(2) كما أوردته "الحق" (عدد 15، 22 جوان). وفي الأساس فإن لمحمد بن رحال رأس وفدا موسعا يمثل القطاع الوهراني بأجمعه وبتشجيع من مسؤولي ومحرري جريدة "الحق الوهراني" نفسها (عدد 8-11 جوان).

تمثلت مهمة الوفد الوهراني بباريس بطرح مشاغل الجزائريين حيال تطبيق قانون التجنيد العسكري الإجباري على أبنائهم من جهة، إلا أن مهمة الوفد هذه حملت معها أيضا كل أنواع الشكاوى والمظالم التي يتعرض لها "الأهالي" في وطنهم الجزائر. عبر عن ذلك سي أمحمد بن رحال أثناء استجوابه من طرف الصحافة، فجاءت أجوبته شاملة ومفصلة عن وضعية "الأهالي" ومعاناته:

(1) "الحق الوهراني"، نفس العدد أعلاه.

(2) ضم هذا الوفد بعض أعيان ندرومة مثل صالح الحاج الصمد بن صالح (ملاك وتاجر) وقنداري بلحاج (نائب بلدي) وابن رحو سي أحمد (نائب بلدي) وابن صالح سي أحمد (فلاح) ودرار محمد (قاضي لمحكمة ندرومة)

« الوطني [أي الجزائري] يقول: -إنني أتحمل الضرائب الثقيلة وملزوم بالعسة "الليلية ومجبور لكل سخرة حقا أو باطلا، يُحكَمُ في مجلس خصوصي إنني مطرود أو كالمطرود من جميع الوظائف العمومية، النيابة عني ضعيفة في مجلس الشورى "والمالية وعديمة.. بباريز- والضرائب الثقيلة التي أتحملها متمتع بها بالخصوص "غيري وبالنسبة لجميع أنواع سكان الجزائر فأنا الاحط منهم قدرا وهمة وأنني عرضة "لجميع المظالم والمهالك التي لا تحصى.. الربا قد أفلستني "والاستعمار دافعتني وأينما "اشتكيت إلا ولم يسمع صوتي ولما كنت أطلب الهجرة -آخر طمعي- منعت منها "والآن بدون معارضة طلب مني الأوحد الباقي عندي وهو ولدي وهل هذا حق؟...»(1).

ويؤكد ابن رحال في هذا الاستجواب الصحفي:

« بعثنا القوم [أي المواطنون] للعاصمة -باريز ووظيفتنا السعي في تنفيذ أحد "من المسائل الثلاث التي لا مسلك في غيرها للأحوال الوقتية: أولا إما نسف [أي "إلغاء] قانون الثالث فيفري السنوي [أي قانون 3 فبراير 19.2] -الأمر العسكري "ثانيا. أو إعطاء المعاوضات [أي التعويضات] للحمل الثقيل الذي ألزمنا باحتماله. "ثالثا: أو تسريح باب الهجرة... » (2).

توسعت تغطية "الحق الوهراني" بالنسبة لمهمة وفد سي أمحمد بن رحال بباريس فأشارت أن الصحيفة (Le Temps) سألته في النهاية إن "كان القوم -أي الجزائريون- يقبلون العسكرية"، فأوردت الجواب « إن بلنا شيئ يظهر فيه حسن نوايا فرنسا بتعهدات حقيقية فتمس بأن تكون لنا بعض القوة لاستدعائهم للمماثلة [أي الاستجابة] وإن رجعنا بخفي حنين فلا طمع لنا في الاستماع »(3).

(1) "الحق الوهراني"، عدد 20 -27 جوان 1912

(2) نفس المصدر، نفس العدد أعلاه

(3) نفس المصدر المذكور

نعلم تاريخيا أن الوفد الوهراني استقبل في باريس من طرف ألبان روزي (Albin Rozet) ومسيمي (Messimy) وكذا من رئيس الجمهورية فاليرس(Fallières) ورئيس المجلس بوانكاري (Poincaré)، وقد طلب منه إقناع أعضاء وفده حتى يقبلوا -مبدأ- الخدمة العسكرية ومع مواصلة المطالب (التعويضات) السياسية التي أصبحت ضرورية، إلا أن ابن رحال وبواقعية سياسية رأى أن القانون سيصبح ساري المفعول لا محالة ونذر الحرب في الأفق؛ إذ أدرك أنه لا مناص من الفرار من ذلك القانون لذلك نجده يؤكد على مسألتين "إما الإصلاحات أو حرية الهجرة"، خصوصا وأن وفد ابن التهامي الذي سبقه، كان قد قدم عريضة موسعة تعبر عن مطالب الجزائريين.

وافق الوفد الوهراني على مضامين تلك الوثيقة التي قدمها ابن التهامي خلال جوان 1912 وقد شملت حسب "الحق الوهراني" (عدد 3-10 أوت 1912):

إلغاء قانون الانديجينا والمحاكم الخاصة.
تغيير النظام المتعلق بالغابات.
إصلاح الضرائب العربية، وتغيير أساس الضريبة بتوزيع مردودها بعدالة.
إصلاح وتوسيع النظام الانتخابي بالنسبة "للأهالي".
نشر التعليم الابتدائي وتحسين ظروف المعلمين من "الأهالي" مع تأسيس المراكز والمدارس المهنية.
تنظيم مساعدة "الأهالي" بمنهجية وتنظيم التعليم العام والتعليم المهني لأعوان الأطباء.
منح ضمانات خصوصية للفلاحين ضد أي مباغتة لنزع أراضيهم.
حماية المواطن "الأهلي" ضد المضاربة بتقنين القرض التجاري والفلاحي
حرية الالتحاق بالوظائف الإدارية الموحدة حاليا بالنسبة له.

أما فيما يتعلق بقضية "التجنيس" فلم يعبر أعضاء الوفد بأي شيء إزاءها «فإذا كانت قلة من الأهالي يرغبون فيه فالقوانين التي تنظمه حاليا هي كافية».

ظل الفزع مسيطرا على الأوساط الجزائرية المحافظة، التي كانت تمثل غالبية الشعب الجزائري بميولها الإسلامية المحافظة ورفضت الامتثال لذلك التجنيد العسكري أكان ذلك مع الحصول على حقوق سياسية أو بدونها. ففي ندرومة مثلا ظل موقف المواطنين معارضا للتجنيد، وشرع الشباب المعني في الفرار. علقت "الحق الوهراني" على الحدث بـ «وجود 700 نفر [أي مجند معني بالخدمة العسكرية، فـ]... اشتد التخوف حيث أن القبائل لازالوا على عصيانهم وكثيرا من أولادهم أبعدوهم للريف وكبدانة [بالمغرب]...لم يظهر خبرهم »(1). أما في مدينة سعيدة ومعسكر فمهمة السلطات الإدارية الاستعمارية لقيت صعوبات جمة في إحضار الشباب للفحص الطبي وتسجيله؛ الأمر الذي دفعها إلى طلب المساعدة والإحتماء «بوحدات من الخيالة والمشاة مدججة بأسلحتها الثقيلة وزعت على بعض النواحي تفاديا للمصادمات»(2).

عمت ظاهرة هذا الفزع والهروب من "مواعيد الفحوصات" و"إجراء القرعة" لتسجيل أبناء الجزائريين في مختلف نواحي القطر الجزائري. وعلى غرار مناطق الجزائر كلها، دبت الفوضى والمظاهرات والعرائض في مدن وداخل أرياف القطاع الوهراني، حيث تطالعنا الصحافة المحلية وتقارير الإدارة الاستعمارية(3) بذلك الاستياء الذي عم "ندرومة" و"عين

---

(1) "الحق الوهراني"، عدد 3-19 أوت 1912 ؛ طالع أيضا « الخدمة العسكرية، عملة المسلمين » ضمن - cart 8H4 م.ب.و.كس (C A OM).

(2) نفس المصدر أعلاه

(3) م.أ.و.و "علبة 4471، وعلبة (B10) » الخاصات 1914-1924 ملف قضايا سيدي دحو 1914 » وملف « قضايا لغراليق سبتمبر 1914-أكتوبر 1914 »، وملف « قضايا بني شقران، 1914-1915 » للأرد

Cf C A O M, Carton 9H16 « surveillance politique des indigènes (1914-1918) » et « Révolte des Beni-chougrane 1914-1918 »

كرمان" و"المحمدية" و"سيدو"، وحصول الملاحقات و"العقوبات" التي تصل عائلات الجزائريين الذين "أخفوا أبنائهم" أو شجعوهم على الهروب.

"تأثرت الإدارة الاستعمارية" من تلك العائلات بمحاكمات الكثير من أفرادها؛ واستمر الثأر وتنوع حيث مس حتى بعض "طلبة المدرسة الإسلامية التلمسانية" من ندرومة "لم يلبوا الحضور للاكتتاب العسكري... ويوم محاكمتهم كانت قاعة المحكمة خالية من حضور السامعين .." ("الحق"، عدد 15-22 جوان 1912)؛ أما عقوبتهم فتتمثل في حرمانهم من منح الدراسة وتهديدهم بالطرد من المدرسة. وكانت جريدة "الحق الوهراني" قد علقت قبل أسبوع سبق: «بأن أبناء جبال ندرومة ليسوا فرنسيين بل هم [الذين ينعتون] "مسهرمين"، إنهم لا يريدون ولا يستطيعون استعمال القوة. ويعتبرون عن خطأ أو صواب، لا يهم، أنهم لا يقدرون تسليم أبنائهم إلى فرنسا، لا سيما داخل الشروط التي فرضت عليهم»(1)

إلا أن أهم مقاومة سجلت ضد التجنيد العسكري الإجباري نهض بها المواطنون في القطاع الوهراني سياسة القرارات الاستعمارية في هذا الشأن، تمثلت في نواحي معسكر ببني شقران ابتداء من خريف 1914، على غرار ما كان يحدث في الجنوب القسنطيني والتيطري وأعالي سهول العاصمة وناحية بجاية وفي نفس الفترة.

3- وقوع الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها (1914-1919)

استمرت السلطات الفرنسية في تنفيذ خططها، في شأن التجنيد العسكري الإجباري، مع اقتراب الحرب العالمية الأولى بقطع النظر عن المعارضة الوطنية الجزائرية ومطالب الجزائريين السياسيين، خصوصا عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي -رسميا- في 3 فبراير من سنة 1912 على ذلك القانون. ولذلك ستضطرب الجزائر كلها «فالمظاهرات التلقائية الكبيرة لم تعد سلمية وانتشر العنف في الجزائر بأسرها، بما في

---

(1) "الحق الوهراني"، عدد 1-6 جوان 1912

ذلك الاغتيال، والإصطدامات مع الشرطة، وتكوين فرق الإرهاب... أما الشباب الذين كان المقصود بالتجنيد الإجباري، فقد هرب إلى الجبال و"اختفى"، وبذلك أصبح وضع الجزائر، حسب الفرنسيين في حالة خطر»(1). وكانت جريدة "الحق الوهراني" صاحبة النزعة الوطنية والإسلامية قد شجعت الجزائريين على الهجرة لكي يتقوا شر الخدمة الإجبارية.

إن هروب هؤلاء الشباب واختفائهم، اعتبر "ظاهرة خطيرة" من طرف جرائد وصحف الكولون(2) مع مجيء الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي سيشكل صعوبات جمة للإدارة والمؤسسات الاستعمارية، عندما تضع الحرب أوزارها وذلك باندلاع المقاومات الدموية والثورات(3)، ابتداء من خريف 1914، ومنها مقاومة "بني شقران" بضواحي معسكر.

عزمت الحكومة الفرنسية الإسراع في تطبيق التجنيد العسكري الإجباري ابتداء من سبتمبر 1914، حيث قررت تقديم تاريخ تجنيد دفعة 1915، مع محاولة رفع هذه الدفعة من حوالي 2500 جندي إلى 40.000. وتم فعليا تسجيل هذا الشباب القابل للتجنيد إما بواسطة سجلات الحالة المدنية، أو بقيام الإداريين الاستعماريين من متصرفين ورؤساء بلديات صحبة أعوان من الإدارة "كالقياد"، بجولات إلى عروش القبائل والدواوير قصد إحصاء هذا الشباب واستدعائه.

عارضت قبائل وعروش منطقة معسكر والمحمدية تسليم أبنائها للخدمة العسكرية منذ الوهلة الأولى وثارت ثائرة المواطنين واشتد غضبهم خصوصا عندما بدأت المصالح الاستعمارية تعجل في تطبيق قرار التجنيد

(1) DEPONT (Octave L colonel), « Les troupes indigènes et la révolte de Fès » in Revue de Paris, n° du 15 septembre 1912, p.p 295-297
(2) AFRIQUE (L) Française (Bulletin de), « L'Algérie », numéros de 1912
(3) ومنها ثورة منطقة "الأوراس" عام 1916 التي تزعمها بن علي بن نزار، والشيخ محمد رعاتة، وهذه الثورة التي انفجرت أولا في "بريكة" خلال سبتمبر من عام 1916 سرعان ما انتشرت إلى ناحية بلزمة وناحية الحضنة وماكماهون وعين التوتة. وهناك ثورة منطقة الهقار بين 1915 و1916 التي أعلنها الزعيمان أحمد سلطان، والشيخ عبد السلام، تحت راية الجهاد، إذ استمرت هذه الثورة حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. طالع بوعسعيس بومار، "الصحراء الفرنسية خلال الحرب"، ضمن "افريقيا الفرنسية"، ملحق عاشي 1920

هذا، الأمر الذي ولد حوادث خطيرة ستكون دائرة معسكر مسرح لها؛ «وقد شهدت قرية سيدي دحو التي تبعد عن معسكر بسبعة كيلومترات وهي "بابا علي" الحاف بالسكان [إثنى عشر ألف يتكون معظمهم من أناس فقراء] الحوادث الأولى من 22 سبتمبر إلى 28 سبتمبر 1914، أما الحوادث الأخرى التي جرت خلال المدة [الممتدة بين] 5 [و] 16 أكتوبر من نفس السنة فقد كانت قرى العراقيق وبني نسيغ وأولاد سعيد وبني حبيس وحجاجة ميدانا لها»(1).

كانت وقائع الحرب العالمية وأخبارها تصل إلى الأوساط الجزائرية في مدنها وأريافها بواسطة مراسلات المجندين الجزائريين الموجودين على جبهات القتال، وبواسطة المعطوبين العائدين إلى الجزائر، كما كانت ألمانيا تبث دعايتها بأن "ألمانيا والقيصر" هما "المنقذان للإسلام"، ومحرري "الشعوب" المضطهدة من طرف فرنسا. ولقد كانت أخبار الانتصارات الألمانية تتناقل في "المساجد" و"الأسواق" و"المقاهي" ويخلق ارتياحا كبيرا في نفوس المواطنين الجزائريين مما كان يوحي لهم "بالانهزام القريب لفرنسا"؛ الأمر الذي كان يساعدهم معنويا ويثبت من موقفهم الرافض للتجنيد العسكري الإجباري، لأبنائهم من الشباب البالغ. وبرفضهم هذا كان الجزائريون يؤكدون عدم ولائهم لفرنسا وعدم قبولهم للواقع الاستعماري الاستيطاني وسلوكاته السياسية إزاء مسائلهم الاجتماعية الدينية والأخلاقية والعاطفية.

وسواء استوعب الجزائريون عموما قضايا الحرب الحقيقية أو لم تكن لهم فكرة واضحة عنها، إلا أن رفض مشاركة المواطنين من منطقة معسكر لتسجيل أبنائهم رسميا، قصد تجنيد عسكري إجباري لاحقا، يعتبر موقفا ذا "دلالة وطنية قوية" (التسطير من عندنا)، استمد مقوماته من

(1) عدم (محمد)، المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري (انتفاضة معسكر، سبتمبر-أكتوبر 1914)، رسالة شهادة الدراسات المعمقة، دائرة التاريخ، جامعة وهران ديسمبر 1976، ص68 طالع نص الإطار الذي صوره المؤلف في شكل دكتوراه درجة ثالثة، وبصيغة أوسع "مقاومة التجنيد الإجباري في القطاع الوهراني"، أطروحة درجة ثالثة جزآن، جامعة باريس 7، 1989، 323 صفحة

الإرث التاريخي والثقافي(1) الذي تميزت به منطقة معسكر -وبني شقران- وإلى "الرمزية" التي مثلتها شخصية "الأمير عبد القادر بن محي الدين" باستمرار في ذهنية ونفسية مواطني هذه المنطقة. تستقظ الذاكرة دائما بالمراسلات العائلية بين الشام والجزائر، وبوسيلة الحج، وبزيارة أفراد عائلة الأمير إلى معسكر وضواحيها كما وقع بين 23 ديسمبر 1912 و9 جانفي 1913 من طرف الأمير علي باشا ابن الأمير عبد القادر صحبة ابن أخيه "الأمير خالد" حيث زار كل من العاصمة وبليدة ولمدية وبوسعادة ومعسكر والقيطنة(2).

تفيد تقارير المصالح الإدارية أن عملية التسجيل بالنسبة الشباب الجزائري القابل للتجنيد العسكري، في دائرة معسكر، كان يمس حوالي 285 فردا من بين 618 من مختلف دواوير وعروش المنطقة(3). وكان رد فعل مواطني هذه العروش تلقائيا برفض الاستجابة لدعوة السلطات الإدارية لإحضار أبنائهم بقصد تسجيلهم في القوائم المعدة للتجنيد. وأمام ضغوطات ممثلي السلطة ضد السكان وأعيانهم، عمد هؤلاء إلى محاولة تنظيم انتفاضتهم بالاجتماعات والاتصالات بالقبائل المجاورة، وتوجت هذه الاجتماعات والاتصالات أن «أقسمت الوفود على أن تعارض التجنيد الإجباري وعلى أن تتحالف في المقاومة»(4).

بدأت المقاومة عمليا من طرف سكان قرية أولاد سيدي دحو يوم 28 سبتمبر 1914، حيث رفض 40 شابا الامتثال أمام المتصرف الإداري. وقد جاء هذا الرفض أسبوعا بعد اجتماع حصل بين وفود بني شقران، لهشم،

(1) أنظر مبحثنا أعلاه « الجذور التاريخية الثقافية »

(2) م. و. و، علبة 4474، تقرير عامل عمالة وهران (إلى الحاكم العام)، مؤرخ في 16 جانفي 1913

(3) طالع تفاصيل تلك الإحصاء لدى قدام (م) « المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري ... » ص ص 72، 73

(4) قدام (م)، نفس المرجع، ص76، يفيد الباحث، اعتمادا على السيد طول محمد « "شهادات عن المقاومة بني شقران" مديرية العامة للوثائق ... [بدون تاريخ] العاصمة» أن هذه الوفود، « قد كتبوا [جراء أحد الاجتماعات في 22 سبتمبر 1914] وثيقة تضمنت عزمهم على ألا يسلموا أبناءهم للتجنيد وأن يقاتلوا فرنسا متطوعين باسم الجهاد .. »

لغرابة، لمجاهر وخليفة، وحضور كبار شيوخ لعراقيب ولهشم وسيدي دحو؛ وقد تم ذلك بضريح سيدي محمد بوجلال، وكانت الإدارة الاستعمارية قد لمست من قبل (21 سبتمبر) تظاهر سكان سيدي دحو وأعيانهم، الذين قدموا إلى معسكر للاحتجاج ضد قانون التجنيد الإجباري "وعدم إشراك أبنائهم في الحرب". فاتهمت الإدارة كلا من مصطفاوي محمد ومصطفاوي دحو وأبي علال دحو والمكوي الهاشمي مسؤولين على هذا العصيان(1). أما يوم 28 فقد عزمت الإدارة على اعتقال تسعة من أعيان أولاد دحو وسجنهم، مما أثار غضب السكان وهيج نفوسهم فرموا الشرطة بالحجارة وبعد مظاهرة حوث حوالي 300 رجل، قرر القائد العسكري للمنطقة، مع رئيس دائرة معسكر، تنظيم بعض المناورات العسكرية، ودوريات في الناحية هدفت إلى تخويف السكان وتهديدهم باستعمال القوة.

مع بداية أكتوبر 1914 تواصلت مقاومة "التجنيد العسكري" لدى بني شقران، وعارضت أفواج الشباب والسكان والأعيان معا معارضة شديدة عمليات التسجيل التي عزمت السلطات الاستعمارية إجراءها بحضور فرق الجيش(2) والأعوان الإداريين. والظاهر أن عروش بني شقران الجبلية من لعراقيب وبني مروان وبني حنيس وأولاد سعيد وحجاجة وأهل غريس ولمجاهر (سكان المحمدية) كانوا قد اجتمعوا ليلة 4 أكتوبر بضريح سيدي معلاح وتدارسوا "إمكانية" حدوث هجمات الجيش الفرنسي على العروش، وتم الاتفاق "أن تتآزر هاته العروش فيما بينها، وتحصل النجدة المشتركة إن هوجمت إحداها"(3).

إندلعت أحداث المقاومة المسلحة ببني شقران يوم الخامس من أكتوبر، وتحديدا بعرش لعراقيب، عندما قاوم ستة من أعيان السكان، كان على رأسهم المدعو شعالة بن عبو وشعالة حمرة، عملية الاعتقال التي أمر بها

(1) D.A.W.O, boite B10, rapport de 5 novembre 1914. Cf le rapport du 14 janvier 1915.

(2) C.A.O.M, carton 9H16, rapport du 4 octobre 1914. Cf D.A.W.O, Idem, rapport du 20 octobre 1914.

(3) م.أ.و.و، نفس المصدر، وثيقة بتاريخ 10 أكتوبر 1914، وهي عبارة عن شهادة لمستعمر طويل على

مساعد-المتصرف الإداري وهو الذي "أشهر مسدسه، مطلقا النار صوب أحد الأعيان الذي نادى بالجهاد". فوجئت الشرطة والفرقة العسكرية "برد فعل المواطنين المختبئين وراء الصخور وأشجار الحدائق بإطلاق النار عليها"؛ وتطور الموقف إلى معركة حقيقية أرغم القوات الاستعمارية التراجع والفرار تجاه مدينة المحمدية (باريكو)(1)؛ واستمرت عملية المطاردة "الوطنية" ضد غالبية الفرق العسكرية من طرف الفرسان (حوالي 50) حتى ضواحي هذه المدينة(2).

يمكن للمرء أن يتصور مدى حجم عمليات القمع والاضطهاد الذي استعملته السلطات الاستعمارية والعسكرية ضد العروش الثائرة لإخماد حركتهم، وذلك بالتنكيل بالسكان وحرق المساكن وهدمها مع المساجد، وسلب الحبوب والأمتعة، وقتل المواشي والدواب. كما لجأت وحدات الجيوش إلى محاصرة الدواوير واعتقال الثائرين والمتهمين، مع مصادرة أسلحتهم قبل أن يسجنوا ويحالوا أمام المحكمة العسكرية بوهران، لتسلط عليهم أشد العقوبات(3) ولقد استمرت السلطات الاستعمارية في مضايقة سكان المنطقة بفرض العقوبات الجماعية والغرامات الباهضة عليهم، وداخل سياج عسكري ضرب عليهم، فتمركزت القوات العسكرية بمدينة معسكر والمحمدية وذلك زهاء نصف عام (أكتوبر 1914-مارس 1915).

إن ظروف الحرب العالمية الأولى ومحاولة تطبيق التجنيد العسكري الإجباري على الشباب الجزائري عموما أدى إلى مطاردة الإنسان، والتي دفعته إلى التمرد، وفي بعض الجهات من الوطن وجد الناس أنفسهم

(1) أسفرت هذه المعركة عن قتيل واحد وجريح في الصف الفرنسي واستشهاد المدعو محمي بن الصديق وجرح المدعوين قريشي أحمد وشعالة محمد.

(2) C.A.O.M cart 9H13 « Dossier Révolte de Beni-chougrane 1914-1918 »
طالع أيضا مختلف التقارير التي يحويها ملف « قضايا الفرافق، سبتمبر 1914 أكتوبر 1914 » وملف « قضايا بني شقران، 1914-1915 » لدى م.أ.و.م علبة "B10" وقارن بالمقارنة أيضا مينيه (جيلبار)، ظهور الجزائر، ص279-287

(3) م.أ.و.م، نفس المحتوى بالنسبة للملفين المذكورين أعلاه، طالع مثلا تقرير عامل عمالة وهران إلى الحاكم العام، مؤرخ يوم 26 جانفي 1915، ومذكرة 11 ديسمبر 1914 للمجلس العسكري.

مجبرين على العصيان. ففي سنة 1915 والتي وصفت بالهادئة نسبيا شهدت معظم نواحي التيطري والهضاب العليا الوسطى والقبائل والقطاع القسنطيني حركات تمرد، وتزايدت عمليات الفرار إلى الجبال، الأمر الذي فرض استدعاء المجندات العسكرية لقد ارتفعت أعداد الفارين والعاصين خاصة خلال عام 1916؛ فأثناء شهر سبتمبر من عام 1916؛ «قدرت الإحصائيات العسكرية عدد الفارين والعاصين منذ بداية الحرب (في 1914/09/08) بـ 7 415 من مجموع 51 561 مجندا متطوعا أو مدعوا، وهذا قبل استدعاء دفعة 1917، أي بمعدل عاص واحد من جملة 07 »(1)، أما ظاهرة الفرار من الجندية في الجزائر فلقد استفحلت خلال فترة الحرب « حيث تمكنت فرق الدرك من اعتقال 24.000 شخص من بينهم 3200 فارين من الجندية، أما في نهاية 1918؛ [فقد تم] إحصاء 10.400 عاص وغير مسجل»(2).

لم يتم توقيف جميع الفارين من الجندية، فالبعض من العاصين لجأ إلى الجبال. ومستغانم وهي المنطقة التي يتواجد بجبالها كثير من العصاة والفارين، سبب العسكريون الشبان، هموما للسلطات الاستعمارية، حيث ألحت أمام الحاكم العام على التعجيل بنقل دفعة 1917 إلى فرنسا "إذا أردنا تفادي حالة الفرار العامة". ورغم الجهود المبذولة فإن شحن دفعة 1917 لم يتم إلا في شهر أفريل 1917؛ مع حدوث حالات فرار كثيرة.

ومع نهاية عام 1918، كان الآلاف من العاصين يجوبون الأرياف، كما تضاعفت عمليات الاغتيال ضد رجال الدرك والموظفين الحكوميين من أصل جزائري، وحتـــى بالمناطق الأكثر هدوء. فخلال سنة 1915 كانت تجوب منطقة أولاد ميمون- (Lamoricière Décartes) بالقطاع الوهراني مجموعة يقودها اثنان من عصاة منطقة "أغلال" وهما الإخوان "بوتوبرغة" اللذان تم قتلهما في نوفمبر من نفس العام، وحتى نهاية الحرب العالمية ظلت العديد من الجماعات تشق منطقة وهران؛ ومن أشهر هذه الجماعات

(1) مينيه (ج)، نفس المرجع، ص 570

(2) نفس المرجع أعلاه، قارن
CfC.A.O.M Cart 3H58, « Le service militaire pour les indigènes 1907 1916 ».

"عصابة ريقومار-كوكو" (Zigomar coco) المسؤولة عن مقتل رئيس الأمن بوهران.

فحريطة المناطق غير الآمنة تبرز داخليا(1) في بعض النقاط الساخنة بالغرب الجزائري(2)، بالضواحي الجبلية لمستغانم والأودية العليا لمكارة ببلدية تلاغ، وبالقطاع الأوسط بالظهرة ومنطقة تابلاط والقبائل، وبالقطاع الشرقي، في أكبر جهات البلاد بالقبائل الصغرى والسلسلة الجبلية المتاخمة؛ بل وحتى بشبه جزيرة القل. وظاهرة العصيان هذه استهدفت عموما قتل رجال الدرك والمكلفين بالحراسة الغابية من الأعوان "الأهالي"، والقياد، وغيرهم من النواب "المميزين" الذين كانوا أعضاء بالمحاكم الزجرية، وهو ما يفسر "بالانتقام" الثائر ضد رموز السلطة الاستعمارية

وأثناء الحرب العالمية كذلك فر عدد كبير من المجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي الذي كان في الجبهة الأوربية. وقد سعى بعض هؤلاء الفارين خارج الجزائر وخلقوا بالتعاون مع بعض التونسيين والمغاربة، لجانا وطنية في مدينة جنيف وبرلين، وإسطنبول لاستقلال إفريقيا الشمالية. كما نشروا دعاية واسعة ضد فرنسا ونادوا بالحرية لبلادهم في المجال العالمي»(3)، وهكذا لم تستطع السياسة الفرنسية ودبلوماسيتها سواء في باريس أو الجزائر أن تمنع الجزائريين من الاستفادة من الأوضاع الجديدة التي نشأت نتيجة الحرب، إذ أن مؤتمر لوزان المنعقد عام 1916 عالج قضايا القوميات المضطهدة، وركز على فكرة تقرير المصير، ومبدأ الديمقراطية التي نادى بها الرئيس الأمريكي ويلسون والثورة البولشفية بعد نجاحها في روسيا. كل هذا كان له وقعه الإيجابي وتأثيراته في القضية الجزائرية.

(1) DEPONT (Octave), « **une Insurrection en Algérie 1916** » in Afrique (L.) française (Bulletin de), octobre 1921 voll, p.p 5-19. Cf SEIGNORET, « **L'Algérie et les indigènes pendant la guerre** » in « Questions diplomatiques et coloniales », 1919, p.p 285-303.

(2) أنظر بجدوب (كريمة)، **ظاهرة انعدام الأمن والاستقرار في الغرب الجزائري أو إشكالية المقاومة الاجتماعية الشعبية من 1881 إلى 1914**، أطروحة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة وهران، جوان 1997، 216ص

(3) سعد الله (أ)، الحركة الوطنية...، ص232

تدعمت لجنتا "استقلال الجزائر وتونس" (7 يناير 1916) في جنيف وبرلين بصدور دورية "مجلة المغرب" في 30 مايو 1916، التي كان يديرها محمد باش حنبه القاضي السابق بتونس وقد كان لهاتين اللجنتين نشاط واسع في أوربا والعالم العربي، بشقيه المشرقي والمغربي وفي الدولة العثمانية. ولقد لعب الوطنيان التونسيان "الشيخ الشريف صالح والمحامي "علي باشا حنبة" (أخو محمد حنبة) دورا دعائيا كبيرا ضد فرنسا بفضح أساليبها الاستعمارية المشينة في الجزائر وتونس. فباش حنبة «هو الذي أخبر المؤتمرين المجتمعين في لوزان بأن الجزائريين الذين أصبحوا فرنسيين بعد ثمانين سنة من الاحتلال الفرنسي، كانوا لا يتعدون 500 أو 600 شخص وقد طالب... باسم القومية بالحكم الذاتي لكل إفريقيا الشمالية »(1). وهو الذي كانت له مهمة الدعاية -المستمرة- ضد فرنسا بالتعاون مع "لجنة الوحدة والتقدم باسطنبول" بإصدار كتيبات مؤثرة مثل "إساءات فرنسا تجاه الإسلام" و"إعلان الحرب المقدسة"، و"مرارة الغزو"(2).

كثف أعضاء "لجنة استقلال الجزائر وتونس" ومنهم أيضا الشيخ إسماعيل الصفايحي، أستاذ قديم بجامعة الزيتونة من كتاباتهم الناقدة والفاضحة لممارسة الإدارة الاستعمارية-الاستيطانية في الجزائر وتونس. كما وأنهم تلقوا دعما من طرف "الوطني" شكيب أرسلان، أمير الدروز الموجود هو الآخر بجنيف خلال فترة الحرب هذه. وفي هذا الجو أصدر الشيخان "صالح الشريف" و"إسماعيل الصفايحي" كتب كثيرة منها "معاينات على فرنسا في تونس والجزائر"، و"عرض حول البربرية الفرنسية في تونس والجزائر"؛ وهناك كتاب ثالث كانت له طبعتان بالعربية عام 1916 وأخرى بالفرنسية نشره المؤلفان في لوزان عام 1917 تحت عنوان "شكاوي الشعوب المضطهدة: تونس والجزائر"، فضحا فيهما عنف الإدارة

(1) سعد الله (أ)، نفس المرجع، ص241

(2) قارن بوكبويا رابح (ملازم سابق في الجيش الفرنسي وفار منه) - الاسم المستعار هو الحاج عبد الله-، «مسلمو شمال إفريقيا والجهاد »، (**الإسلام في الجيش الفرنسي**)، القسطنطينية، 1915، 40ص و« الإسلام في الجيش الفرنسي، كراس رقم 2) لوزان 1917، 75ص

الفرنسية من اللامساواة في تحمل أعباء الضرائب من طرف الجزائريين والتونسيين وعدم الاستفادة منها، والاستيلاء على مؤسسة "الحبوس"، [الوقف الإسلامي] وإختفاء طبقة البرجوازية، وغياب تمثيل حقيقي، والقضاء على اللغة العربية (في مراحل التعليم) مع مواد الدين والتاريخ، وشل القضاء الإسلامي. ويؤكد المؤلفان في خلاصة هذا الكتاب «أن الوطنيين كانوا يعملون في السرية من أجل تحرير وطنهم...، حان الوقت بالنسبة للجميع لمطالبة الظالمين بالمساواة، والحق في الحياة والاستقلال. التونسيون والجزائريون لم يقبلوا أبدا عن طواعية نظام الاضطهاد الذي أخضعوا له، وأنهم مستعدون كلما سمحت لهم الفرصة للدفاع عن قضيتهم، مطالبين باستقلالهم »(1)

كما كانت "مجلة المغرب" تلح دائما على المطلب القومي المبني على حقيقة وهو أن "الشعب الجزائري كان يطالب بإجراءات عامة للحرية وليس بالإجراءات الفردية أو الفئوية؛ ففي « سبتمبر 1918 نشرت مذكرة أرسلت إلى مؤتمر السلام الذي كان سينعقد في باريس، طالبت فيه تقرير المصير لإفريقيا الشمالية »(2).

ومع نهاية الحرب العالمية وقبيل افتتاح مؤتمر فرساي، وجهت لجنة "جزائرية تونسية" مذكرة "ذات مضمون وطني مشترك" «أمضاها أربعة تونسيين منهم باش حنبة محمد وصالح الشريف وثلاثة جزائريين، الشيخ محمد مزيان التلمساني، ومحمد بيرار الجزائري، وحمدان (؟) بن علي الجزائري... خلص إلى أن الشعب الجزائري والتونسي يطالب باستقلاله الكامل. وأرسلت نفس اللجنة برقية إلى الرئيس ويلسون يوم 2 يناير 1919 كان محتواها أن الشعب الجزائري-التونسي يعلق آماله عليكم لاسترجاع حقه في تقرير مصيره بحرية»(3).

---

(1) أجرون (ش.ر)، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، ص1180

(2) أجرون (ش.ر) « سياسة ليوالية » ضمن مجلة التاريخ الحديث والمعاصر، عدد أفريل-جوان 1959، صص 137-38.

(3) أجرون (ش.ر) الجزائريون المسلمون...، ج2، ص1182

بهذا يكون انتشار فكرة القومية بين الجزائريين قد تم، وأن مبدأها قد دخل مرحلة جديدة في الجزائر(1) فاندفاع الحركة الوطنية في الجزائر واتجاهها بعد الحرب العالمية الأولى لم ترسمه إصلاحات 1919 (إصلاحات جونار)(2)، بل هو نتاج تطور للوعي والضمير الوطنيين سياسيا وعاطفيا وتاريخيا واجتماعيا وثقافيا، بلورته ظروف مجرى الحرب وأحداثها في إيجابية كبيرة.

---

(1) DESPARMET (J) « La turcophile en Algérie » in B.S.G.A, n° 22, 1917

(2) على عكس رأي غالبية المؤرخين الفرنسيين (آجرون، جوليان، نوبيه، بريدر وآروب) مثلا الذين يركزون إيجابية هذه الإصلاحات

خاتمة

سجل المجتمع الجزائري يقظة ثقافية وسياسية ودينية واسعة مع مطلع القرن العشرين بعد أن استطاع بدء فئاته المختلفة وبروز شرائحه الفكرية والسياسية والثقافية مبكر وفي إيجابية كبيرة خصوصا بعد أن أصبحت "الأمة الجزائرية" واعية لخصائص وجودها. وبعد أن أيقظت الممارسات الاستعمارية الفرنسية ومؤسساتها الاستيطانية ضميرها الوطني فالعاطفة الذاتية لدى الجزائريين توجت بضمير وطني بعد نضجها عبر العقود السابقة، وعبر الفترة التي امتدت حتى اندلاع الحرب العالمية؛ الأمر الذي سيجعل الجزائريين (من نخبة ورجال سياسة) للدفاع عن مصالحهم السياسية والاجتماعية يحدوهم الشعور بكامل قضاياهم وبصفتهم شعب مستعمرا في رقعة من عالم عربي مسلم.

كانت فترة 1900 1914 خصبة للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية مثل توسيع قاعدتهم الانتخابية وتمثيلهم الحقيقي داخل جميع المجالس النيابية وبصفة أخص تلك التي ترتبط بالبرلمان الفرنسي".

عمليا وبالنسبة للطبقة السياسية الوطنية فإنه لم تكون الفرصة عندما تقرر رسمي إجراء عملية (إحصاء الخاصة بالشباب الجزائري بين سنتي 1907 و1908، قصد "إمكانية التجنيد" العسكري، وأثناء صدور قانون هذا التجنيد لهم جبريا بموجب قانون ميسيمي (فبراير 1912)، الأمر الذي جند تلك الطبقة السياسية وعلى مختلف مستوياتها لتستنكر ذلك القرار وتطالب بتعويضات سياسية واجتماعية كان على رأسها "التمثيل النيابي" اللائق.

والأجدر أن نشير بأن الطبقة السياسية الجزائرية المحافظة بميولها العربية الإسلامية رفضت التجنيد الإجباري رفضا كليا سواء أكان مع الحقوق السياسية أو بدونها، على عكس جماعة النخبة المتفرنسة التي أرادت استغلال هذا القانون، الذي أصبح أمرا واقعا، ورأت فيه فرصة مناسبة للحصول على الحقوق السياسية "طلبا بطلب وأخذا بعطاء".

استمر اندفاع الجزائريين وصراعهم ضد الواقع الاستعماري في مجالات عديدة خلال تلك الفترة؛ فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أصبحت صعبة وهي تزايد بالنسبة للمجتمع الجزائري عموما، جعلت الحالة بالجزائر تتسم بالخطورة، خصوصا مع سن قانون التجنيد العسكري الإجباري، الأمر الذي سيتطلب مساهمة كبرى من القوى البشرية الريفية، وهو ما بلور لدى الرأي العام السياسي الجزائري بمختلف اتجاهاته ضرورة الإسراع بإصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصالح طبقات المجتمع الجزائري التي عانت من الصعوبات منذ فترة طويلة. كما أن المثقفين ورجال السياسة لم يغفلوا موضوع "التعليم" لأبناء الجزائريين والدفاع عن مصالح المدرسين وبخصوص قضية التعليم الذي يمس أبناء الجزائريين فإن فترة ما قبل الحرب (1908-1914) – وما بعدها قد عرفت عجز السياسة الفرنسية لحل "الأزمة التعليمية المتفشية في ربوع مناطق الوطن، والمتمثلة في نقص المدارس والأقسام وتجاهل الإدارة الاستعمارية لمطالب الجزائريين الثقافية والتعليمية بالخصوص فالواقع أثبت أن المدارس التي أسستها الإدارة الفرنسية كانت عاجزة دوما على استيعاب الأطفال الذين سيترددون عليها بعد نهاية الحرب العالمية (بعد ظاهرة التسيب المعروفة)، مما جعلها تتبع سياسة معينة لحل هذه الأزمة وهي سياسة "التكديس" كأسلوب لحل نهائي وهو ما سيؤدي إلى فشلها مرة أخرى خلال فترة ما بعد 1919.

وفي نفس هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وبغض النظر عن سبب "التجنيد العسكري الإجباري" بالنسبة لأبناء الجزائريين، فيما يتعلق بموضوع "الهجرة الجزائرية" اتجاه المشرق العربي، كما يركز

عليه معظم المؤرخين، إن الواقع التاريخي يؤكد أن عوامل كثيرة أخرى لعبت دورها في سيرورة هذه الظاهرة. ومهما أثير من جدل حول هذه الهجرة (خصوصا الهجرة التلمسانية المشهورة عام 1911) فإننا نعتبرها وطنيا بكونها احتجاجات ومظاهرات ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساتها الإدارية والسياسية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية، وبكونها (هجرة تلمسان) مع شبيهاتها وسط وشرق الجزائر شكلا من أشكال المقاومة الوطنية ضد الواقع المعاش خلال الفترة الاستعمارية إجمالا وحتى 1914.

وبالنسبة "للتجنيد العسكري الإجباري" فإن المواطنين في القطاع الوهراني ناهضوا سياسة القرارات الاستعمارية في هذا الشأن، وتمثلت أهم مقاومة له في نواحي معسكر ببني شقران ابتداء من خريف 1914، على غرار ما كان يحدث في الجنوب القسنطيني والتيطري وأعالي سهول العاصمة وناحية بجاية خلال نفس الفترة.

وسواء فهم الجزائريون عموما قضايا الحرب الحقيقية أو لم تكن لهم فكرة واضحة عنها، إلا أن رفض المواطنين في منطقة معسكر لتسجيل أبنائهم رسميا، قصد تجنيد عسكري إجباري لاحق، يعتبر موقفا ذا "دلالة وطنية" استمد مقوماته من الإرث التاريخي الثقافي التي تميزت به منطقة معسكر وبني شقران وإلى الرمزية "التي مثلتها شخصية الأمير عبد القادر" باستمرار في ذهنية ونفسية مواطني هذه المنطقة (تستيقظ الذاكرة دائما بالمراسلات العائلية بين الشام والجزائر، وبوسيلة الحج، وزيارة أفراد عائلة الأمير إلى مدينة معسكر وأحوازها).

بيبلوغرافية

أولا: المصادر والمراجع بالعربية:

أ/ المصادر:

1- الوثائق والنشرات:

- الأرشيف العثماني (القسم السوري):
- 1°- بلريد أوراقي 1-157، قسم 25، ظرف 157- لف 3. [هجرات العائلات الجزائرية من غرب الوطن إلى الديار الشامية].
- 2° أرشيف رئاسة الوزراء رقم "و"207، لف 7. [الوضعية الاجتماعية والقانونية للمهاجرين الجزائريين في الشام].
- أحمد ولد قادي. -دواير وزمالة، مطبعة هانتز، وهران، 1883، 77 صفحة والمؤلف مترجم إلى اللغة الفرنسية (Douaïars et Zmalas) من طرف نفس المطبعة وفي نفس السنة، وذلك في 16 صفحة.
- الأمير محمد (بن عبد القادر). - تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، القاهرة 1903، (الطبعة الأخرى، دمشق 1964).
- الحفناوي (أبو القاسم). - تعريف الخلف برجال السلف، العاصمة، مطبعة فانتان، ج1 1907 في 217 صفحة وج2 1909 في 624 صفحة.

2- الصحافة:

"الصحافة الوطنية"، وهو عبارة عن ملف وثائقي محلل للعديد من مقالات الصحافة العربية الوطنية -أي الجزائرية-، متوفر لدى مديرية الوثائق بولاية وهران، علبة رقم 2261.

"الإسلام" (1912-1913)، أسسها الصادق ديدان بمدينة عنابة (أكتوبر 10) أولا، ثم تحولت إلى العاصمة؛ جريدة أسبوعية، تصدر باللغة الفرنسية والعربية (معربة عن الأصل الصادر بالفرنسية). فهي جريدة متحمسة للقضايا الوطنية، دافعت وطالبت بحقوق المسلمين الجزائريين؛ توقفت بسبب قيام الحرب العالمية الأولى.

"الجزائر"، عددان فقط خلال أكتوبر ونوفمبر 1908، وهي مجلة من أوائل المحاولات التي بذلتها العناصر الإصلاحية الوطنية، صاحبها هو عمر راسم، "الشهير بنزعته العبودية وروحه الوطنية الثائرة. كان قد حاول قبل بروز "الجزائر" إصدار صحيفة عنوانها "الإصلاح" فوقفت دونه الحجيات المالية -ناصر (محمد)، "الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939"- الجزائر 1980.

"الحق الوهراني". صحيفة أسبوعية، تصدر بوهران، وهي ذات الانطباع الإسلامي والنهضة الإسلامية في المشرق؛ ظهر أول عدد له يوم 14 أكتوبر 1911، كان مديرها رجل أعمال فرنسي، اعتنق الإسلام وأخلص له وهو تابييه (TAPIE)، مدعما من طرف بعض الملاك الجزائريين وتاجران في المجوهرات ومساعد صيدلي؛ كان جل المحررين في الصحيفة يمضون مقالاتهم بأسماء مستعارة كأحمد ريسا وبربروس وصال. ساهم في تحريرها من العاصمة ابن منصور الصنهاجي ("الفاروق") والتاجر دريسي أحمد من مدينة "سلا" من المغرب الأقصى.

"المصباح" (1904-1905)، جريدة أصدرها العربي فخار بمدينة وهران، وهو مدرس اللغة الفرنسية بالمدارس الحكومية. تأسست الجريدة ستجابة لذلك التيار السياسي الذي عرفته منظمة الشباب الجزائري (Les jeunes Algériens) مع بداية القرن العشرين؛ وهو الدعوة إلى مساواة الأهالي في الحقوق بالفرنسيين -ناصر (محمد)، "الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939"- ؛ هي جريدة أسبوعية محررة باللغتين العربية والفرنسية.

ب/ مراجع (قائمة مختصرة)

- ابن شنب سعد الدين -النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن 14هـ- مجلة كلية الآداب، العدد الأول، السنة الأولى 1964، الجزائر.

- أنطونيوس جورج. -يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1974

أنيس محمد. -الدولة العثمانية والشرق العربي (1514 1914)، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، (بدون تاريخ).

السيد رضوان - "عصر النهضة العربية الأسئلة الكبيرة والأجوبة الحائرة"، ضمن مجلة الفكر العربي، عدد 39 وعدد 40، أكتوبر 1975

- المدني احمد توفيق. – كتاب الجزائر، المطبعة العربية الجزائرية، 1300هـ (1931-1956).
- تركي رابح .- التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931-1936)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975
- حلوش عبد القادر. -السياسة التعليمية في الجزائر (1871 1917)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1975.
- حوجة حمدان بن عثمان. -المرآة، باريس، مطبعة غوطشي فيلس1833.
- سعد الله أبو القاسم. – أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر 1978

سعد الله ابو القاسم – الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930). بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس 1969.

- سعد الله أبو القاسم. – تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م)، جزآن، الجزائر - 1985.
- سويدان أحمد محمد. – "محمد عبده والنهضة العربية الإسلامية"، ضمن مجلة الفكر العربي، عدد 39، عدد 40، أكتوبر 1975 صص 156 .170
- فودة عز الدين المجتمع العربي، مقوماته وقضاياه السياسية، القاهرة، 1966
- محمد بن عبد الكريم. – حمدان بن عثمان خوجا الجزائري ومذكراته، دار الثقافية، بيروت، لبنان، 1972
- ناصر محمد. – الصحف العربية الجزائرية (1847-1939)، الجزائر، 1980

- ناصر محمد. – المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931، الجزائر 1398هـ -1978م.

ثانيا- المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

أ/ أرشيف ما وراء البحار بآكس لون- بروفانس (فرنسا).

A- Archives d'outre-mer a Aix-en-Provence (France

I- Archives de l'ancien gouvernement général de l'Algerie.

- SERIE « F^{80} » : Instruction publique, écoles publiques) et lycées.

F^{80} 431 à 434 - Rapports des prefets (1849-1858)

F^{80} 1551 - Statistiques (1875-1901)

F^{80} 1561 à 1583- Instruction publique, écoles et lycées.

F^{80} 1747 -Confréries musulmanes.

F^{80} 2009 - Instruction publique et cultes.

F^{80} 2043 - Naturalisation en Algérie (1838-188)

- SERIE « H » : Affaires indigènes.

Sous-série « 3^H » : Questions militaires :

3H11 - Engagement. Rengagement. Etat des Algeriens (1914-1935).

3H61 - Etudes sur le recrutement des indigènes (1908-1911).

3H63 - Recrutement des indigènes, réglementation et réaction de l'opinion. Tlemcen (1911-1922).

Sous-série « 7^H » : Chefs indigènes.

7H23 - Chefs indigenes, Agha, honoraires (1894-1905).

- Agha et Bachagha (1898-1899).

Sous-série « 9^H » : Surveillance politique des indigènes (1844-1940).

9H4 - Police des indigènes, 1877-1914 (état d'esprit).

9H5 - Police des indigènes, 1877-1914 Presse, propagande

9H6 - Police des indigènes, 1877-1914 Presse, propagande

9H16 - Surveillance politique des indigenes 1914-1918 (Revolte des Beni-Chougrane 1914-1918).

9H99 - Emigration en Tripolitaine et au Maroc (1894-1900).

9H100 - Emigration en Tunisie (1874-1911).

9H101 - Emigration au Maroc (1887-1892).

9H102 - Emigration au Proche-Orient (Syrie, Egypte, Palestine, Empire, Othoman) (1880-1889).

Sous-série « 10H»- Etudes et notices sur l'Algérie et l'Islam (1845-1940).

16H2 - Confréries. Renseignements divers (1849-1903).
Rinn, Marabouts et Khouans (exemplaire annoté et complété par l'auteur 1849-1909)
16H5 - Confreries Rapports semestriels (Oran) (1902-1918)
16H7 - Ordres religieux ... Etudes de l'enterprète Colas sur les ordres religieux, (1883).
16H8,9,10 - Préparation du travail de M.M DEPONT et COPPOLANI sur les confreries. Enquêtes et rapports
16H11 - Confreries et notables. Enquête de 1898.
16H30 - Confréries et notables. Enquête de 1910
16H31 -Confréries et notables. Enquête de 1910. (Departement de Constantine)
16H32,33,34 - Confréries et notables. Enquête de 1910 (Département d'Oran).
1H H76 - Statistiques et renseignements (1852)
1H H77 - Statistiques et renseignements (1853).
8H.H -Tableau d'organisation des commandements dans les trois Departements

- **SERIE « J » : Bureaux Arabes de l'Oranie**

Sous-Série J1 (Division d'Oran) 1923-1931.
J3 - Police générale (1883-1891) et (1867-1894)
1J4 - Affaires politiques et administratives (1843-1866) et (1867-1894)
1J21 - Personnel des tribus, des bureaux arabes et de la justice musulmane (1843-1863).
1J24 -Personnel des tribus, des bureaux arabes et de la justice musulmane (1880-1885).
1J25 - Personnel des tribus, des bureaux arabes et de la justice musulmane (1886-1898).
1J30 - Statistiques générales (1877-1891).
1J31 - Renseignements historiques, géographiques et géologiques. (1874-1891)
1J32 – à 1J39 Renseignements politiques et administratifs, biographie (1842-1891).
1J42 - Travaux indigènes, instructions publiques, culte (1880-1891).
1J48 - Correspondance generale (1846-1881).
1J76 à 1J78 - Renseignements politiques et administratifs, biographie (1878-1903).
1J79 - Propriété, domaine et séquestre (1877-1888).

10H56 - Notices sur les chefs indigenes et grandes familles (1849-1868)
10H57 - Notes sur l'enseignement théologique des Médersas (1849-1868).
10H58 - Notes sur l'enseignement theologique des Médersas

Sous-série« 11H »-Rapports périodiques émanant du service central des affaires indigènes du gouvernement général et destinés au gouverneur français.
11H46 - Rapports sur la situation politique et administrative des indigènes. (Novembre 1920 – Janvier1921).
11H47 - Rapports sur la situation politique et administrative des indigènes. (1900 – 1940)
11H48 et 11H49 - Bulletin de « I E O ».

Sous-série « 12H »- Réformes :
12H3 - Indigénat. Loi du 23 Décembre 1904.
12H4 - Indigénat. Projet Albin Rozet. 1901-1913
12H5 - Indigénat. Lois du 15 Juillet 1914, du 4 Fevrier 1919, loi du 4 Août 1920, du 11 Juillet et 30 Decembre 1922.
12H6 Indigénat/ Représentation électorale des indigènes (1902-1922).

Sous-serie «13H » -Cette sous-serie vient pour les assemblées locales en modeste complément de la série « F », à laquelle il convient de se reporter sur les élections proprement dites. La sous-série « 7G » :pourra lorsqu'elle sera définitivement classée, fournir une intéressante documentation.
13H1 - Elections indigènes avant 1914. Rapports des diverses élections indigenes de 1920 (Djemaa. Conseils municipaux, Conseils généraux, Délégations financières)

Sous-Série « 14H » - Questions sociales concernant les indigènes (économie, enseignement, assistance, travail, etc...) (1908-1940).
14H9 - Sociétés indigènes de prévoyance (S I P), création et reglementation (1898-1927)
14H41 - Commission de l'enseignement des indigènes (1908).
- Enseignement des indigènes (1908-1910)
- Construction scolaires (1892-1913).
14H47 - Moudérés. Inspections (1905-1923)
14H58 - Obligation scolaire (1897-1889)

Sous-Série « 16H » : Questions religieuses (1851-1940). (Islam Algérien, cultes et confréries).
16H1 - Ordres religieux. Confréries et Marabouts (1849-1876).

1^{S}39 - Ecole arabe-françaises et cours d'adultes maures instructions (1849-1881), surveillance et inspection (1850-1874), chaire publique d'Arabe (1834-1877)

1^{S}40 - Ecoles arabes françaises et zaouïas (1852-1874), cours d'adultes maures (1856-1865), école normales primaire d'Alger et école des arts et métiers (1856-1879), écoles et confréries religieuses.

Sous-série 2 S.Enseignement secondaire :

2^{S}1 - Collège d'Oran personnel (1860-1887), budgets (1864-1886), affaires diverses (1849-1887)

2^{S}2 - Collège de Mostaganem (1871-1884), Tlemcen (1871-1887), des jésuites d'Oran (1852-1881) collèges arabes-français (1839-1881)

2^{S}3 - Collèges et lycées Affaires générales et collectives (1839-1886)

Sous-série 4 S – Ecoles coraniques et Médersas

4S1 à 4S5 - Ecoles coraniques (1908-1955) Département d'Oran

4S6 à 4S9 - Ecoles coraniques (1908-1955) Département de Tlemcen.

4S10 à 4S13 - Ecoles coraniques (1908-1955). Département de Mostaganem.

4S14 - Ecoles coraniques (1908-1955). Département de Tiaret

4S15 Ecoles coraniques. Arrondissement de Mostaganem dossiers des établissements (1896-1933).

4S16 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Tlemcen (1896-1930).

4S17 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Sidi Bel Abbès (1896-1914).

4S18 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Mascara (1896-1933)

4S19 - Ecoles coraniques Arrondissement d Oran (1896-1933).

4S20 - Medersas (1944-1952)

4S21 - Médersas de Tlemcen (1903-1947).

- SERIE « X » Dons et acquisition

8X23 - Rapports sur l artisanat indigène algérien de Tlemcen. 1938

Sous-série 9 X Coupures de presser et brochures diverses

9X35 - Coupures, articles, revue bleue (articles sur la conquête et l'organisation de l'Algérie (1883-1908).

9X36 - Coupure sur l Islam et l'Algérie (1884-1892)

9X59 - Coupures de formation islamique (19 corps d armée.

- Lateiller (R Y) La famille indigène devant les problemes sociaux modernes

- Marçais (G). Les musulmans et la France

- Brunot. Les caractères essentiels de la mentalité indigène.

1J82-1J85 - Travaux indigènes, instruction publiques et culte (1847-1886).

Sous-série « 60J ».

60J20 Medersa (1874-1876)

- **SERIE « ORAN, série continue ».**

Oran 3332 Associations culturelles musulmanes (1901-1944).

Oran 3333 Associations culturelles musulmanes (1901-1944).

Oran 3365 Police politique, surveillance des indigènes (1873-1883).

Oran 3387 Rapports mensuels sur la situation du département (1906-1911)

- **SERIE « N »**. 2N - Répertoire des dossiers du sénatus – Consulte, Tribus d'Algérie (dans le Département d Oran établis par P Boyer Inventaire n°1029) ; Quelques dossiers.

- **SERIE « P » - Culte :**

^{P}4 - Culte musulman, confréries musulmanes. Zaouïas, écoles coraniques, personnages religieux (1854-1857)

^{P}5 Questions d'ordre général. Séparation des églises et de l'Etat (1902-1917).

- **SERIE « S-ORAN » : Instruction publique.**

Sous-série 1S – Enseignement primaire.

1^{S}28 - Ecoles primaires supérieurs (1874-1879), écoles normales (1842 1885).

1^{S}29 - Créations d'écoles et de salles d'asile (1874-1879), écoles normales (1850-1881)

1^{S}30 Statistiques sur la situation de l'enseignement primaire dans le département d'Oran (1854-1880)

1^{S}31 Instituteurs décision collectives (1846-1886), personnel en activité (1881-1888), distinctions honorifiques (1858-1879), pensions et secours à des instituteurs (1864-1885)

1^{S}32 - Admissions gratuites (1850-1881), rétributions scolaires (1847-1877), examens (1848-1886).

1^{S}33 - Inspections (1844-1880). comité de surveillance (1858-1880), livres prohibés (1858-1863), expositions scolaires (1867-1880), gymnastique (1869-1880). construction et ameublement des maisons d'école (1850-1885).

1^{S}34 - Cours d'Adultes (1851-1887).

1^{S}36 - Ecoles mixtes (1855-1879)

1^{S}37 - Ecoles arabes-françaises arrondissement d'Oran, Mascara, Tlemcen (1860-1881).

1^{S}38 - Idem Arrondissement de Sidi Bel Abbès et Mostaganem

12- Sabatier -Rapports 15 Octobre 1889

13- Rozet. - Rapports (20 Décembre 1911, 17 Juin 1912, 18 Décembre 1913 et 14 Mars 1913).

14- Warnier Rapports sur le projet relatif à l'établissement et à la conservation de la propriete en Algerie (1873).

2°- Sénat 2- الأشغال البرلمانية (مجلس الشيوخ)

1- Berenger - Rapport sur le recrutement et l'armee indigene (26 Novembre 1915 et 7 Decembre 1915)

2- Commission sénatoriale de l'Algérie. - Procès verbaux (registres 1891-1892 , 1893-1804 , 1905-1919 et 1919-1939).

3- Franck Chauveau. - Rapports sur la propriété foncière en Algérie (23 Mars 1893 et 08 Juin 1893)

4- Isaac - Rapport sur la justice française et musulmane (8 Fevrier 1895).

رابعا- أشغال المجالس بالجزائر :

1 المفوضيات المالية (Délégations -Les- financières 1900-1940)

2- المجلس العام لعمالة وهران(Conseil -Le- général de département (d'Oran

3 المجالس البلدية (أشغال) في مدن عمالة وهران.

-4 Annuaire statistique de l'Algérie.

-5 Exposés sur la situation générale de l'Algérie

6 Annuaire (Grand) général de l'Algerie, de la Tunisie et du Maroc

-7 Statistique financiere de l'Algérie

خامسا- الصحافة الفرنسية : (Presse)

- AÏN SEFRA (عين الصفراء)، أسبوعية، صدرت في مستغانم. أسست في 1833، وابتداء من 1936 ستأخذ موقفها ضد الجبهة الشعبية وتتعاطف مع حزب الشعبي الفرنسي.

- ECHO(L') ORAN (صدى وهران)، صحيفة يومية، تأسست في سنة 1844، وهي لسان حال صليب النار. ستصبح صحيفة لأحزاب اليمينية ابتداء من 1936.

ب- مديرية المحفوظات بولاية وهران

B- Direction des Archives de la wilaya d'Oran

Carton 4064 - Enseignement privé des indigènes, Oranie (1903-1922)

- Ecoles coraniques, Oranie (1929-1931)

Carton 4065 Etat des indigènes engagés volontaires de l'oranie (1920-1921).

Carton 4471 - Renseignement individuels, surveillance des indigènes (1900).

- Fiches signalétiques (élus), exposé de la situation politique des indigènes, en Oranie - Août 1903 à Janviers 1909

- Fiches signalétiques des élus indigènes.

- Etat d'esprit indigène (1914-1918).

Carton 4474 - Renseignements individuels pour servir au recrutement du personnel administratif indigène à la surveillance politique et administrative des populations musulmanes d'Oranie

Carton 4476 Propagande anti-française (1901)

Carton F 10 - Insurrections (1914-1924).

- Affaires de Sidi Daho (1914).

- Affaires des Ferraguig (Septembre à Octobre 1914).

- Affaires des Bandits Bou Touzerat d'Arlal (1915-1924)

Carton B 18 - Voyages du Président Loubet (1903)

B 23 - Personnalités et visiteurs de manque (1924-1929).

Travaux parlementaires ثالثا - الأشغال البرلمانية (ج.ج.ف)

1°- **Chambres des députés** 1- الأشغال البرلمانية بغرفة النواب

1- Burdeau. - Rapport du 05 Décembre 1891

2- Droits politiques des indigènes (Rapport 1921)

3- Eugène Etienne. - Rapports (1855-1887).

4- Indigénat (Rapports 1919, 1922 et 1927).

5- Indigénat (« « « «).

6- Indigénat (« « « «).

7- Jacques. - Rapport sur l'Etat civil (1881).

8- Jonnart. - Rapport du 12 Juillet 1892

9- Latellier - Rapport du 15 Novembre 1883.

10- Mouret - Rapport sur l'accession des indigènes aux droits civils et politiques (1er Mars 1918 et 02 Août 1918)

11- Marin.-(L.) -Rapport du 04 Octobre 1916

- ECHO (L') de TLEMCEN (صدى تلمسان")، صحيفة أسبوعية، تأسست سنة 1854 مؤيدة لرئيس بلدية تلمسان، السيد فالور اليساري.
- LE PETIT (Le) TLEMCENIEN (التلمساني الصغير)، تأسست في 1904، 6000 نسخة في 1936، و4000 نسخة في 1938.
- REVEIL (Le) De MASCARA (يقظة معسكر)، أسبوعية، تأسست في 1880، مديرها، وهو رئيس بلدية معسكر الراديكالي موروني باسكال

سادسا– قائمة المجلات المستعملة أو المذكورة

Revues algériennes et françaises:

- Annales de l institut d'études orientales de la faculté des lettres d'Alger
- Bulletin de la réunion des études algériennes (1898-1933).
  Bulletin du comité de l Afrique française (B.C A F) mensuel (1891-1939) et renseignements coloniaux.
- Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord.
  Bulletin de la societe de géographie et d'archeologie d'Oran
- Questions diplomatiques et coloniales
- Quinzaine (La) coloniale (1894-1914).
- Revue (La) africaine (1856-1961).
  Revue algerienne et tunisienne de législation et de jurisprudence (1855-1921).
- Revue d histoire et de civilisation du maghreb.
- Revue bleue.
- Revue des etudes islamiques.
- Revue (La) indigene (R I).
- Revue du monde musulman (1906-1921). (R.M M)

سابعا– الدراسات والمراجع

Etudes et ouvrages

ABOU BEKR (Abdesselem Ben Chouaïb) -Répertoire de jurisprudence musulmane algerienne et tunisienne (Statut personnel et succession) ext R A T et M. 1921, 1922, 1923, Alger Carbonnel. 1923,117p.

ABOU BEKR (A B C). De la représentation en droit musulman (ATTENZIL), Tlemcen. Imprimerie centrale, 1905, 12p

- ABOU BEKR (A.B.C). - L'esprit de philosophie de droit musulman (D.A W.O, classement A 1488).

- ABOU BEKR (A B C). - L'assimilation des indigènes musulmans de l'Algérie aux français , In congres international de sociologie colonial,6 - 1 Août 1900
- ABOU BEKR (A B C). -La religion musulmane et la civilisation , In revue indigène, n°21, 1908, p.p 6-11
- ABOU BEKR (A B C). -Usages de droits couturiers dans la région de Tlemcen , In revue Africaine, n°368-369. 1936
- ACHOUR (Ch). -ABECEDAIRES en devenir Ideologie coloniale et langue française en Algérie, Ed, en N P., Alger 1985, 607p
- AGERON (Charles-Robert). - Les Algériens musulmans et la France. Paris P U F, 1968, 2 Tomes, 1308p
- AGERON (Ch-R). - Politiques coloniales au Maghreb. Paris. P U F 292p
- AGERON (Ch-R). - L'Algerie algérienne de Napoléon III à De Gaule. Paris. Sindbad, 1980, 240p
- AGERON (Ch-R). - «Jules Ferry et la question algérienne en 1892 » ; In. R H M C, Avril-Juin 1963
- AGERON (Ch-R). - «Le nationalisme algérien de l'Islam à la révolution » , In revue historique, Juillet 1958, pp. 126-137
- AGERON (Ch-R) - «Le mouvement Jeune Algérien de 1900 à 1923 » , In Etudes maghrébines, « melange Charles André Julien », Paris. P U.F, 1964, p p.217-243
- AGERON (Ch-R). - «Le premier vote de l'Algérie musulmane Les elections du collége musulman en 1919-1920 » In R H M C Janvier 1970
- AJGOU (Ali) L enseignement indigène en Algérie de 1892 à 1949 Essai d'une histoire éducative et culturelle These Université de Provence, 2 Vol, Nov. 1983
- BASSET (Rene). - Nédroma et les Traras Paris Ed Leroux, 1901, 238p.
- BAUGENCY L exode de Tlemcen en 1911 Publication officielle. imprimerie Barrier, 1914
- BEL (Alfred). « De l'enseignement réserve aux indigènes musulman dans les écoles qui leur sont specia. » , In Bull de l'enseignement des ind gènes, n° 184-82,
- BEL (A). –« La population musulmane de Tlemcen » ; In Revue d'études ethnographiques et sociologiques, 1908, p.200-216
- BEL (A) et RICARD (P). - Le travail de la laine à Tlemcen. Alger 1913, 360 p.
- BENACHENHOU (Abdellatif). - Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962). O.P U, Alger, 1976, 480p
- BENCHEB (M) - La vie musulmane à Alger , In revue indigène, 1907, 1908 et 1909
- BENCHENEB (Saâdeddine). La littérature arabe (en Algerie) In encyclopédie coloniale et maritime. Algerie, T2, p1946 p p 248-253

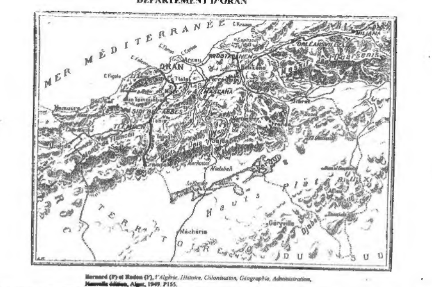
- **COLLOT** (Claude) - «Le régime juridique de la presse musulmane algérienne » (1881-1962) , In R A S J E P n°2. 2ème trimestre 1969, p.p. 345-405
- **COLLOT** (C) - Les institutions algériennes pendant la période coloniale, Alger, 1977, O P U 226p.
- **COLLOT** (C) & **HENRY** (J). Le mouvement national algérien (textes 1912-1954) O P U , Alger 1978, 343p.
- **COLLONAT** (F) - Les instituteurs algériens (1883-1939). Alger O P U 975. 239p.
- **COPPOLANI** (X) & **DEPONT** (O). - Les confréries religieuses musulmanes Alger, 1897, 576p
- **CORRIERAS** (J) «L'assimilation des arabes est-elle possible ? » In B.S.G.A d'Oran, 1904 pp.140-170
- **COUR** (A) – « Recherches sur l'état des confréries religieuses musulmanes en Novembre 1914 », In R A. 1921 pp 85-139 et de 291 à 334
- **DECROUX** (Paul)- «Les algériens musulmans au Maroc conditions juridiques et sociales ». Ext. du "Recueil de legislation et de jurisprudence marocaine" Boulogne sur seine, 1938, 114p.
- **DEMONTES** (V). Le peuple algérien, essai de démographie algérienne Alger, 1906. 619p.
- **DEMONTES** (V).- L Algerie économique tome II. les populations algériennes, 1923, 498p
- **DEPONT** (O) - «Le panislamisme et la propagande islamique. In Revue de Paris. Novembre 1899
- **DEPONT** (O) & **COPPOLANI** (X). Les confréries musulmanes, Alger, 1897 57 p
- **DESPARMET** (J). - La turcophie en Algérie In B.S.G A, 1916, (pp 1 à 25) et 19 ? (pp 1 88)
- **DESPARMET** (J). - La réaction linguistique en Algerie , In B S.G.A 1932. pp 173-183
- **DJEGHLOUL** (A E K). Si M hamed Ben Rahal et la question de l'instruction des algeriens (1886-1925), Majallat Et-Tarikh, n°4, C N E H , Alger 1977
- **DJEGHLOUL** (A E K). - «La formation des lettres modernes algeriens » (1880-1930), In travaux du laboratoire d histoire et d anthropologie sociale et culturelle (C R.A S C) Oran. O P U (Alger) n°04-88. pp 7-9
- **DJENDER** (M) - Introduction à l histoire de l Algerie, 2ème edition, Alger 1991, 210p
- **DJERBAL** (D). - Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie (subdivisions de Mascara et Sidi Bel Abbes) 1850-1920. These Paris VII, 1979 373p
- **EMERIT** (Marcel). L Etat intellectuel et moral en Algérie en 1830, in R H M C, 1954

- **BENCHENEB** (S). - Quelques historiens arabes modernes de l'Algérie , In revue africaine, 1956, pp 475 499
- **BENHABYLES** (Cherif). L Algerie française vue par un indigène Alger, Librairie orientale, 1914, 195p.
- **BENKADA** (Saddek). L'Espace urbain et structures sociales à Oran de 1792-1831 D E A, Université d'Oran 1988.
- **BENRAHAL** (M'Hamed) - «Etude sur l'application de l'enseignement publique en pays arabe » , In B S G A O. p 17
- **BENRAHAL** (M) - «Où va l islam » (réponse à l'enquête) , In revue « Questions diplomatiques et coloniales » 1901
- **BENRAHAL** (M) - « à travers les Beni Snassen » , In B S G A O, 1889
- **BOUKABOUYA** (Lieutenant El Hadj). - L Islam dans l armée française, Constantinople, 1915. 40p
- **BOUKABOUYA** (Lt El Hadj). - Les musulmans d'Afrique du Nord et le Djihad (L Islam dans l armee française 2eme fascicule), Lausanne. 1917, 75p.
- **BERNARD** (A). LACROIX (N) - L évolution du nomadisme en Algerie, Alger 1906, 341p
- **BERQUE** (Augustin). « Essai d'une bibliographie, critique des confréries musulmanes algeriennes » In B S.G A d Oran, Juin-Septembre à Decembre 1919
- **BERQUE** (A). - La bourgeoisie algerienne, Hesperie. 948
- **BERQUE** (A) Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne In revue de la méditerranée, 1951
- **BOURDIEU** (P). - Sociologie de l Algérie, Que Sais-je ? n°502, 1962
- **BROSSELARD** (Ch). - Les Khouns (de la constitution des ordres mosulmans). Alger, 1859, 36p.
- **BURDEAU** (A). L Algérie en 1891 Paris, Hachette. 1892 406p
- **BRUNEL** (C) « Le service militaire obligatoire des indigenes , In Revue La- Africaine ». 1908, pp 148-153
- **CANAL** (S) - Monographie de l'arrondissement de Tlemcen , In B S G.A d'Oran. 1886
- **CECILE** (F). - Les adjoints indigènes des communes de plein exercice et des communes mixtes. These de droit, Alger, 1913
- **CHABANE-MEDJDOUB** (Karima) -L'insécurité ou problématique des résistances sociales et populaires en Oranie (188.-1914). Thèse de Magister Université d'Oran, Juin 1997
- **CHARPENTIER** (L). Précis de législation algérienne et tunisienne, Paris, 1899
- **CHARNAY** (J P) La vie musulmane en Algerie d'après la jurisprudence de la premiere moitie du XXe siècle Paris. P U F, 1965 393p

- **ENCYCLOPEDIE** de l'Islam Dictionnaire géographique ethnographique et biographique des pays musulmans, 1ère edit (1913-1938).
- **EXODE** (L') de Tlemcen en 1911 - Publication officielle du gouvernement general Rapport et annexes Beaugency, 914 136p
- **FEKAR** (Ben Ali) «La representation des musulmans Nord Africains », In revue du monde musulman, 1909
- **FOURMESRAUX** (E) - L'instruction publique en Algerie (1830-1880), Paris, 1880, 39p
- **FREMEAUX** (J). Les bureaux arabes dans l'Algerie de la conquête. et Denoël, Paris, 1993 3,0p
- **GALLISSOT** (Rene) Les classes sociales en Algerie In « L'homme et la societe », n°14, Octobre 1969
- **GHALEM** (M). - La résistance à la conscription obligatoire en Oranie Thèse de 3ème cycle 2 Tomes, Université Paris VII, 3,9 p
- **GOLDZEIGUER** (Annie-Rey). - La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870. SNED. Alger 1977, 814p.
- **GOUVION** (Marthe & Edmond) - Kitab Aâyane el Marhariba, Alger, 1920, 2,9p
- **GRAND-GUILLAUME** (G). Nedroma, l'évolution d'une médina, Leiden, E J Brell 1976, 195p
- **HAMET** (Ismael) Les musulmans Français du Nord de l'Afrique. Paris, A Colin 1906, 316p
- **HELLAL** (Amar) Les étudiants arabophones algériens (1870-19,6). Thèse de doctorat, Université de Provence, 2 vol. Nov 1983
- **ISNARD** (H) La vigne en Algerie Etude géographique. Gap, tome I, 1951, Tome II. 1954.
- **JULIEN** (Ch A) - Histoire de l'Algérie contemporaine tome I La conquête et les debuts de la colonisation (1827-187,), Paris, P U F, 1979 632p.
- **LACHEREF** (M). - L Algerie «Nation et Societé », Maspéro, Les cahiers libres, Paris, 1969, 346p
- **LACHEREF** (M). - «Reflexions sociologiques sur le nationalisme et la culture en Algerie, In Temps Moderne (Mars 1964). pp. 1629-1660
- **LARCHER** (E) & **RECTENWALD** (G) - Traité elementaire de la législation algérienne, 3 Tomes, Paris, 1929
- **LAUNAY** (M). Paysans algeriens « la terre, la vigne et les hommes », Ed. Seuil, Paris, 1963 431p.
- **LEHON** (A) Enquête agricole Algérie Oran, Alger, Constantine, Paris 1870, 2 volumes 471 p et 930p
- **LEROY-BEAULIEU** (F). - L'Algérie et la Tunisie, Paris, 2ème edition 1897
- **LESPES** (Rene) Oran. etude de geographie et d'histoire urbaine Coll. Du centenaire, Fontana Alger 509p
- **LESPES** (R). - La population d Oran de 183 à nos jours (D A W O côte 1451).

- **LOUKIL** (Y). Mazouna, ancienne capital du Zahana, Alger, 1912, 50p.
- **MASSE** (A). - «Les études arabes en Algerie », In Revue Africaine, n° de 933
- **MERAD** (Ali). - «La formation de la presse musulmane en Algerie (1919-1939)», In I.B.L.A, n° 105, 1964, pp.9-29.
- **MEYNIER** (G). - L Algerie revelee La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siecle Thèse. Imp Geneve (Suisse). 1981 731p.
- **MICHAUX-BELLAIRE** (Edmon) - «Les Musulmans d'Algerie au Maroc », In Archives marocaines, Paris, 1907, pp.1-115
- **NOUSCHI** (A) - La naissance du nationalisme algerien (1914-1954) Edition de minuit. Paris 1962. 162p.
- **NOUSCHI** (A). PRENANT (A) & LACOSTE - L'Algerie passe et present, Paris, 1962. 162p
- **PERVILLE** (Guy) Les étudiants musulmans algeriens de l Université française, (1908-962). Thèse d histoire, E.H.E.S.S. 1978 (2ème edit 1984 C N R S, 346p).
- **PEYERIMHOFF** (M D). Enquete sur les resultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895 Alger 1906. 2 vol. (363+601p)
- **PRENANT** (A). Nédroma, étude urbaine. D E S , Paris 1956. 116p
- **POLLARD** - L'enseignement par les indigenes en Algérie Thèse de droit, Alger 1970
- **POLYANNE** (J) - La propriete fonciere en Algérie. Alger 1900, 1120p
- **REPERTOIRE STATISTIQUE**. Des communes de l Algerie, (2 Décembre 936) Alger HEINTZ, 1937
- **RECTENWELD** (G) & **LARCHER** (E). - Traité élementaire de la legislation algérienne, 3 Tomes, Paris 1929
- **SAHLI** (M C). Decoloniser l histoire. Introduction a l histoire du Maghreb, Paris, Maspero, 1925, 151p.
- **SARI** (Djilali). - Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale, Alger, S N.E.D, 1977, 245p
- **SARI** (Dj). - Le désastre démographique. Alger, S N E D. 1983 318p
- **TINTHOIN** (R). - L'Oranie, sa geographie, son histoire et ses centres vitaux. Ed Fouque Oran, 1952
- **TURIN** (Yvonne) - Affrontement culturels dans l'Algerie coloniale, Ecoles, médecines religion. 830-1880 Edit Marpero, Paris, 1971 434p
- **VALEROY** (L)& **BENSADOUN** -L'Oranie biographique (1934-1935), Heintz, Oran, 1936
- **ZABOROWSKI** - « L'enseignement coranique et les écoles françaises d'indigenes en Algérie », In revue scientifique (revue rose). n°19 13 Mai 1899 10p

DÉPARTEMENT D'ORAN



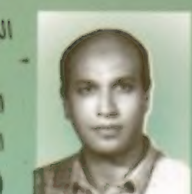
Bernard (F) et Redon (Y), *l'Algérie. Histoire, Colonisation, Géographie, Administration*, **Nouvelle édition, Alger, 1949**. P155.

الفهرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس



الدكتور إبراهيم مهديد

الباحث من مواليد 1950، تحصل على شهادة الدراسات المعمقة في كل من جامعة وهران (1979) وجامعة باريس VII (1981)،

يحمل شهادة الماجستير (1986) وشهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر (2000)، أنتدب إلى جامعة صوربون III بين 1990 و1993، أشرف على عدة مشاريع بحث، وهو **مختص** في أرشيف ومصادر تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962).

✿✿✿

المجتمع، الثقافة والهوية هي أسس هذا الإنجاز الذي نضعه بين أيدي الأكاديميين والباحثين الجامعيين والقراء؛ وهو العمل الذي ارتكز على رصيد أرشيفي هام وواسع لدى "مركز أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس" الفرنسية والأرشيف الوطني بباريس والأرشيف الجهوي بولاية وهران.

عندما نقارب كلا من "المجتمع" و"الثقافة" و"الهوية" خلال فترة 1850-1919 فإن البحث يهدف أساسا إلى لمس النتائج المختلفة التي لحقت بالشعب الجزائري والتي ترتبت جراء عملية الاستعمار الكولونيالي في هذه الناحية من الوطن، القطاع الوهراني.

استطاع المجتمع الجزائري أن "يرمم" عموما -بدأبة وبصعوبة- فئاته الاجتماعية المختلفة، (أرستقراطية ريفية وبرجوازنية حضرية وغيرها)، رفقة أطره النهضوية الأولى إذ حاولت كلها أن تسترجع ما فقدته القوى السابقة (المقاومات الشعبية المسلحة) وأن ترسم ملامح هويته داخل ما نسميه "بتبلور الوعي السياسي-الديني والثقافي" مع تدشين مرحلة حوار تاريخي تميزت به الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة ما قبل العالمية الأولى (1914-1918) وخلال مرحلة لاحقة (1919-1939).

منشورات دار الأديب